جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقياس : قضايا استراتيجية معاصرة

سلسلة محاضرات أُلقيت

على طلبة السنة: ثالثة ليسانس

تخصص : علاقات دولية

للموسم الجامعي : 2017/2016

إعداد الدكتور : ميلاس محمد الزين

فهرس المحتويات

المقدمة **1**

المحور الأول : التحولات السياسية في المنطقة العربية وتداعيتها على الأمن الدولي..... **4**

المحور الثاني : الإرهاب الدولي **19**

المحور الثالث : انتشار أسلحة الدمار الشامل **68**

المحور الرابع : العلاقات بين القوى الكبرى والتحول في ميزان القوى **78**

المحور الخامس : دور ومكانة الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنة..... **94**

المحور السادس : مشكلة الأمن البيئي **110**

المحور السابع : الأمن المعلوماتي **117**

المحور الثامن : الدين والقومية في ظل التحولات الراهنة **125**

المحور التاسع : مشكلة التعاون الدولي **131**

الخاتمة **144**

المقدمة

شهد العالم في السنوات العشرين الأخيرة تطورات اقتصادية و سياسية و أمنية و ارهابية كبيرة صاحبتها تطورات تكتولوجية كبيرة متسارعة ، من حيث شبكات التواصل الاجتماعي و غيرها . أدت كلها الى تغيير واسع النطاق في مسارات العالم الوحيد القرن الذي نعيشه خاصة من خلال الارهاب الدولي بكل أشكاله و أنواعه و فروعه ، في مختلف بؤر و دول العالم خاصة في العالم الاسلامي دون أن ننسى أننا في عالم سريغ التغير حيث القضايا الانسانية متشابكة بشكل متزايد .

و من هنا يأتي مقياس * قضايا استراتيجية معاصرة * المقرر للسنة الثالثة ل.م.د تخصص علاقات دولية من خلال تسعة محاور مهمة ، تتصدرها التحولات السياسية في المنطقة العربية و تداعياتها على الأمن الدولي خاصة بعد أحداث ما يسمى بالربيع العربي و مألاته و سلبياته ثم يأتي الارهاب الدولي التي ابتليت به كثير من بقاع العالم و خاصة العالم العربي و أدى الى نتائج عكسية ، استخدم فيه الاسلام و هو براء من ذلك ، و أدى الى تعطيل عجلة التنمية غير أن الارهاب أستخدم في بعض الأحيان في غير محله ، من قبل بعض القوى الكبرى و خاصة الولايات المتحدة الأمريكة لأسباب مصلحية و استراتيجية و عنصرية .

ثم يأتي المحور الثالث المتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل ، التي يمتلكها الكيان الصهيوني منذ ستينيات القرن الماضي و يحرم منها الكثير و خاصة العرب و ايران بالرغم من امتلاكهما المال و التكنولوجيا ، انه الكيل بمكيالين في هذا العالم الرهيب .

ثم المحور الرابع المعنون العلاقات بين القوى الكبرى و التحول في ميزان القوى ، الذي أدى الى صراع قوي و كبير بينها أثر كثيرا على مسارات بقية دول العالم خاصة النامي منه.

ثم يأتي دور و مكانة الأمم المتحدة في ضل التحولات الراهنة و هو المحور الخامس و كيف استطاعت الأمم امتحدة التدخل قدر الامكان و اصلاح ذات البين بين القوى المتصارعة ، خاصة اذا كان أحد أطرافه قوى كبرى كأمريكا و بعض الدول الغربية.

ثم يأتي المحور السادس و هو : مشكلة الأمن البيئي و تأثيراته الكبيرة خاصة فيما يتعلق بتغير المناخ و الكثير من المعطيات التي تسببت فيه القوى الكبرى ، و تضررت منه بقية دول العالم و خاصة الدول النامية و بالأخص الفقيرة منها (جنوب القارة الافريقية) .

و بعد ذلك يأتي المحور السابع : (الأمن المعلوماتي) التي احتكرته القوى الكبرى و خاصة أمريكا من خلال تطورها التكنولوجي و قدراته الاقتصادية و التجسسية و المخابراتية ، و الذي أدى الى تطورات سلبيةأثرت على العالم ككل .

ثم المحور الثامن الدين و القومية في ضل التحولات الراهنة و الذي بالرغم من التطورات السابقة و الراهنة ، الا ان الدين و القومية بقي عاملا مهما ، تمسكت بهما الكثير من الدول

خاصة الدول النامية ، اللهم استخدام الدين في الأعمال الارهابية ، و هذا أمر مرفوض تماما ولا تقبله الأديان ولا الشرائع السماوية السمحاء

و أخيرا المحور التاسع المعنون بمشكلة التعاون الدولي و كيف أصبح التعاون الدولي الثنائي و الاقليمي و المتعدد الاطراف و العالمي هو السمة الأساسية لتطور المجتمعات و خاصة الدول النامية و بالأخص الفقيرة منها .

وقد لعبت الأمم المتحدة دورا في تحقيق ذلك من خلال مكانتها و دفاعها عن الشعوب المستضعفة ، مستندتا في ذلك الى الأغلبية الساحقة التي تمرر بها قراراتها ، بالرغم من تعطيلها أحيانا من قبل مجلس الأمن الدولي لاسباب مصلحية و أنية و استراتيجية و عنصرية و مع ذلك فقد أدت الأمم المتحدة دورها من خلال جمعيتها العامة و اجتماعاتها السنوية و قراراتها المهمة المتخذة في هذا الشأن و خاصة من خلال اجرائات التصويت و عرقلة ذلك من قبل القوى الكبرى في بعض القرارات المهمة التي تعتبرها الأمم المتحجة ضرورية و ملزمة.

المحور الأول : التحولات السياسية في المنطقة العربية و تداعياتها على الأمن الدولي

المقدمة العامة

ان تدريس هذا المقياس جاء في وقته المناسب ، نظرا للتطورات المتلاحقة السلبية و الايجابية مجليا و اقليميا و عربيا و دوليا. وهذا يعود للتداعيات الخطيرة على العالم و المنطقة العربية على وجه الخصوص. وبالأخص بعدما يسمى بثورات الربيع العربي وماهي كذلك إطلاقا بل يمكن القول أنها " الخراب العربي " ، باستثناء نجاح النموذج التونسي ولو إلى حين ، و لكن مع عودة الحرس القديم و نتائجه الوخيمة على المجتمع التونسي ، وهو الذي ما صدق كيف تخلص من الحكم الاستبدادي الدكتاتوري الطاغوتي المتطرف لـ بن علي المنهار ،؟ و الذي استمر لعقود من الزمن وهو يحكم تونس بقبضة من حديد. فبدءا من ثورة الياسمين من تونس أواخر عام 2010 وتحدي ذلك الشاب الفقير "البوعزيزي" للدكتاتورية والاستبداد و الطغيان و الظلم والقهر والتهميش واللامبالاة ثم انتقلت العدوى إلى بقية البلدان العربية إلى مصر ثم إلى ليبيا وبعد ذلك إلى اليمن و سوريا ولازالت هاته البلدان تعاني إلى الآن. ولو أن تونس نجحت نسبيا خاصة بالتعايش سلميا و بالتداول على السلطة مع الديمقراطيين والعلمانيين و الإسلاميين ، ولكن إلى حين من وجهة نظرنا المتواضعة دون أن ننسى الجدل القائم في تونس حول ما يسمى بالمساواة في الميراث بين الرجل و المرأة.

ثم انتقلت عدوى الثورات إلى مصر وليبيا وسوريا واليمن وإلى حد ما في العراق وكانت النتيجة خراب البيوت و التي أدت إلى خسائر كبيرة و رهيبة و محزنة بشريا وماديا وحتى

البنية التحتية ففي سوريا مثلا تجاوز عدد القتلى 800 ألف قتيل و تهجير 10 ملايين داخليا وخارجيا و خسائر مادية قُدرت بأكثر من 500 مليار دولار . وكذلك الأمر في كل من ليبيا و اليمن والعراق ولو بخسائر أقل. وليس هناك من امل سوى العودة إلى الذات وتقييم ما فات و النظر إلى الحاضر للتطلع إلى المستقبل ولكن كيف و بماذا ومتى ؟ !

المحور الثاني : الإرهاب الدولي

وزاد الطين بلة الإرهاب الموحش و المتطرف والذي كان محليا ثم عربيا وانتقل إلى اقليميا و دوليا في ضرباته الطائشة وتفسيره الخاطئ للدين الإسلامي السمح . فضلا عن نتائجه الوخيمة على البلدان الإسلامية وبالأخص الجزائر وهو ما سنتطرق إليه مفصلا لاحقا .

المحور الثالث : أسلحة الدمار الشامل

إن هذه المشكلة العويصة والكبيرة التي ابتلي بها المجتمع الدولي منذ ستينيات القرن الماضي بل و قبل ذلك منذ الخمسينات من خلال امتلاك العملاقين آنذاك السوفيات و الأمريكان لتلك الأسلحة ، فالكيان الصهيوني يمتلكها منذ ستينيات القرن الماضي دون رقابة دولية ولا وازع ولا ضمير اقليمي أو دولي أو حتى أممي (إنه الكيل بمكيالين) فالغرب يراقب و يحاسب و يتطلع بسلبية إلى ايران و كوريا الشمالية اللذان استعصيا على الغرب و مضوا في امتلاك السلاح النووي و خاصة كوريا الشمالية.

المحور الرابع : العلاقات بين القوى الكبرى و التحول في ميزان القوى

والذي يكون في الغالب في صالح الولايات المتحدة الامريكية من خلال القطب الأوحد و سيطرتها عسكريا و ماليا وسياسيا وقهرا وعولمة ولاءات مستجابة للدول الحليفة لها و خاصة الكيان الصهيوني ، و لديها استراتيجية تخدم مصالحها خاصة و مصالح الغرب عامة ويمكن القول أن روسيا لها دور من خلال تغلغلها في بعض المناطق كسوريا و غيرها من المناطق التي ترى فيها نفوذا لها ولو بدرجة أقل ، بالإضافة إلى فرنسا وبريطانيا هاته الأخيرة التي هي ذيل وتابع للسياسة الأمريكية منذ ما يقارب القرن. إذن فالعلاقات بين القوى الكبرى لا يهمها إلا تبادل المصالح لدى الآخرين ومصالحها حسب الرؤيا و الاستراتيجية و المصلحة والسيطرة و القوة و تنفيذ لاءاتها.

المحور الخامس : دور ومكانة الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنة

فالحقيقة أن الأمم المتحدة لم يكن لها دور إلا من خلال توصياتها في جمعياتها السنوية وغيرها كسلطة تشريعية لكن التنفيذ بيد الخمسة الكبار وهو ما حد من دورها في القضايا المحلية و الإقليمية والدولية خاصة ما يتعلق بنزاعات الحروب المحلية والثنائية والاقليمية وحتى الدولية ولكن مهما يكن فإنها قامت بدور كبير في مثل هذه القضايا أثرت في بعض الأحيان غلى التصويت في مجلس الأمن ومنها دفاعها عن الأقليات والقوميات المضطهدة في العالم فضلا عن وضعها أسس متينة وقابلة للتنفيذ لمكافحة آفة الإرهاب و نتائجه الوخيمة وهي هنا نجحت إلى حد كبير .

المحور السادس : مشكلة الامن البيئي

فالنفايات التي تتسبب فيها القوى الكبرى و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، يندى لها الجبين وهي المتسبب الرئيسي في التلوث البيئي الذي يؤدي إلى نتائج مرضية خطيرة و كبيرة ومرعبة ومكلفة جدا ماديا ، والمتضرر الأكبر منها هي الدول النامية خاصة الفقيرة منها .

المحور السابع : الأمن المعلوماتي

الذي أصبح يسيطر على علاقات الدول خاصة المقتدرة والكبرى منها و الضحية هنا دائما هي الدول النامية نظرا للفجوة الكبيرة و التطور التكنولوجي الذي تتميز به القوى الكبرى خاصة الغنية منها مما يعني أن الغنى والتطور التكنولوجي والسيطرة فضلا عن أمور أخرى خارجة عن الإطار الإنساني يمكن أن يحققوا ما يصبوا إليه صانع القرار في تلك الدول.

المحور الثامن : الدين والقومية في ظل التحولات الراهنة

فرغم التحولات الراهنة خاصة من خلال ما يسمى بالعولمة والقطب الأوحد و سيطرة القوى الكبرى إلا أن الدين و القومية والقيم الإجتماعية و الروحية و الإنسانية ، لا زالوا يحتفظون ببريقهم في ظل ميزان قوى مختل و يتجلى ذلك في معظم الدول النامية عامة و الفقيرة والمعدمة منها على الخصوص ، نظرا لتشبث تلك المجتمعات بما سبق ذكره ،و التي لم تستطع لا التطورات الرهيبة والمتلاحقة التكنولوجية والعلمية والاقتصادية و الرقمنة ولا

العولمة التي جعلت من العالم قرية صغيرة التأثير فيهم بالشكل الذي يريده دعاة العولمة والقوى الكبرى على الخصوص التي تبنتها و رعتها خاصة الولايات المتحدة الامريكية والغرب عامة ، ففي اليابان والصين لم تستطع لا العولمة ولا التطورات الراهنة والمتلاحقة التأثير فيهما نظرا لتقدمهما و تطورهما التكنولوجي و العلمي و الاقتصادي بالرغم من أنهما دولتان لا دينيتان .

تفاصيل الفقرات :

- **المحور الأول : التحولات السياسية في المنطقة العربية وتداعياتها على الامن الدولي**

أحدثت ما سمي آنذاك بثورات الربيع العربي زلزالا سياسيا غير متوقع بدءا من ثورة الياسمين بتونس وذلك البطل البوعزيزي الذي كان بحق شهيد الطغيان و الاستبداد و التطرف المتعجرف في تونس الذي حكم البلاد بيد من حديد طيلة عقود من الزمن ، فانهار أمام ضربات الزحف الشعبي الاحتجاجي الذي عم البلاد التونسية في أقل من أسبوعين . ثم انتقلت العدوى إلى بقية البلدان المجاورة مصر وليبيا ثم سوريا واليمن فضلا عن الاقتتال الطائفي الدائر في العراق منذ عام 2003 تاريخ الغزو الأمريكي للعراق.

إن تلك التحولات السياسية لم تكن ابدا عفوية بل كانت مقصودة وموجهة خاصة من خلال عبارة "إرحل" التي استخدمتها الإدارة الأمريكية في عهد أوباما ، في كل من مصر ثم ليبيا و اليمن ومن ثم في سوريا . رحلت الانظمة في كل من ليبيا و اليمن لكن بقيت النزاعات و الحروب الداخلية في كلا الدولتين ، وما سببته من خسائر مادية وبسرية وتحطيم البنية التحتية ، و التي قدرها بعض المراقبين بعشرات السنين حتى تعود الأمور إلى نصابها دون أن ننسى العراق الجريح و ما يسببه الاقتتال الطائفي العرقي القومي من خلال الأكراد و العرب " سنة وشيعة " ، و التركمان و الأزيديين و الآشوريين و الأرمن و غيرهم. و الذي زاد الطين بلة هو التنظيم الإرهابي المسمى داعش الذي قضى على الأخضر و اليابس

خاصة من خلال احتلاله لكل من محافظتي الرمادي و الموصل لمدة تقارب الثلاث سنوات و نصف وهو ما نتج عنه خسائر كبيرة بسبب تسيب و استهتار النظام القائم آنذاك برئاسة المالكي الذي تسبب في فساد النظام ونهب المال العام و اضطهاد لبقية السكان من غير الشيعة والذي قدر بأكثر من مئتي مليار دولار فضلا عن المخاصصة الطائفية التي لازالت تتصرف في خيرات العراق الشقيق و تهميش و احتقار ولا مبالاة بالسنة خاصة و ببقية الطوائف و القوميات بالعراق.

والذي زاد الطين بلة تأتمر بأوامر أمريكا و إيران من خلال ما يسمى بالمرشد الأعلى للثورة الإسلامية في ايران الذي أصبح يتحكم في مصير العراق دينيا ومذهبيا و استراتيجيا وماليا ونفطيا فضلا عن السيستاني المسؤول دينيا عن المذهب الشيعي " الإثني عشري" . وهكذا أن العراق أصبح ناقص السيادة فضلا عن معاناة العراق من إرهاب داعش و تنظيم القاعدة و نتائجهما الوخيمة على الشعب العراقي خاصة سنته و قومياته.

هؤلاء العرب

حسب تقارير صادرة عن منظمات تابعة للأمم المتحدة توجد 90% من الحروب عبر العالم في الدول العربية ، و 85% من السلاح يباع للدول العربية ، وتوجد 80% من النزاعات بين الدول العربية ، وتحتل معظم الدول العربية (أكثر من 90% من عدد هذه الدول) قاع الترتيبات الخاصة بتطور الصحة والتعليم ونظام القضاء و الحريات والانتخابات الحرة (40% من هذه الدول لاتوجد فيها انتخابات كونها أنظمة ملكية).

كل شيء سلبي موجود في الدول العربية ، وكل المآسي موجودة في الدول العربية ، والتخلف موجود في الدول العربية ، بؤس و تسلط وظلم و غبن كبير ، ويحدث هذا في حين أن نصف الثروة المالية الموجودة في هذا العالم تملكها الدول العربية أو يملكها أشخاص عرب ... أموال و بترول و غاز و معادن وثروات أخرى ومع هذا لا يوجد إلا الفقر والحزن والنكد والبكاء و الحروب و الرشوة و الفساد و الأمراض و الغدر وكل دعاوى الشر .

عرب لا يمكن أن يحلل سلوكهم أو حقيقتهم أحد.

إن ماجاء به الصحفي القدير " هابت حناشي" من خلال هذه المعلومات الهامة والدقيقة عن حال العرب وما آلو إليه من سلبيات و مآسي ومحن و خسائر و تطاحن وخلافات لهي جديرة بالتنبيه إليها للتقليل منها ومحاولة النظر إلى الحاضر للتطلع إلى المستقبل فهابت حناشي مشكور على هذه المعلومات التي يجب أن تبقى عبرة لحكام العرب عامة و مآسي شعوبهم منهم إلا ما ندر و يستثنى من ذلك دول عربية قليلة.[1]

إتفاقية أوسلو

إن اتفاقية أوسلو تعد أكبر مؤامرة لعزل الشعب الفلسطيني وإسكات القضية الفلسطينية ، هذه المؤامرات التي تتفاقم في هذه الأيام لخدمة الاحتلال الاسرائيلي ، وبالرغم من ذلك فإن هذه الاتفاقية على نواقصها ومؤامرتها يمكن القول أنها دُفنت إلى الأبد ، بدليل اعتراف إدارة ترامب بالقدس كعاصمة أبدية للكيان الصهيوني بل ونقل السفارة الأمريكية إليها ، رفقة بعض

[1] هابت حناشي : هؤلاء العرب ، يومية الحياة ، الجزائر ، عدد 1447 ، ص 24.

الدول السائرة في الفلك الأمريكي ، وفي ذكرى مؤلمة ومتعمدة بالنسبة للفلسطينيين و العرب والمسلمين وهو نقلها في ذكرى يوم النكبة 15 ماي 1948 .

وأكثر من هذا ان العرب يتآمرون على بعضهم بعضا من خلال الخلافات الشخصية و الحدودية والسياسية والمالية وحتى التافهة ، بل و يتسابقون على المؤامرات على بعضهم بعضا من خلال التدخل رفقة الأجنبي ضد أشقائهم العرب و المسلمين. حتى أن ما يسمى بالجامعة العربية وما هي بذلك إطلاقا بل و كأنها جزء من وزارة الخارجية المصرية ، فهي لم تقم إطلاقا بالدور المنوط بها منذ إنشائها لحل الخلافات و الأزمات و الحروب داخل الدول العربية فلم تنجح إلا في القليل جدا منها و لا بد أن نشير أن تداعيات هذا المحور على الأمن الدولي يتبين ذلك من خلال احتمال مواجهة عسكرية إيرانية امريكية أو اسرائيلية أو سعودية ، مما يؤدي إلى اختلال كبير في ميزان القوى بين القوى المتكالبة على الخليج العربي الغرب عامة و أمريكا خاصة وستكون نتيجة تلك المواجهة التأثير على تدفق البترول مما يؤثر على الصناعة و التكنولوجيا في العالم و خاصة في الغرب و اليابان والكوريتين .

النظام الإقليمي الجديد

ينطلق النظام الإقليمي الجديد من منظور أمني محوره التبعية الأمنية و العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ، وبهذا يستبعد أي دولة لا تخضع للمظلة الامريكية أو تعارضها ، فضلا عن تدخل صانع القرار الإيراني في الشؤون العربية من خلال التمدد في كل من (لبنان ،

سوريا ، العراق ، اليمن و البحرين) وتأثير ذلك على النظام العربي عامة والخليجي خاصة في الفترة المستقبلية.[1]

واقع النظام العربي

عرفت المنطقة العربية خلال السنوات الاخيرة احداثا غير معهودة ولا متوقعة من قبل أغلب الخبراء و المحللين ، والتي اختلفت الآراء حول طبيعتها و كيفية وصفها تبعا لنظرية المركز و الأطراف أو موقع المتحدث من الأنظمة الحاكمة ، فقد اعتبرها المعارضون ثورات شعبية وأُفقا للانعتاق و للتغيير الإيجابي ، بينما وصفتها بعض الأنظمة السياسية القائمة بالمؤامرة و تنفيذ أجندات أجنبية و غير ذلك ، مما اعتادت هذه الأنظمة على تسويقه في كثير من الحالات المتشابهة.[2]

يمكن القول أن أوضاع المنطقة العربية وما تشهده من انهيارات و صراعات و ما ينفذ فيها من استراتيجيات أو يجرب فيها من نظريات قد تنتهي إلى ظهور جغرافيا سياسية مختلفة و بروز تركيب اقليمي مختلف ، فجغرافية الشام والعراق و فلسطين و الأردن و الخليج و المغرب الكبير ، أثبتت أنها ليست فاعلة إلا في زيادة العجز و الصراع و الانهيار .

لهذا فإن الانهيار الذي يطبع المرحلة ، انهيار السلطة المركزية في عدد من البلدان وانهيار منطق دولة السلطة ، وانهيار الجغرافيا السياسية القائمة والتلويح بالتفتيت ، ليس هو المشكلة

---

[1] بن يوسف حكيم : السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط و تأثيرها على صناعة القرار العربي ، 2008-2015 ، مذكرة ماستر تخصص استراتيجية وعلاقات دولية ، علوم سياسية بجامعة المسيلة ، ماي 2015 ، ص 69.

[2] فارس مسرحي ، اسئلة الحراك العربي ، تيارات ، جريدة الخبر ، يومية جزائرية ، العدد 7682 ، 24 جانفي 2015 ، ص 22.

الأكبر لأن المشكلة و الإشكالية هي غياب المشروع و خاصة المشروع الوطني المستقل و غياب إرادة وطنية منظمة و فاعلة من أجل انتاج هذا المشروع و بناء الدولة ، دولة المؤسسات و دولة سطوة القانون ، ومنه زوال التبعية للخارج.[1]

وكنتيجة لتلك المعطيات السالفة والتحولات في الانظمة العربية نرى أن بعض الدول العربية احتلت مكانتها أطراف و جهات اقليمية ، الأمر الذي أثَّر بلا شك على واقع المنظومة العربية ودورها و مكانتها في الشعور الجمعي العربي.

احتواء النظام العربي

نظرة بسيطة إلى الماضي القريب تؤكد سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة ترتيب المعطيات الدولية على صعيد الأنظمة الإقليمية المختلفة بما يتفق مع المصلحة الأمريكية أساسا ، وفي إطار منطق خضوع هذه النظم الكامل للنظام الدولي الذي تسيطر عليه ، وعليه فإن الولايات المتحدة بادرت باحتواء "النظام العربي" مستغلة التناقضات القائمة بين وحداته السياسية من جانب و استثمار ورقة " اسرائيل" في تنفيذ هذا المخطط من جانب آخر من خلال ما يلي :

1-محاصرة الدول الفاعلة على المستوى الاقليمي العربي و استمراره باسم الشرعية الدولية طيلة عقد التسعينات من خلال نماذج العراق و ليبيا و السودان.

[1] مصطفى هميسي ، عرب الفشل والعطل ، أقلام ، جريدة الخبر ، يومية جزائرية ، عدد 7764 ، 26 أفريل 2015 ، ص 25 .

2-توظيف بعض دول الجوار العربي في محاولة لاختراق الداخل العربي من خلال نموذجي أريتيريا و اليمن و التحالف التركي الاسرائيلي.

3-محاولة تغذية وتنشيط مشاكل الحدود بين العديد من الدول العربية من خلال نماذج اليمن والسعودية ، قطر والبحرين ، السودان وجنوب السودان ، المغرب و الصحراء الغربية.

4-تدعيم الخلافات الداخلية لبعض الدول العربية بهدف شل فاعليتها (نماذج الجزائر و السودان والصومال).

ومن خلال ما سبق تستهدف الولايات المتحدة من وراء ذلك ترويض النظام العربي و إضعافه في عملية التفاوض مع اسرائيل و إجباره على قبول السلام الإسرائيلي مدعوما بالمساعدة الأمريكية المطلقة و بالصمت الأوربي ، رغم محاولات الحركة التي لا تتجاوز حد النوايا ، وكل ذلك في ظل صمت عربي وضعف دور الجامعة العربية وتراجع مؤسسة القمة العربية .

أثر ما يسمى بثورات الربيع العربي

استهل الوطن العربي عام 2011 بحركات شعبية قوية كانت تهدف لتغيير الأنظمة السياسية العربية التسلطية القائمة واستبدالها بأنظمة أخرى ديمقراطية ، فبدأت الأحداث من تونس وانتقلت إلى كل من مصر وليبيا وصولا إلى اليمن وسوريا وحتى البحرين ، فكان مرد هذه التغيرات الحاصلة في جل بلدان الوطن العربي لعدة أسباب منها ما تعلق بالأسباب و

العوامل الداخلية من اجتماعية واقتصادية وحتى السياسية و الثقافية ، إضافة للعوامل الخارجية التي لا يمكن إغفالها لما كان لها من دور.

كما سعت هذه الأحداث لتحقيق الديمقراطية من خلال تجسيد تعددية سياسية حقيقة ، مشاركة سياسية من ثم تكرس آلية التداول السلمي على السلطة ، والتي تعمل بدورها على تقوية نظام الحكم.[1]

اختلفت الآراء حول وصف الأحداث ، هل أنها ثورة كما وصفتها مجلة نيوزويك[2] ، أم أنها انتفاضة[3] أم حراكا اجتماعيا، إلا أنه بالرغم من هذه الاختلافات فالهدف واحد و هو " التغيير " أي تغيير النظام السياسي الحاكم لتحقيق الحرية ، الكرامة ، العدالة الاجتماعية ، وهذه هي شعارات الربيع العربي ضد مركزية سلطات النظم العربية[4].

وكانت لهذه الثورات أسباب الداخلية وأخرى خارجية ،

أولا : الأسباب الداخلية

أ- اقتصادية و اجتماعية.

ب- اسباب سياسية.

ثانيا : الأسباب الخارجية

---

[1] شليغم عبير : التغييرات الجديدة في الوطن العربي ... هل هي الطريق لتحقيق الديمقراطية ؟ ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، العدد الثالث ، جوان 2015 ، ص 48.

[2] مجموعة باحثين ، الثورات و الإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، الملفات ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، الدوحة ، 2012 ، ص ص 12 13 .

[3] مرشد القبي ، قراءة في قراءات الثورة التونسية ، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، سلسلة تقييم حالة ، الدوحة ، 2011 ، ص ص 2-5.

[4] بلقيس محمد جواد ، سوسيولوجية ثورات الربيع العربي ، "دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية " ، مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، العدد 44 ، 2012 ، ص 247 .

أ- القوى الدولية ، أمريكا خاصة والغرب عامة.

ب- القوى الاقليمية ، تركيا و إيران .[1]

نتائج التغيير السياسي

من خلال دراسة التغيير السياسي الذي حدث في الوطن العربي فيما عرف بالربيع العربي تم الوصول إلى النتائج التالية :

1-استمدت ثورات الربيع العربي قوتها من ضعف النظم الحاكمة وهشاشتها ، ثم التطور التكنولوجي للاتصالات و وسائل الإعلام الذي منح القوة للشعوب في الحصول على دعم المؤسسات الإنسانية العالمية في الدفاع عن حقوق الإنسان ، وكذلك إن التطور التقني قد منح الشعوب قوة المعلومة والمعرفة وعدم حصرها على السلطة الحاكمة التي كانت تسعى إلى تجهيل شعوبها بإخفاء المعلومات عنهم في كل ما يحدث في السلطة .

2-تعتبر ثورات الربيع العربي هي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بجانب العوامل الخارجية التي لها دور محدود ، وقد شكلت هذه الثورات الداعية للتغيير السياسي زعزعة لبنية الدولة التسلطية في العالم العربي مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية.

[1] شليغم عبير ، سبق ذكره ، ص ص 49 50 .

3-أفرزت الثورات العربية هيمنة للقوة الإسلامية على السلطة وذلك بعد نتائج الانتخابات التي أعقبت التغيير السياسي للأنظمة العربية التي سقطت .

المحور الثاني : الارهاب الدولي

الارهاب في القانون الدولي :

مفهومه تمييزه عن غيره من الجرائم المشابهة من خلال التطرق الى مايلي :

التعريف بالارهاب و الجهود الدولية المبذولة لمحاربته ، و الثانية هي التمييز بين الارهاب و غيره من الجرائم المشابهة

أولا : التعريف بالارهاب ليس لمصطلح "الارهاب" محتوى قانوني محدد ، فقد تعرض مدلوله للتطور منذ جرى استخدامه في القرن الثامن عشر ، فقد تغير ذلك المدلول من وقت الى اخر ، فبينما كان يقصد به في البداية تلك الأعمال و السياسات الحكومية التي تهدف لنشر الرعب بين المواطنين من أجل اخضاعهم رغبات الحكومة . فقد أصبح يستخدم الان بوصف أعمال يقوم بها أفراد أو مجموعات تتسم بالعنف و خلق جو من عدم الامن لتحقيق هدف سياسي .

و العمليات الارهابية المعاصرة تستهدف اليوم بصفة رئيسة بث الرعب في نفوس كافة الدول، مما دفع الولايات المتحدة في 1972 الى اضافة لفظ دولي الى كلمة ارهاب ، و انشاء لجنة متخصصة لدراسة الدوافع الدولية و الأسباب الكامنة وراء العمليات الارهابية [1] .

[1] البنا ، يحيى أحمد : الارهاب الدولي و مسؤوليات شركات الطيران ، منشأة المعارف في الاسكندرية ، 1941 ، ص1-3 .

بهذا المعنى يشمل الارهاب عدد من الاعمال ، منها اختطاف الاشخاص و أخذ الرهائن و خاصة الممثلين الدبلوماسيين و قتلهم ، ووضع المتفجرات و العبوات الناسفة في أماكن تجمع المدنيين كالفنادق و البنوك ووسائل النقل العامة . و الأصل أن اعمال الارهاب هي في غالبها يعاقب عليها القانون الوضعي في مختلف الدول حال ارتكابها فوق اقليم الدولة أو ملحقاته . و نظرا لتزايد الأعمال التي تتصف بالارهاب في أعقاب الحرب العالمية الأولى و خاصة جرائم الاغتيال السياسي ، فقد أدى ذلك لظهور بعض الجهود للوصول الى نوع من التجريم الدولي لتلك الأعمال ، و ضمان توقيع العقاب الرادع على مرتكبيها . و قد توجت تلك الجهود بوضع اتفاقية تجريم الارهاب و العقاب عليه في ضل عصبة الأمم التي عرضت للتوقيع عليها في حنيف في 16 أكتوبر 1937 [1]

و لم يهتم المجتمع الدولي بقضية الارهاب الا بعد 35 عام من توقيع الاتفاقية ، و تحديدا في أواخر عام 1972 ، أي بعد تنفيذ العملية الفدائية الفلسطينية في مطار اللد بفلسطين المحتلة ، و قتل الرياضيين الاسرائيليين في ميونخ في العام نفسه [2] .

و لا بد أن نشير أن الارهاب في بعض الأحيان يرتبط بغيره من النشاطات الاجرامية الاخرى ، وذلك لان االرهاب بما يشكل من عدوان على الاموال و الأرواح يشكل جريمة داخلية ، و هذا الخلط يقودنا الى النقطة الثانية :

---

[1] noone,michael.and yonah alexander . 3case and materials on terrorism ،thre nations response.michael noone and yonah alexander published by kluwer law international , 1997 ,p519.

[2] رفعت ، أحمد محمد : الفوارق القانونية بين الكفاح المسلح المرتبط بحق تقرير المصبر و الارهاب الدولي ، بحث مقدم الى مؤتمر المحاميين العرب السادس عشر المنعقد بالكويت 1987 ، منشور في كتاب أبحاث المؤتمر الجزء الثاني ص 536-538 .

1- التمييز بين الارهاب الدولي و غيره من الجرائم المشابهة : أنه بالاضافة الى الاهتمام الدولي بالارهاب فقد كان هناك جهد اقليمي لمحاربته في اوروبا حيث نجحت تلك الدول في اطار مجلس اورةبا في التوصل الى الاتفاقية الأوروبية لقمع الارهاب وقع عليها مجموعة من الدول ب 27 جانفي 1977 [1]

2-التمييز بين الارهاب و غيره من الجرائم المشابهة : قد يختلط الارهاب في بعض الاحيان بغيره من النشاطات الاجرامية الاخرى الداخلية و الدولية ، و على وجه الخصوص ما يسمى بالجريمة المنظمة ، فالارهاب بما يشكله من عدوان على الارواح و الاموال يشكل جريمة داخلية ، و لكن الذي يعطي الوجه الدولي للجريمة هو حالة الرعب الشديد الذي ينشرها في عقول و قلوب الناس و الحكام بشكل خاص فيحقق الهدف المنشود من العدوان و هو نشر قضية الارهابيين و اشعار المجتمع الدولي بمدى الظلم الواقع عليهم و تكمن الصعوبة في العمل الارهابي أنه لا يقتصر على فعل العدوان الى عدو الارهابي فحسب بل أنه يتعداه الى رعايا و اموال لدول أخرى و لعلى هذا هو السبب الرئيسي الذي يجعل العالم الان مهتم بالتعاون من اجل مكافحة الارهاب و خاصة الذي يقوم به الافراد

و يمكن القول أنه مع اختلاط مفهوم االرهاب و عدم دقة تعريفه مما أدى الى اعتبار الكفاح المسلح لأي دولة من خلال مقاومة شعبها للاستعمار الحديث و القديم و خاصة فيما يتعلق

[1] عبد السلام ، علي جعفر : بين جريمة القرصنة و جرائم الارهاب الدولي ، ص 570 .

بفلسطين حيث اعتبرت بعض الدول الكبرى حركة حماس منظمة ارهابية و هذا خطأ فادح اذ أنها حركة مقاومة وطنية ضد الاحتلال الصهيوني المغتصب .

ولابد أن نشير الى انه و من خلال التعريفات القانونية الجديدة للارهاب التي لقيت قبولا دوليا تعريف الخبير القانوني الدولي في مجال الارهاب ، الأستاذ الدكتور "محمد شريف بسيوني" الذي عرف الارهاب بأنه استراتيجية عنف محرم دوليا ، تحفزها بواعث عقائدية (ايديولوجية) و تتوخى أحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع عين لتحقيق الوصول الى السلطة أو للقيام بدعاية لمطلب أو لنظام ، بغض النظر عما اذا كان مقترفي العنف يعملون من اجل انفسهم ، و نيابة عنها ام نيابة عن دولة من الدول .

و قد قبل هذا التعرف في اجتماعات الخبراء الاقليميين في فيينا التي نظمتها الامم المتحدة خلال الفترة الممتدة بين 14 و 18 مارس 1980 .

وقد اكدت مواثيق الامم المتحدة على انه لا تعد جريمة ارهابية حالات الكفاح المسلح بمختلف الوسائل ضد الاحتلال الاجنبي و العدوان من اجل التحرر و تقرير المصير وفق المبادئ القانون الدولي[1]

[1] داود كوركيس : الجريمة المنظمة ، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان الاردن ، طبعة اولى 2001 ، ص63 .

3-اسباب و دوافع نشوء الضاهرة الارهابية :

ان العنف الذي يشكل جوهر الارهاب يمثل مشكلة ذات اصول سياسية و اقتصادية و اجتماعية متعددة الجوانب و لذا فانه من غير المجدي ان تبحث عن وسائل كفيلة في مكافحة ضاهرة الارهاب قمعا و منعا ، ما لم يرتبط ذلك بدراسة موضوعية للعوامل المؤدية لها .

و لقد تعرضت الامم المتحدة الى اسباب الارهاب ، فليس من المنطقي ان تدين الارهاب دون دراسة الاسباب التي ادت اليه ، و من دوافع و اسباب الارهاب لا تعرف كلها ، فهناك بعض العمليات الارهابية التي لا تستطيع الوصول الى دوافعها او حتى اسبابها بسبب وفاة مرتكبيها او لان سلطات التحقيق لم تستطيع استخلاص اسباب العملية و دوافعها و هناك دوافع رئيسية للارهاب كثيرة منها الدوافع و المسببات السياسية و الاقتصادية و الداخلية و الاجتماعية و النفسية و الفكرية [1].

ازدواجية المصالح و الاعتبارات القانونية

ان تباين المواقف السياسية و ضعف الامكانيات الاقتصادية ، و تخلف التشريعات الوطنية و الدولية ، و تعدد الاجهزة المعنية بالمكافحة ، و تضارب صلاحياتها ، و ضعف مستوى الخبراء المتخصصين ، و عدم الرغبة بين مختبف المعنيين بمواجهة الارهاب ، و عدم وجود تعريف شامل وجامع للارهاب يصعب على الباحثين في هذا المجال تبين او حصر هذه

[1] اسامة محمد بدر : مواجهة الارهاب ، دراسة في التشريع المصري و المقارن مصر ، النسر الذهبي للطباعة ، 2000، ص79 و ما بعدها .

العوامل ، و لكن يمكن في هذا المجال الاستفادة من اصحاب الخبرة و التجربة و خاصة المكلفين بملف مكافحة الارهاب لاستقراء معالم أطرها العامة [1] .

على الرغم من ان افتقار القانون الدولي لتعريف جامع مانع للارهاب عائد لمجموعة من الاسباب تبدأ بغموض الارهاب كمصطلح و تبني كل دولة تعريفا مختلفا عن تعريف الدول الاخرى ، الا أن تغليب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الموضوعية و القانونية هو السبب الجوهري و الرئيسي في عدم نجاعة كل الاستراتيجيات الدولية لمجابهة الارهاب ، و هذا ما يظهر جليا من خلال ازدواجية مواقف الدول الكبرى في اللعب عللى الحبلين من خلال الوقوف عائقا أمام عدم التوصل الى اتفاق عالمي لتعريف الارهاب ، اذ عملت بكل ما أوتيت من قوة في رفض ماهو مقر و مكرس في القانون الدولي و خاصة القانون الانساني الدولي[2]

نعتقد أن الارهاب هو كل ممارسة تعمل على التصفيات و القتل على أساس عنصري مثل النازية و الصهيونية ، أو على أساس ايديولوجي أو على أساس ديني ، و هو يقع في كل الاديان عندما يعتقد تنظيم ان مفهومه الديني هو الصحيح و الباقي كفر ، ثم يسعى لفرض القوة على الاخرين و نعتقد ان الاحتلال و استعمار الشعوب هو راس الارهاب ذاته ، و اي

[1] حمد دولي : الارهاب الدولي ، المنشورات الحقوقية صادر، بيروت ، 2003، ص 102.

[2] حكيم غريب ، الارهاب بين اشكالية التعريف ، و الغموض المنطقي للمكافحة استراتيجية ، المعهد العسكري للةثائق و التقديم و الاستقبالية ، العدد 6 ، 2016 ، الجزائر ، ص 134

محاولة لتصنيف حركات التحرر ضمن الجماعات الارهابية هو مناقضة للقانون الدولي و ميثاق هيئة الامم المتحدة الذي يعطي شرعية الدفاع عن السيادة [1]

نظرية الارهاب الدولي صناعة أمريكية

يتبنى هذا الطرح الكثير من المختصين ، ومنهم مثلا الأمريكي " بيتر ديلسكوت " الذي ألف كتابا حول ما أسماه ب "الطريق نحو الفوضى العالمية " ، يبين فيها بأدلة قاطعة عن ارتباط الولايات المتحدة الامريكية بالجماعات و التنظيمات الارهابية[2] .

استراتيجية الجماعات الارهابية

عندما نتحدث عن الجماعات الارهابية في العقود الاخيرة ، نقصد بها هذه الجماعات التي ظهرت في العالم الاسلامي باسم الدين ، و تتستر بالاسلام ، و لان التاريخ البشري قد عرف عدة جماعات ارهابية اخرى تحت عدة مسميات ، فجميع الاديان تعرف الجماعات الارهابية و المتطرفة و هي ليست ظاهرة خاصة بالفضاء الحضاري الاسلامي .

بدأت هذه الجماعات صغيرة ، و اخذت طابعا توسعيا في الجزائر و مصر في التسعينيات ، لكنها انهزمت في الجزائر أمام ضربات الجيش و قوات الأمن ، لينتقل البعض منها الى الجنوب و الصحراء في اطار استراتيجية اخرى ، تستهدف ايجاد مواقع يسهل فيها الافلات

---

[1] رابح لونيسي : مواجهة الارهاب الدولي علاقة نشوء داعش بنظرية الاحتواء الامريكية العدد السابق ذكره ص 139

[2] Peter dale scott . la route vers le nouveau desorde mondiale –50ans dambitions secretes des etats unis .traduit de lamericaine par maxime chaix et antony spaggiary.ed demi –lune paris 2009 p167-292et335-360

من المتابعة و القدرى على تجاوز الحدود مستغلة عقيدة الحيش الجزائري باحترام حدود الدول و عدم الخوض حروب خارد الحدود الجزائرية ، كما تستهدف باعادة انتشارها ربط علاقات بجماعات ارهابية اخرى و التنسيق معها ، اضافة لاقلاق الجزائر و الدول التي تعتمد في اقتصادياتها في تصدير النفط [1] .

استراتيجيات مواجهة الارهاب الدولي

ان اكبر مشكلة تعاني استراتيجيات مواجهة الارهاب هو في تحديد من هو الارهابي ، و لهذا هناك مشكلة تعريفية ، و للاسف الولايات المتحدة الامريكية تضع ضمن الجماعات الارهابية حتى حركات التحرر ، و هو ما يتطلب تعرف دقيق له ، فبناء على ذلك ، أصبحت الولايات المتحدة في عهد بوش خاصة تهدد الجميع ، و منها دول سمتها بمحور الشرق مثل ايران ،كوريا الشمالية، سوريا ، بانها في نظرها تدعم الارهاب ، كما انها تركت مفهوم فضفاضا للارهاب الدولي ، و هو ما يفهم في الأخير أنها حرب ابدية ضد الظاهرة ، لان الارهاب مستحيل القضاء النهائي عليه ، فهو موجود عبر التاريخ و في كل فتراته باشكال و تحت غطائات مختلفة ، فالقول بالقضاء النهائي على الارهاب هو مثل من يقول بالقضاء النهائي على الجرائم الجنائية [2] .

---

[1] رابح لونيسي سبق ذكره ص147 .

[2] رابح لونيسي المصدر نفسه ص150.

الارهاب الدولي و مخاطره

لقد تعاظمت مخاطر الارهاب بشكل لافت في ضل متغيرات الدولية الراهنة ، لذلك ان العمليات الارهابية ، أصبحت تتم باساليب و طرق بالغة التطور و الدقة مستفيدة في ذلك من وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة و غيرها من الاثار التي احدثتها العولمة ، و لذلك فالعمليات الارهابية باتت تخلف خسائر فادحة تكاد تعادل خسائر الحروب النضامية سواء في الممتلكات أو الارواح فضلا عن دورها في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان و في تحويل الاقاليم الجغرافية للدول الى فضائت للعنف غير النضامي العابر للحدود و الاوطان [1].

مضاعفات الاحادية الامريكية في اطار مواجهة الارهاب

بالرغم من كون الولايات المتحدة الامريكية هي القوة العظمى الوحيدة التي افرزتها موازين القوى الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة مما جعلها تتمتع بالعديد من الخيارات و البدائل في أجندة سياستها الخارجية ، الا ان الادارة الامريكية وضعت نفسها بحزم عل خط الاحادية، الامر الذي يتجلى بوضوح من خلال كيفية الرد على الهجمات الارهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الامريكية في 11 سبتمبر 2001 .

[1] Remi baudoui , geopolitique du terrorisme , paris, armand colin, 2009 , p72.

و قد اتضحت المعالم الاساسية للمقاربة الانفرادية الامريكية من خلال كيفية التعاطي الاستراتيجي و الأمني مع ضاهرة الارهاب ، و التي تمحورت حول ثلاثية : الأخادية ، الاستباقية ، ورهان السيطرة العالمية [1].

لا شك ان الاحادية الامريكية في اطار مواجهة مكافحة الارهاب ارتكزت على نموذج السياسة الواقعية من خلال تغليب لغة السيف بدلا من الدبلوماسية ، و الاعتماد على القة العسكرية باعتبارها تشكل المتغير الاصيل التي تعتمد عليه الدول في سبيل اعلاء شأنها القومي كهدف نهائي و مستمر في مفكرة السياسات العليا للدول [2].

و لذلك يعتبر "كلايد بريس توفيتز" ان الدفع الاحادي للسياسة الخارجية بذريعة مكافحة الارهاب ساهم في جعل الولايا المحدة كدولة مارقة متمردة و خارجة عن القانون الدولي [3].

وعليه فاللجوء الامريكي الى الاستخدام الاحادي للقوة تحت مضلة الحرب على الارهاب ادى بالانفراد باقرار الدولي و تجاوز الحلفاء الاوروبيين الذين تعتبرهم ادارة المحافضين الجدد بانهم اتباع و خدم و عليهم ان يدفعو الجزية [4].

---

[1] مايكل بايرز : الارهاب و مستقبل اقانون الدولي ، في : كيمبوث تيم ديون ، عوالم متصادمة الارهاب و مستقبل النضام العالمي ، ترجمة : صلاح عبد الحق ، ابوظبي ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2005،ص158 .

[2] حمياز سمير : البعد الجيوسياسي للاستراتيجية الامريكية اتجاه ضاهرة الارهاب الدولي بين التحديات الامريكية و منطق الهيئة العالمية ، مجلة استراتيجيا ، المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الاستقبالية العدد 6 ،2016 ،ص166.

[3] كلايد بريس توفيتز : الدولة المارقة الدفع الاحادي في السياسة الخارجية الامريكية ، ترجمة : فاضل جدكر ، بيروت ، دار الوراق للنشر ، 2003 ، ص10 .

[4] حمياز سمير : سبق ذكره ص 167

و على هذا ، فالدول الطامحة الى بناء نضام دولي متعدد الاقطاب يضمن لها هامش من المناةرة على المسرح الدولي وضعت امام الامر الواقع ، بل و أكثلر من ذلك عنوة للاصطفاف وراء الولايات المتحدة الامريكية في اطار المناورة الاستراتيجية الكبرى التي يطلق عيها اسم " الحرب الكونية على الارهاب " [1]

الحرب الكونية على الارهاب و منطق الهيمنة العالمية

يعد مطلب الهيمنة الارهابية من الثوابت الاستراتيجية التي تحضى باجماع الادارات الامريكية المتعاقبة ، بيد ان المسائل الخلافية تكمن في تكتيكات و طرق تحقيق الحلم المغروس في الروح الامريكية . في الحقيقة ان النزعة الامريكية لتحقيق مطلب الصدارة العالمية لم تكن وليدة احداث 11 سبتمبر ،بل ان خلفياتها التاريخية و الفكرية ترجع الى الاباء المؤسسين للولايات المتحدة الامريكية ، وبذلك بالاستناد الى (مذهب الاستثنائية الامريكية) [2] ، والى السمو الاخلاقي الامريكي القاضي بالتوسع في كل مناطق العالم من اجل نشر قيم الحرية ، الديمقراطية و السلام التي وهبها الرب لامريكا و عليه فالقدر المحتوم لامريكا هو قيادة العالم [3] .

---

[1] برهان غليون : العرب و عالم ما بعد 11سبتمبر دمشق ، دار الفكر ، 2005 ، ص158.

[2] بنجامين باربر : امبراطورية الخوف ، الحرب و الارهاب و الديمقراطية ، ترحمة :عمر الايوبي ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 2005 ، ص ص 137-138

[3] Yves lacoste .geopolitique.la longue histoire daujourd hui.paris.edition larousse.2009.p75

مستقبل النظام الدولي و تكريس الاحادية القطبية

فقد ادت التوازنات الدولية التي تمخضت عن النهاية الحرب الباردة الى جعل الولايات المتحدة تتطلع بدور المهيمن عللى النضام الدولي نتيجة غياب المعادل او المنافس الاستراتيجي ، الامر الذي جعل من النضام الدولي يتميز بالاحادية الاقطبية و ان كان يرى فيها البعض احادية مرنة يمكن تغييررها على المدى البسيط و المتوسط . بيد ان الحرب الامريكية على الارهاب ادت الى افراز مضاعفات خطية على مستقبل النضام الدولي ليس فقط من حيث جعله يتجه لتكريس احادية بهيمنة امريكية و لكنها اثرت بشكل كبير على استقرار النسق الدولي بفعل تنامي مصادر التوتر و الفوضى ، التي خلفتها الاحادية الامريكية في مجال مكافحة الارهاب[1] .

الاحادية القطبية و الاستقرار الدولي

بيد ان الاحادية القطبية التي كرستها الولايات المتحدة الامريكية بذريعة مكافحة الارهاب ستؤدي لافراز مضاعفات خطية على الاستقرار الدولي ، ذلك ان الهيمنة تستدعي المقاومة كما ان الغطرسة و السياسات الاانفرادية ستجعل من النضام الدولي يشهد حالة من الاضطراب و الفوضى ، باعتبار ان الاستراتيجية الامريكية تهدد بتفتيت النسيد النضام

[1] سوسن العساف : استراتيجية الردع العقيدة الامريكية العسكرية الجديدةو الاستقرار الدولي ، بيروت ، الشبكة العربية للابحاث و النشر ، 2008،ص239 .

الدولي ، و تقوض تعددية الاطراف و تسعى عللى القضاء على الشركات السياسية ، في الوقت الذي يحتاج فيه هذا النضام الى المزيد من التدعيم و الترقية و التطوير [1] .

انتهاكات قانون مكافحة الارهاب لعام 2001

بعد 6 اسابيع من احداث 11 سبتمبر ، تبن الكونغرس قانون مكافحة الارهاب لعام 2001 الذي اطلق عليه قانون " توحيد و تعزيز امريكا بتوفير الادوات المناسبة اللازمة لاعتراض و اعاقة الارهاب " ، المعروف اختصارا " بالقانون الوطني للولايات المتحدة الامريكية" الذي اعتبرته السلطة التنفيذية تدبيرا حيويا يسمح بتعزيز امن الولايات الامريكية و باحباط اية عمليات ارهابية قد تتعرض لها مستقبلا[2].

فقد فاجأت الاحداث الامريكيين و افقدتهم الاحساس بالامان الذي كان موقع بلادهم الجغرافي البعيد و قدرته العسكرية المتفوقة تعطيانه لهم [3] .

---

[1] نعوم تشومسكي : الهيمنة ام البقاء : السعي الامريكي الى السيطرة على العالم ، بيروت ، دار الكتاي العربي ، 2005، ص39

[2] ليتيم نادية : الحرب على الارهاب و حريات الاقلية المسلمة للولايات الامريكية ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع الجزائر ط1 ، عمان ، 2017 ، ص115.

[3] Bernard darin , les suites des attentas du 11septembre 2001 , diploweb, 20 fevrier 2002 http//www.diploweb.com/p5dori2.htm

تاثير قانون مكافحة الارهاب على الحريات العامة للاقلية المسلمة

لقد فرضت احداث 11 سبتمبر تغيرا واضحا في اولويات السياسة الامريكية الداخلية ، و هو تغير في طريقة تعاملها و في اسلوب سعيها للتكيف مع النمط الجديد من التهديد[1]

وذلك من اجل تحصين الولايات المتحدة الامريكية ضد اي اخطار مستقبلية من شانها ان تهدد امنها الداخلي ، و الحيلولة دون الوقوع المزيد من العمليات الارهابية ، باعتبار ذلك الهدف الاكثر الحاحا امام الادارة الامريكية ، و كذا معالجة الثغرات التي كشفت عنها الهجمات . بالاضافة الى تحقيق نفسي رئيسي يتمثل في توفير احساس اكبر بالامن للمواطن الامريكي ، الذي فقد قدرا كبيرا من ثقته في قدرة حكومته المنتخبة على تحقيق الامن[2] .

لأول مرة تعرف الولايات المتحدة ، "سلق القوانين" اذ تم اقرار قانون مكافحة الارهاب (باتريوت اكت) بسرعة غير مسبوقة ، باعتبار ان الظرف استثنائي و طارئ و قد حضي بتاييد ساحق بمجلس النواب في 24 اكتوبر 2001 ن حيث وافق عليه 357 عضو مقابل

---

[1] عبدالله نقرش : عبدالله حمية الدين ، السلوم الامريكي بعد 11 سبتمبر ، وجهة نظر ، المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،السنة25 ، العدد 286 ديسمبر ، ص17

[2] التغيير في استراتيجية الامن القومي الامريكي ، التقرير الاستراتيجي العربي ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، على الموقع http//www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/1/rarb35.htm

66 من اصل 435 عضوا .كما وافق عليه في اليوم الموالي ، اي 25 اكنوبر 2001 38 عضوا بمجلس الشيوخ في حين عارضه صوت واحد فقط[1]

ولابد ان نشير ان احداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الامريكية هي احداث مفتعلة و مدبرة من قبل مخابرتي الولايات المتحدة الامريكية و الكيان الصهيوني ، بدليل ان 3200 يهودي لم يتوجهو الى اعمالهم في ذلك اليوم المشؤوم على امريكا و الامريكيين فضلا عن مؤلف روسي و هو نعوم تشومسكي ان تلك الاحداث مفتعلة فضلا عن تاكيد ذلك من قبل كتاب غربيين و خاصة اوروبا الغربية.

علما ان تلك الاحداث نسبت الى ما يسمى بتنظيم القاعدة الارهابي الذي يتخذ من افغانستان منذ ثمانينيات القرن الماضي و يتخذ منها مقر تنفيذ قراراته و مخططاته .

و السؤال المطروح بحدة هل يعقل ان تنظيم يعيش في الادغال و الجبال يصل به الامر الى تهديد الولايات الماريكية في امنها و كبريائها العسكري و هي اقوى دولة عسكريا و سياسيا و اقتصاديا و تكنولوجيا و جوسسةً و مخابراتيا و هذا ما يؤكد ان تلك الاحداث مدبرة و مخطط لها .

[1] ليتيم نادية: الحرب على الارهاب ، سبق ذكره ص136 .

تعاون و تنسيق دولي

و عليه فقد تولدت عن ظاهرة الارهاب لدى المجيتمع الدولي تعاون و تنسيق يمكن القول عنهما وشقسن لتفعيل مكافحته ، تجسد ذلك في شكل تحالفات و هنا يجدر بنا التعريج على تعريف الحلف ، الذي ورد مفهومه في معجم المصطلحات و المفاهيم الاستراتيجية و العملياتية على انه عبارة عن اتحاد عسكري مؤقت بين الدول ، مشكل على اساس اتفاقيات و معاهدات للعمل المشترك اتجاه مسالة من مسائل العلاقات الدولية يهدف لتنسيق سياساتها، اقتصادياتها و اعمالها في وقت السلم او خلال الحرب[1] .

يمكن القول انه تم ارساء تاسيس قانوني ضم جل الدول و التكتلات الدولية ، تحت وصاية الامم المتحدة تارة و تارة تحت مظلات و منظمات و تحالفات جهوية و اقليمية تارة اخرى ما يمكن استخلاصه ان المجتمع الدولي قد ادرك مخاطر الارهاب ، الذي تصاعدت وتيرته و باتت تمثل هاجزا ، سواء بالنسبة للحكام او الشعوب و محورا مهما في خطاب المجتمع الدولي بدون استثناء وهو ما ادى الى اعتراف دولي متصاعد و هذا كله بفضل لاسيما ذلك التاثير الاكاديمي و التاسيس القانوني لمفهوم الارهاب ، من جهة ،و بفعل هيمنة القطبة الثنائية الى غاية اعتدائات 11 سبتمبر 2001 ضد الولايات المتحدة الامريكية من جهة ثانية[2] .

---

[1] فزاري حسين : مفهوم الارهاب ، بين التاصيل و التاسيس القانوني و الاعتراف الدولي المتصاعد ، المجلة الاجزائرية للدراسات السياسية ، المدرة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، العدد8،ديسمبر 2017 ، ص249.

[2] فزاري حسين : سبق ذكره ص259 .

دور النفط في عولمة الحرب الأمريكية على الإرهاب

يعتبر شعار " الحرب على الإرهاب " بعد الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 من بين الأوراق التي توظفها القوة العظمى الأمريكية لإدارة جيوبوليتيكا النظام الدولي ، وللسيطرة على الرهان الطاقوي العالمي ، فالنفط (الذهب الأسود) يعتبر محورا أساسيا و قضية مركزية في السياسة الخارجية الأمريكية ، وذلك ليس فقط بحكم أهمية هذا المورد الاستراتيجي للأمن الاقتصادي الأمريكي ولحضارة التصنيع العالمية ولكن أيضا من أجل توظيفه كورقة ضغط على القوى الدولية الأخرى في إطار الحروب الجيواقتصادية ، وخاصة مع بروز مقولة من يسيطر على مصادر الطاقة يتحكم في الاقتصاد العالمي ومن ثم يسيطر على العالم ، ولذلك يرى "دانييل يرجن"(رئيس مركز أبحاث الطاقة في جامعة كامبريدج) أن البترول هو 10% من الاقتصاد و 90% من السياسة ، فالنفط و الجيوبوليتيك تربطهما علاقة حميمية وهو ما يتجلى بالأساس في إطار ما يعرف "بالحروب الطاقوية"[1].

إن الأهمية الجيواقتصادية و الطاقوية للشرق الأوسط الذي يمثل ، ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط جعلته يشكل أحد الساحات الأساسية للحرب الأمريكية على الإرهاب ، ولذلك يعتقد "مايكل كلير" أنه ثمة تداخل واضح بين ثلاثة متغيرات أساسية في منطقة الشرق الأوسط وهي : النفط ، الإرهاب وسياسة التدخل الدولي . وعليه ، فالحرب الأمريكية على الإرهاب

[1] حامياز سمير : البعد الجيوسياسي للاستراتيجية الأمريكية اتجاه ظاهرة الإرهاب الدولي بين التحديات الأمنية و منطق الهيمنة العالمية ، سبق ذكره ، ص 171 .

تحمل في طياتها صفقات نفطية ومشاريع لبناء قواعد عسكرية لتأمين آخر قطرة من النفط في منطقتي الشرق الأوسط و آسيا الوسطى[1] .

وبالرغم من أن التدخلات الأمريكية الجائرة في أفغانستان والعراق لا تقل خطورة عن تورط الولايات المتحدة في كارثة فيتنام ، إلا أن الحاجة الماسة للسيطرة على الاحتياطات النفطية الآخذة في التناقص التدريجي و الأهمية الحيوية لبناء خطوط أنابيب النفط تشكل في نهاية المطاف عائدا غاليا من عوائد الحرب ضد الإرهاب. الأمر الذي جعل من الرهان الطاقوي بالنسبة إلى النخب المتعطشة للسلطة في مجلس العلاقات الخارجية أهم بكثير من أرواح الجنود الأمريكيين الذين يتم التضحية بهم في " قوس الأزمات الإسلامي "[2].

وهكذا صدق القول المتعارف عليه عربيا ومحليا " من لحيته بخرله " أي أن فوائد عوائد النفط التي تسيطر عليها الإدارة الأمريكية تستخدم في تمويل الإرهاب وفي تدخلات عسكرية وأمنية واستخباراتية تصل إلى الانقلاب العسكري عبر العالم لمن لا يدين للإدارة الأمريكية بالولاء و الموافقة مع التأكيد على فرض اللاءات الأمريكية المعروفة عبر العالم خاصة اتجاه الدول النفطية وتلك الدول التي لا حول ولا قوة لها أمام تحدي الإدارة الامريكية.

لقد تمكن البنتاغون بحلول منتصف 2004 من بناء ما لايقل عن 14 قاعدة عسكرية في العراق ليس بهدف ضمان الديمقراطية وحقوق الانسان ، ولكن من أجل السيطرة على تدفق

---

[1] ناصير عاروري : حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب ، في أحمد بيضون العرب و العالم بعد 11 سبتمبر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص 240 .

[2] حمياز سمير : سبق ذكره ، ص 172 .

النفط ، ولقد شكل العراق و أفغانستان جزءا من استراتيجية جريئة تم التخطيط لها وعمل على دعمها المحافظون الجدد و كبريات الشركات النفطية مثل " هاليبرتون " و "اكسون موبيل" و رجال المال و المصارف في "وول ستريت" وتقوم على ضرورة الهيمنة على مصادر النفط العالمية من خلال تفعيل ورقة مكافحة الإرهاب .

كما تجدر الإشارة إلى المساعي الأمريكية للسيطرة على منابع النفط ليس هدفا في حد ذاته ، ذلك أن الولايات المتحدة تحتوي على احتياطي هائل من النفط ، ولكن من أجل توظيفه كورقة ضغط على القوى الفاعلة في الاقتصاد العالمي ، فالنفط هو جزء لا يتجزأ من الحروب الجيواقتصادية الدولية[1] . ولذلك يقول "روبرت دريفوس" : أن المفتاح الرئيسي للأمن القومي الأمريكي في الشرق الأوسط ، يكمن في السيطرة على جميع المنافسين المحتملين ، وفي سبيل تحقيق ذلك فإنه لا يكفي أن تكون الولايات المتحدة قادة على نشر قواتها العسكرية في الزمان و المكان المناسبين فحسب ، بل إن عليها السيطرة على المصادر الرئيسية من نفط الشرق الأوسط التي يعتبرها "ديك تشيني" تشكل منطقة الجائزة الكبرى بما تحتويه من ثلثي حجم الاحتياط العالمي من النفط [2] .

وفي كتابه "الدولة الدينية" ذهب الكاتب الأمريكي " كيفين فيليبس" إلى القول بأن : السياسة الأمريكية تقوم على ثلاثة أعمدة أساسية هي : النفط و انعكاساته على الأمن القومي و المنتفعون منه ، واليمين الديني المتطرف ، و قطاع المال .

---

[1] حمياز سمير : سبق ذكره ، ص 172 .

[2] عبد الحي زلوم : أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 2009 ، ص 183 .

و يضيف قائلا : " لقد رتبت الولايات المتحدة قوتها العسكرية منذ 11 سبتمبر 2001 حول الدفاع عن حقول النفط و أنابيبه وخطوط إمداده ، فالنفط يشكل رهانا أساسيا للحرب الأمريكية على الإرهاب ، لذلك فهو عنصر جوهري لفهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط و آسيا الوسطى" [1]. الواقع أن بعض المسؤولين في البنتاغون أكدوا صراحة بأن الحرب ضد الإرهاب كانت تستهدف السيطرة على منابع النفط ولذلك يقول نائب وزير الدفاع "بول وولفوتز" : " دعونا ننظر فالفرق الأهم بين كوريا الشمالية والعراق يكمن في الناحية الاقتصادية ولم يكن امامنا من خيار آخر في العراق ، فتلك البلاد تطفو على بحر من النفط باعتبارها تعد ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم " و في السياق ذاته ، يعتقد "بريجنسكي" أن استمرارية الزعامة والتفرد الأمريكي يقتضي بالأساس احتواء الدول الصاعدة كالصين ، و روسيا ... ولا يتأتى ذلك إلا من خلال السيطرة على قوس الأزمات أي " الشرق الأوسط و آسيا الوسطى" وعليه ، فهذه المناطق ليست غاية في حد ذاتها و إنما هي أدوات لفرض استمرار السيطرة الأمريكية على العالم عبر توظيف ورقة النفط للضغط على القوى الدولية الساعية لمنافسة الولايات المتحدة على قيادة الاقتصاد العالمي ، وبالتالي فهي تعد بحق مفاتيح رئيسية للسيطرة على التوازنات الجيوسياسية والجيواقتصادية الدولية[2] .

---

[1] عبد الحي زلوم : سبق ذكره ، ص 199 .
[2] حمياز سمير : سبق ذكره ، ص 174 .

محاربة الارهاب باجرائات مكافحة التطرف

دعا وزير الشؤون الخارجية "عبد القادر مساهل" بنيويورك على العمل ان تكون محاربة الارهاب رفوقة باجرائات مكافحة التطرف و بتشجيع سياسات تؤسس بالعيش معا ، كما اكد مساهل في كلمته خلال اشغال الدورة العادية 73 للجمعية العامة للامم المتحدة ، و اكد ان الارهاب الذي كانت الجزائر اولى اهدافه مع نهاية القرن الماضي اصبح احد الافات الكونية الاكثر فتكا مضيفا : " أنه بفضل تضحيات جسام تمكن بلدي منفردا في وجه هذه الافة باعتماد مقاربة و بتسخير وسائل اثبتت نجاعتها ، فتجربتنا التي نحن على استعداد على تقاسمها تقوم على قناعة مفادها ان التصدي للارهاب لابد ان يمر على القضاء على مسبباته العميقة وان يكون مرفوقا بسياسة صارمة في مكافحة التطرف العنيف" .

و ذكر بلائحة الامم المتحدة التي بادرت بتقديمها الجزائر و التي اعتمدت في 16 ماي 2018 يوما عالمي للعيش معا بسلام ، مؤكدا انها تندرج ضم الجهود الرامية لترقية مبادئ الحوار الشامل الذي من شأنه ان يقود الى البحث عن حلول للتحديات التي تواجه الاستقرار سواء على المستوى الوطني او الدولي[1] .

التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب

قبل الحديث عن التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب من الضروري التطرق الى الاسباب الكامنة وراء اتجاه التيار الاسلامي الى ممارسة العنف السياسي ، فمنذ نيل الجزائر

[1] مساهل يدعو الى ارفاق محاربة الارهاب باجرائات مكافحة التطرف ، الخبر ، الجزائر ، العدد 1507 ، 1اكتوبر 2018

لاستقلالها عام 1962 تبنى قادة جبهة التحرير الوطني مشروع يرمي لبناء دولة جزائرية عصرية فقد اهمل الصراع على السلطة المشاركة الشعبية في مناقشة مشروع المجتمع المزعم تجسيده على ارض الواقع . وكرد فعل على التوجه الاشتراكي للدولة ظهرت جمعيات اسلامية معارضة لها ارتباطات بجماعة الاخوان المسلمين بمصر مثل دمعية القيم سنة 1963 بزعامة تيجاني الهاشمي التي تم حلها 1966 و انشات محاها جمعية انصار الله التي تراسها احمد خطاب تيجيمي و كسابقتها فان هذه الجمعية كان لها نفس المصير نتيجة معارضتها للنضام القائم و في الثمانينيات ازدادت درجة التطرف الديني و برز اول تجمع للاسلاميين في جامعة الجزائر العاصمة سنة 1980 و في سنة 1982 تاسست اول مجموعة مسلحة اطلق عليها اسم الحركة الاسلامية المسلحة بزعامة مصطفى بويعلي و ازداد التطرف اكثر بداية تسعينيات القرن الماضي بعد الغاء المسار الانتخابي من قبل الجيش و دخلت بذلك الجزائر بدوامة من العنف[1] السياسي و المسلح و ادى الى خسائر كبيرة في المعدات و الارواح و ادى لتعطيل التنمية في البلاد الى ان استعادت الجزائر عافيتها في نهاية تسعينيات القرن الماضي .

الاستراتيجية المتخذة

سخرت الجزائر معظم ميزانيتها للقطاع العسكري ،بغية تدعيم القوات النضامية حيث اصبحت كل التشكيلات الامنية النضامية تشترك في مكافحة الارهاب (شرطة ،الدرك

[1] وقازي عقبة : الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المدرسة العليا للعلوم السياسية ، العدد4 ، ديسمبر 2015،ص19.

الوطني ، الجيش الشعبي الوطني بكل تشكيلاته) فبرزت العمليات السكرية في المناطق التي يتمركز فيها الارهابيون خاصة ولايات الشلف عين الدفلى البليدة معسكر غليزان المديو تيسمسيلت ، منذ 1993 تم تشكيل قوات خاصة لمكافحة الارهاب تقدر ب15000 فرد ليتضاعف ل 60000 سنة 1998 ، يضاف لذلك قوات الحرس البلدي 100000 فرد سنة 1997 و قوات الدفاع الذاتي ب100000 فرد حيث الكل مسؤول عن الدفاع الوطني[1] .

تجربة الجزائر و اشادة دولية

اخذت ظاهرة الارهاب في الجزائر بعدا محليا ارتبط بالتطرف الفكري و الاخفاق السياسي ، و على الرغم من قدرة النضام السياسي على التكيف مع هذه الضاهرة و تحجيمها فان الجماعات الارهابية عملت على التكيف مع البعد الدولي بعد احداث سبتمبر 2001 لابراز وجودها على الخارطة الامنية للجزائر فضلا على تقوية مع شبكات الجريمة المنظمة بمختلف اصنافها ، و تعتبر الجزائر من ابرز الدول الناجحة في مجال مواجهة الضاهرة الارهابية حيث اشارت الولايات المتحدة المريكية مرات عدة الى النموذج الجزائري في مواجهة الضاهرة الارهابية ، و قدرة الجزائر على احتواء الأزمة للتقليل من اثارها و الحد من انتشارها ، بحيث احتلت قضية مكافحة الارهاب اولوية في اجندة السياسة الداخلية و الخارجية الجزائرية ، مما جعلها تحتل مكانة افريقية و دولية في معالجة الملفات المتعلقة بالارهاب و تداعياته ، لكن في الوقت نفسه تبرز ضاهرة العنف السياسي التي عرفتها

[1] موقع الفدرالية الدولية لحقوق الانسان http//www.fidh.imaginet.fr/rapports/flrap.http

الجزائر اشكالية بناء الدولة الوطنية الحديثة ، من خلال تبني مشروع مجتمع وفق هوية وطنية مشتركة استنادا الى اسس المقاومة و سيادة القامون و احترام حقوق الانسان فالارهاب لابد له من بيئة ملائمة للتعبير عن نفسه فالمشاكل الداخلية التي انتجت الارهابية لا تزال قائمة كما ان المصالح الوطنية النابعة عن ارادة سياسية و برغم الاستفتاء الشعبي عليها كانت ميثاقا للنسيان للماضي المؤلم للعشرية السوداء دون السعي الى معرفة الحقيقة التي ركزت عليها تجارب اخرى كجنوب افريقيا و المغرب[1] .

تقرير الجزائر حول مكافحة الإرهاب مرجعي (بعد القمة الـ32 للاتحاد الإفريقي)

اختتمت القمة الـ32 للاتحاد الإفريقي ، المنعقدة قبل أيام بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا ، بالمصادقة على قرارات و توصيات تصب كلها في رفع استجابة القارة السمراء للتحديات الاقتصادية والأمنية وتعميق التبادل و الاندماج التجاريين ، وتفعيل مخطط مكافحة الارهاب. وقد ناقش رؤساء دول و حكومات البلدان الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ، خلال القمة الـ32 للمنظمة عدة ملفات ، تتسم كلها بالتشابك والتعقيد ، وتحتاج إلى مخططات جهوية وإقليمية للتعامل معها.

ملف الهجرة غير الشرعية واللاجئين والنزوح القصري ، أُتخذ كشعار للقمة بالنظر إلى أهميتها على الصعيدين الدولي و الإنساني ، وعلى اعتبار أن البحر الأبيض المتوسط ، تحول إلى مقبرة تلتهم الطاقات الشبانية للقارة الإفريقية .

---

[1] وقازي عقبة : الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب سبق ذكره ص27.

و أجمع القادة الأفارقة على ضرورة ابراز جهود القارة في التعامل مع الظاهرة فهي لوحدها و بإمكاناتها المحدودة تستضيف ثلث المهاجرين والنازحين في العالم ، كما أكدوا على أهمية وضع الحلول التي تتلائم و الظروف الحقيقية المحفزة للظاهرة . ولم تخلو القمة مرة اخرى من ملف مكافحة الإرهاب و التطرف العنيف ، حيث جدد القادة الأفارقة التأكيد على إبقاء الجاهزية العالية للتعامل مع هذا التهديد ، وقدموا تعليمات لمفوضية الهيئة القارية لتنفيذ ما جاء في تقرير الجزائر .

الدور المحوري للجزائر

وتم تكليف الجزائر ، من قبل نظرائها الأفارقة سنة 2017 ، لتولي منصب منسق افريقيا لمكافحة الإرهاب ، اعترافا بدورها كرائد في محاربة الظاهرة العابرة للأوطان وترسيخ السلم و الاستقرار ، مثلما صرح رئيس الاتحاد الافريقي يومها "ألفا كوندي" .

وفي تقريرها للقمة الـ32 ، لفت تقرير الجزائر ، إلى اتساع رقعة الأنشطة الإرهابية في القارة وبالأخص منطقة الساحل الإفريقي ونبهت إلى التحكم الكبير للجماعات الارهابية في وسائط التواصل الالكتروني و الشبكات الاجتماعية ، ما يمكنها من نشر الفكر المتطرف واستقطاب الشباب .

وجددت الجزائر التحذير من تحالف الجماعات الارهابية بعصابات الجريمة المنظمة ، ما يوفر لها مصادر تمويل ضخمة ، تساهم في استمرار أنشطتها الدموية . وفي نقطة هامة ،

تطرق التقرير إلى مسألة عودة الارهابيين الأجانب من مناطق النزاعات في الشرق الأوسط إلى افريقيا و أكد أن الموارد المالية المحصل عليها من مختلف الأنشطة الإجرامية تستغل في خلق ممرات آمنة لهؤلاء الإرهابيين الذين انهزموا في سوريا و اليمن والعراق . وشدد على ضرورة حالة التأهب القصوى من خلال تنسيق أمني محكم بين مختلف الدول الافريقية للتصدي لهؤلاء الإرهابيين الذين يراد تجميعهم في دول أو مساحات جغرافية حساسة تماشيا وأجندات محكمة التخطيط .

و يراهن التقرير ، على انخراط المؤسسات الدستورية و الدينية والتربوية لكل دولة افريقية في مكافحة التطرف العنيف ، ومقاومة الفكر الضال و المستورد من جهات خارجية غريبة على تعاليم الإسلام الحقيقي وعادات وتقاليد الشعوب المسالمة .

وتشكل الديمقراطية و الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية وتعزيز الحريات الفردية والجماعية ، أسلحة فتاكة في وجه الإرهاب و التطرف العنيف ، لأنها تقضي على الأسباب الحقيقية و الظروف المسببة لتنامي المشاريع الدموية . ولم تغفل خلاصات التقرير ، الجانب المتعلق بتكييف القوانين وتفعيل الهيئات القارية كمنظمة الأفريبول ، واستغلال الارضيات الرقمية للبيانات المتعلقة بالاشخاص و المشبوهين لتعزيز حماية الحدود الداخلية والخارجية للقارة من الارهاب و الأفكار المتطرفة .

وحظى التقرير بمصادقة و إشادة أعضاء الإتحاد الإفريقي و اعتُبر خارطة طريق يجب البناء عليها لتنفيذ مخطط مكافحة الإرهاب الذي تم تبنيه سنة 2004 ، وصرح وزير الشؤون

الخارجية "عبد القادر مساهل" على هامش القمة أن تقرير الجزائر حول مكافحة الارهاب صودق عليه بالأغلبية الساحقة من قبل نظرائها مؤكدة أنه يعكس مدى الثقة و المصداقية التي تحظى بها الجزائر في هذا المجال على الصعيد القاري[1] .

آثار الهجمات الإرهابية على السياحة –دراسة حالة تونس–

أثرت الهجمات الارهابية على دول العالم : الأمر الذي انعكس على مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ، من بينها قطاع السياحة ، خاصة في الدول التي يعتمد اقتصادها على هذا القطاع بصورة خاصة .

يرجع استهداف الجماعات الارهابية لقطاع السياحة لجملة من الاعتبارات . كما تعتبر الدول النامية من بين الدول المتضررة من هذه الهجمات ، مثل تونس التي عرفت في السنوات الأخيرة سلسلة من الهجمات على منشآتها السياحية ما خلف آثارا سلبية في قطاع السياحة و دفع بتونس لاتخاذ جملة من التدابير لمواجهة هذه الأزمة التي عصفت بها و أثرت على مداخيلها السياحية بشكل كبير .

الآثار الاقتصادية للهجمات الارهابية على قطاع السياحة

يعتبر الارهاب أحد مظاهر عدم الاستقرار السياسي إلى جانب الحروب العالمية ، الحروب الأهلية ، أعمال الشغب ، الاحتجاجات السياسية ، الاضطرابات الاجتماعية[2] .

---

[1] تقرير الجزائر حول مكافحة الإرهاب مرجعي ، الشعب الدبلوماسي ، عدد 17877 ، الجزائر ، 2019/02/20 .

[2] ليندا خنيش ن باحثة دوكتوراه ، آثار الهجمات الارهابية على السياحة دراسة حالة تونس ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسة ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسة ، العدد الثامن ، ديسمبر 2017 ، الجزائر ، ص 119.

ينفرد القطاع السياحي بخصائص تميزه عن باقي القطاعات الاقتصادية ، من بين هذه الخصائص الحساسة الشديدة لعوامل داخلية أمنية ، سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية وبيئية ، الأمر الذي ينعكس بقوة على معادلة العرض و الطلب في مجال السياحة .

تشكل المشاكل الأمنية مثل الارهاب تهديدا رئيسيا لصناعة السياحة ، حيث تعتبر سلامة السياح موضوعا عالميا يرتبط بالسفر و الإقامة وبجموعة واسعة من التهديدات و المخاطر المحتملة على المسافرين . لذى أصبح علاج ظاهرة الارهاب ، اليوم ، من أهم القضايا العالمية المرتبطة بالسياحة . بمجرد الاعتراف بأن الارهاب ظاهرة واسعة الانتشار في المقاصد السياحية ، فإن الموضوع الثاني الهام الذي يمكن إثارته هو تأثير هذه الظاهرة على قطاع السياحة ، خاصة في تونس التي تقع في منطقة تعاني من عدم الاستقرار السياسي(ليبيا ، الساحل)[1] .

مكانة السياحة في الاقتصاد التونسي

اختارت تونس ، منذ بداية سنوات السبعينات ، الاستثمار في القطاع السياحي ، لذلك هي معروفة منذ ذلك الوقت كوجهة سياحية عالمية ، وقد تلق تونس ، منذ أحداث "الربيع العربي" العديد من الهجمات الارهابية مست الأخيرة منها القطاع السياحي ، بوقوع هجمات "باردو"

[1] ليندا خنيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 120 .

في 2015/03/18 ، والتي خلفت 22 قتيلا من بينهم 21 سائحا و هجمات "سوسة" في 26 جوان من نفس السنة التي استهدفت منتجع القنطاوي ، ونجم عنها مقتل 38 سائحا[1] .

استهدف الهجوم الإرهابي تشويه الصورة السياحية التي كونتها تونس لنفسها خلال سنوات طويلة . وكما سبقت الإشارة تمثل السياحة جانبا مهما من الاقتصاد التونسي و تساهم بـ 7% من الناتج المحلي الإجمالي و تعتبر مصدر عيش 10% من السكان ، كما توفر 400 ألف منصب عمل مباشر، يوظف القطاع مباشرة 230 ألف غرفة فندقية و 190 من مظمي الرحلات السياحية ووكلاء السفر . ما يمثل 15% من فرص العمل ، بما في ذلك سلسة من الخدمات المساعدة وخدمات الدعم ، مثل المطاعم و سيارات الأجرة ومحلات البيع بالتجزئة والمحلات الحرفية[2] .

يعتبر قطاع السياحة قطاعا مهما بالنسبة لتوفير عائدات النقد الأجنبي ، حيث تبلغ المداخيل السنوية حوالي 3 مليار دينار تونسي ، وتمثل 10% من صادرات السلع والخدمات وعليه فإن كل هجوم ارهابي على المنشآت السياحية ، هو بمثابة استهداف للاقتصاد التونسي ، من خلال السياحة ، لإضعاف الدولة ومنع استقرارها . لقد استهدف الإرهابيون السياح الأجانب لتقويض فكرة تونس كأرض استقبال [3] .

---

(1) Wafa tamzini , la lutte contre le terrorisme dans les pays arabes depuis le printemps arabe: les politiques mises en œuvre en Tunisie et en Egypte , université paris 13, p2.

(2) ليندا خنيش ، باحثة دوكتوراه ، سبق ذكره ، ص 123 .

(3) Moez labidi, Menaces terroristes et performance économique : quelles interactions ؟ billet économiques , n16 , aout 2014 , p35.

الإجراءات الامنية

أقر البرلمان في 24 جويلية 2015 قانون مكافحة الإرهاب لتدعيم وسائل محاربة الحركات الارهابية ، تم بموجبه إنشاء جهاز لمكافحة الارهاب يضمن تبادل المعلومات بين الجهات الأمنية ، وكذا تنفيذ اجراءات استثائية مثل إعلان حالة الطوارئ نظرا لتزايد الهجمات الارهابية .

لهذا الغرض تم تخصيص وحدات شرطة سياحية مسلحة لضمان الأمن داخل و خارج المناطق السياحية ، وذلك منذ 2015/07/01 . كما تم تخصيص وحدات أمنية إضافية ثابتة ومتحركة منتشرة على الشواطئ وبالقرب من هذه المناطق . كذلك تم توفير وحدات من الشرطة لحماية المناطق الثقافية والأثرية إضافة إلة تأمين المطارات و النقاط الحدودية أيضا، تم توفير مرافقة أمنية للجولات السياحية المنظمة من قبل وكلات السفر و السياحة وتخصيص موارد مالية إضافية لتزويد المستغلين في قطاع السياحة بتجهيزات المراقبة الحديثة[1].

ويمكن القول أن الارهاب المتنامي في كل من ليبيا ومنطقة الساحل خاصة مالي قد أثر كثيرا على تونس سياحة وأمنا واقتصادا و أدى إلى مشاكل كبيرة للميزانية وللاقتصاد التونسي برمته ، كما أدى إلى خسائر كبيرة للميزانية التونسية ولأكثر من ثلث مليون عامل في قطاع السياحة يسترزقون هم وعائلاتهم من قطاع السياحة كما لا ننسى في وقت سابق ومن خلال

[1] ليندا خنيش ، باحثة دوكتوراه ، سبق ذكره ، ص 125 .

أحداث "الربيع العربي" عانت تونس من هجمات ارهابية كبيرة خاصة على الحدود الليبية التونسية ، وإلى حد ما على الحدود المصرية الليبية وبالأخص ما يتعلق بما يسمى بـ " تنظيم الدولة الاسلامية في العراق و الشام داعش " التي تمركزت في ليبيا في عدة مناطق و زرعت لها خلايا في مناطق عديدة من ليبيا وخاصة على الحدود الليبية التونسية ، وهو ما أدى إلى استنزاف و خسائر كبيرة في الأرواح و المعدات و المنشآت الاقتصادية والسياحية التوسية .

الإرهاب بين المعالجة الأمنية و التوظيف السياسي في الحملات الانتخابية

لم تخلو برامج أي من المترشحين للانتخابات الرئاسية في تونس من محور مكافحة الارهاب وإنهاء وجود المجموعات المسلحة في عدد من النقاط الساخنة خاصة في منطقة الجنوب القريبة من الحدود مع ليبيا والشمال الغربي القريب من الحدود مع الجزائر ، لكن ملف الارهاب في تونس وعلاقته بالانتخابات يأخذ اتجاهين في خطابات المترشحين ، يتعلق الأول بالشق الأمني و يرتبط الثاني بالشق السياسي الذي يضع حركة النهضة في قفص الاتهام .

منذ عام 2011 ضلت الاستحقاقات الانتخابية التي جرت في تونس بعد الثورة تتزامن بالصدفة أو بالتدبير مع عمليات ارهابية كانت تفسر سياسيا على أنها تستهدف التأثير على الأصوات الناخبة في علاقة بتقليص الكتلة الناخبة التي تصوت لحركة النهضة و الأحزاب المحافظة ، ولم تخلو الانتخابات الرئاسية التي انطلقت حملتها الانتخابية منذ أيام من السياقات نفسها بعد عملية "القصرين".

وقال وزير الداخلية التونسي هشام الفراتي ، إن تونس ستواصل حربها على الارهاب بتعقب هذه العناصر أينما كانت و أن المجموعات الإرهابية تعيش لحظاتها الأخيرة بعد عملية تم القضاء فيها على أهم و أخطر عناصرها في منطقة حيدرة بولاية القصرين قرب الحدود مع الجزائر ، التي قتل فيها 3 إرهابيين من قيادات تنظيم عقبة بن نافع ، فيما قضى مسؤول أمني محلي . لكن احباط قوات الأمن التونسية محاولة تسلل هذه المجموعة الإرهابية فتح الباب واسعا لعودة النقاش حول ملف الإرهاب ضمن الخطابات الانتخابية للمترشحين في شقه الأمني و السياسي .

وتعهد رئيس الحكومة المترشح للانتاخابات الرئاسية ، يوسف الشاهد ، خلال زيارته لمنطقة بن قردان الحدودية مع ليبيا ، بمكافحة الارهاب و إنهاء تسلل المجموعات المسلحة و السلاح من ليبيا ومنع أي تهديد على الحدود مع الجزائر ، مشيرا إلى أن التعاون الأمني مع الجزائر رفيع جدا ، لكن اعتبر ان التهديدات القادمة من الجارة ليبيا تضل أبرز التحديات القائمة ، مشددا على أن تونس ستعمل مع الجزائر لمساعدة الليبيين على استقرار الأوضاع في ليبيا ، من خلال تبني الدبلوماسية المحايدة و الايجابية وفي السياق نفسه يضع رئيس الحكومة السابق ، مهدي جمعة ، معالجة ملف الارهاب و الأمن دون ربطه بطيف سياسي محدد . ثم أن ملف الارهاب و شبكات إرسال المقاتلين التونسيين إلى سوريا يجب أن يُفتح لتتحمل الجهات السياسية مسؤولياتها .

وبخلاف هذا الخطاب الانتخابي ، تبدو حركة النهضة التي قدمت مرشحها "عبد الفتاح مورو" قد تجاوزت عقدة توصيفها بالحركة الداعمة للارهاب ، من قبل القوى اليسارية و التقدمية ومحاولات ربطها بملف الاغتيالات السياسية وشبكات التسفير. وقال رئيس الحركة، راشد الغنوشي ، خلال الحملة الانتخابية ، أن هكذا خطاب تجاوزه الزمن و أن حركة النهضة ثبتت أمام كثير من حملات ربطتها بالارهاب و أثبتت أنها حزب مدني ديمقراطي .

ويعتقد المحلل السياسي التونسي ، محمد الأطرش ، في تصريح "للخبر" ، أن ملف الارهاب لم يعد يشكل بخلاف استحقاقات 2014 ، ملفا صالحا للاستعمال الانتخابي ولا هاجسا بالنسبة لحركة النهضة ، خاصة أن القوى التقدمية التي قدمت جملة من التعهدات في عام 2014 ، في إشار إلى حركة نداء تونس ، بحسم قضايا مرتبطة بملف الارهاب ، هي نفسها تحالفت مع حركة النهضة ، إضافة إلى تزايد شكوك التونسيين في السنوات التي تلت ذلك بوجود استخدام و توظيف سياسي لملف الإرهاب ، لافتا إلى أنه لا يتوقع أن يؤثر الملف الأمني على سلوك الناخب التونسي في مقابل بروز تحدي أمني يتعلق بالجريمة والجريمة المنظمة[1] .

[1] الإرهاب بين المعالجة الأمنية و التوظيف السياسي في الحملات الانتخابية ، الخبر ، الجزائر ، عدد 9330 .

استراتيجية الامم المتحدة لمكافحة الارهاب (اعتمد بتوافق الاراء بعام 2006)

مقدمة :

اعتمدت الدول الاعضاء في 8 سبنمبر 2006 استراتيجية الامم المتحدة العالمية لمكافحة الارهاب . وهي على شكل قرار و خطة عمل مرفقة به – صك عالمي فريد سيحسن الجهود الوطنية و الاقليمية و الدولية الرامية الى مكافحة الارهاب . و هذه هي المرة الاولى التي اتفقت فيها الدول الاعضاء جميعها على نهج استراتيجي موحد لمكافحة الارهاب ، ليس فحسب بتوجيه رسالة واضحة مفادها ان الارهاب غير مقبول بجميع أشكاله و مظاهره بل ايضا بالعزم على لاتخاذ خطوات عملياتية فرديا و جماعيا لمنعه و مكافحته . وتلك الخطوات العملية تشمل طائفة واسعة من التدابير التي تتراوح من تعزيز قدرة الدول على مكافحة التهديديدات الارهابية الى تحسين تنسيق أنشطة منظومة الامم المتحدة في مجال مكافحة الارهاب . و اعتماد الاستراتيجية التي تفي بالالتزام الذي قطعه قادة العالم في مؤتمر القمة الذي عقد في سبتمبر 2005 ، و يستفيد في كثير من العناصر التي اقترحها الأمين العام في تقريره الصادر في 2ماي 2006 بعنوان (معا ضد الارهاب) توصيات من أجل استراتيجية عالمية لمكافحة الارهاب .

و اذ تشير الى جميع القرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتدابير الرامية الى القضاء على الارهاب الدولي ، بما فيها القرار 51/46 المؤرخ في 9ديسمبر 1991 ، و اللى قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأخطار التي تهدد السلم و الأمن الدوليين من جراء الأعمال

الارهابية ، فضلا عن قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بحماية حقوق الانسان و الحريات الاساسية في سياق مكافحة الارهاب .

و اذ تؤكد عزم الدول الاعضاء على مواصلة بذل كل ما في وسعها من أجل حل الصراعات و انهاء الاحتلال الأجنبي و التصدي للقمع و القضاء على الفقر و تعزيز النمو الاقتصادي المتواصل و التنمية المستدامة و الازدهار العالمي و الحكم الرشيد و حقوق الانسان للجميع و سيادة القانون و تحسين التفاهم فيما بين الثقافات و كفالة احترام جميع الأديان أو القيم أو المعتقدات الدينية أو الثقافات ، من خلال :

1- تعرب عن تقديرها للامين العام على تقريره المعنون: الاتحاد في مواجهة الارهاب: توصيات لاستراتيجية عالمية لمكافحة الارهاب)المقدم الى الجمعية العامة

2- تتخذ هذا القرار و مرفقه بوصفهما استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الارهاب

3- تقرر ، دون المساس بواسطة لجانها المختصة لمناقشة جميع بنود أعمالها المتعلقة بالارهاب و مكافحته ، على أن تتخذ الخطوات التالية لكفالة متابعة الاستراتيجية على نحو فعال من خلال :

أ – اعلان الاستراتيجية في جزء رفيع المستوى من دورتها 61 .

ب- القيام في غضون سنتين ببحث التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية .

ج- دعوة الأمين العام الى الاسهام في المداولات التي ستجريها الجمعية العامة في المستقبل بشأن استعراض تنفيذ الاستراتيجية و تحديثها .

د- تشجيع الدول الأعضاء و الامم المتحدة و غيرها من المنظمات الدولية و الاقليمية و دون الاقليمية المعنية على دعم تنفيذ الاستراتيجية ، بوسائل منها تعبئة الموارد و الخبرات

4- تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها 62 بندا بعنوان : (استراتيجية الأمم لمتحدة العالمية لمكافحة الارهاب)

خطة العمل :

نحن ، الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، نقرر :

1- ادانة الارهاب بجميع أشكاله و مظاهره ادانة مستمرة و قاطعة و قوية ، أي كان مرتكبوه، و حيثما ارتكب و أي كانت أغراضه ، على أساس أنه من أشد الأخطار التي تهدد السلام و الأمن الدوليين

2- اتخاذ اجرائات عاجلة لمنع و مكافحة الارهاب بجميع أشكاله و مظاهره ، و بوجه خاص من خلال :

أ- النظر في الانضمام دون تأخير ، الى الاتفاقيات و البرةتوكوات الدولية القائمة حاليا بشأن مكافحة الارهاب ، و تنفيذها ، و بذل كل الجهود الممكنة من أجل التوصل الى اتفاق بشأن اتفاقية شاملة بشأن الارهاب الدولي و ابرامها .

ب–تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتدابير الرامية الى القضاء على الارهاب الدولي ، و قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بحماية حقوق الانسان و الحريات الأساسية في سياق مكافحة الارهاب .

ج–تنفيذ جميع قرارات مجلس الامن المتعلقة بالارهاب الدولي و التعاون التام مع الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن و المعنية بمكافحة الارهاب .

د– التسليم بأن التعاون الدولي و أي تدابير نطلع بها من أجل منع الارهاب و مكافحته يجب أن تتماشى مع الارلتزامات المنوطة بنا بموجب القانون الدولي ،بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة و الاتفاقيات و البروتوكلات الدولية ذات الصلة ، و بخاصة قانون حقوق الانسان و قانون اللاجئين و القانون الانساني الدولي .

التدابير الرامية الى بناء قدرات الدول على منع الارهاب و مكافحته و تعزيز دور منظمة الامم المتحدة في هذا الصدد :

نسلم بأن بناء القدرات في جميع الدول عنصر أساسي في الجهود العالمية في مكافحة الارهاب و نقرر اتخاذ التدابير التالية لتنمية قدرة الدول على منع الارهاب و مكافحته و تعزيز التنسيق و الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة في سياق النهوض بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الارهاب و هذا من خلال :

1– تشجيع الدول الأعضاء على النظر في تقديم تبرعات الى مشاريع الأمم المتحدة للتعاون و تقديم المساعدة التقنية في مجال مكافحة الارهاب ، و البحث عن مصادر اضافية

للتمويل في هذا الصدد . و نشجع ايضا الأمم المتحدة على النظر في الاتصال بالقطاع الخاص لالتماس التبرعات لبرامج بناء القدرات ، ولاسيما في مجالات أمن الموانئ ، و الأمن البحري ، و أمن الطيران المدني .

2- الاستفادة من الاطار التي تتيحه المنظمات الدولية و الاقليمية و دون الاقليمية المعنية لتبادل افضل الممارسات في مجال بناء القدرة على مكفحة الارهاب ، وتيسير اسهامها في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا المجال .

3- النظر في انشاء الاليات المناسبة لترشيد احتياجات الدول فيما يتصل بالابلاغ في مجال مكافحة الارهاب و اتخلص من ازدواجية طلبات الابلاغ ، مع مراعات و احترام مختلف ولايات الجمعية العامة و محلس الأمن و هيئاته المعنية و هيئاته الفرعية المعنية بمكافحة الارهاب .

4- التشجيع على اتخاذ التدابير من بينها عقد اجتماعات غير رسمية بصفة منتظمة تعزز ، حسب الاقتضاء ، تبادل المعلومات على نحو أكثر تواترا بشان التعاون و المساعدة التقنية بين الدول الاعضاء ، و هيئات الامم المتحدة المعنية بمكافحة الارهاب ، و الوكالات المتخصصة المعنية ، و المنظمات الادولية و الاقليمية و دون الاقليمية المعنية ، و الجهات المانحة ، من أجل تنمية قدرات الدول على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع.

5- تشجيع لجنة مكافحة الارهاب و مديريتها التنفيذية على مواصلة تحسين اتساق و فعالية عملية تقديم المساعدة التقنية في مجال مكافحة الارهاب .

6- الترحيب باعتزام الأمين العام اضفاء الطابع المؤسسي ، في حدود الموارد المتاحة ،على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الارهاب داخل الأمانة العامة ، بهدف كفالة التنسيق و الاتساق عموما في جهود مكافحة الارهاب التي تبذلها منظومة الامم المتحدة .

7- تشجيع مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة و المخدرات ، بما في ذلك فرع الارهاب التابع له ، على القيام في ضل التشاور عن كثب مع لجنة مكافحة الارهاب و مديريتها التنفيذية ، بتحسين ما يقدمه للدول ، بناء على طلبها ، من مساعدة تقنية ليسير تنفيذ الاتفاقيات و البروتوكولات الدولية المتصلة بمنع و قمع الارهاب و قرارات الامم المتحدة في هذا الصدد .

8- تشجيع الأمم المتحدة على العمل مع الدول الأعضاء و المنظمات الدولية و الاقليمية و دون الاقليمية المعنية لتحديد و تبادل أفضل مماسات في مجال منع الهجمات الارهابية ضد الاهداف المعرضة للخطر بشكل خاص . و ندعو المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الى العمل مع الامين العام حتى يتمكن من تقديم مقترحات في هذا الصدد و نقر ايضا بأهمية اقامة شراكات بين القطاعين العام و الخاص في هذا المجال .

التدابير الرامية الى ضمان احترام حقوق الانسان للجميع و سيادة القانون بوصفه الركيزة الاساسية لمكافحة الارهاب :

اننا اذ نعيد تاكيد ان تعزيز حقوق الانسان للجميع و حمايتها و سيادة القانون أمر أساسي بالنسبة لجميع عناصر الاستراتيجية ، و اذ نقر أن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الارهاب و حماية حقوق الانسان هدفان لا يتعارضان ، بل متكاملان و يعزز كل منهما الأخر ، و اذ نؤكد ضرورة تعزيز و حماية حقوق ضحايا الارهاب و حمايتها ،نقرر اتخاذ التدابير التالية :

1- التأكيد من جديد على أن قرار الجمعية العامة 60/58 المؤرخ في 1ديسمبر 2005 يوفر الاطار الأساسي ل: حماية حقوق الانسان و الحريات الأساسية في سياق مكافحة الارهاب) .

2- التاكيد من جديد أنه يتعين على الدول أن تكفل في أية تدابير تتخذها في مكافحة الارهاب الوفاء بالاتزامات المنوطة بها بموجب القانون الدولي ،ولاسيما قانون حقوق الانسان و قانون اللاجئين و القانون الانساني الدولي .

3- النظر في الانظمام دون ابطاء ، الى الصكوك الدولية الأساسية المتعلقة بقانون حقوق الانسان و قانون اللاجئين و القانون الانساني الدولي و تنفيذها ، فضلا عن النظرفي قبول اختصاص هيئات رصد حقوق الانسان الدولية و الاقليمية المعنية .

4- عدم ادخار أي جهد لانشاء و تعهد نضام وطني للعدالة الجنائية يتسم بالفعالية و يقوم على سيادة القانون يكون بوسعه أن يكفل ، وفقا للالتزامات المنوطة بنا بموجب القانون

الدولي ، تقديم أي شخص يشارك في تمويل الاعمال الارهابية او التخطيط لها أو تدبيرها أو ارتكابها أو دعمها الى العدالة ،بناء على مبدأ الأشخاص المطلوبين ، أو محاكمتهم ، و في ضل الاحترام الواجب لحقوق الانسان و الحريات الأساسية ، و النص في القوانين و اللوائح المحلية على أن هذه الأعمال الارهابية تشكل جرائم خطيرة . و نسلم بأن الدول قد تحتاج الى المساعدة في انشاء و تعهد نظام العدالة الجنائية هذا المتسم بالفعالية و القائم على سيادة القانون ، ونشجعها على اللجوء الى المساعدة التقنية التي تقدمها جهات من بينها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة .

5- التأكيد من جديد على الدور الهام الذي تطلع به منظومة الأمم المتحدة في نعزيز البنيان القانوني الدولي بتشجيع سيادة القانون و احترام حقوق الانسان و انشاء نظم عدالة جنائية تتسم بالفعالية ، تشكل الركيزة الأساسية لعركتنا المشتركة ضد الارهاب .

6- دعم مجلس حقوق الانسان و الاسهام ، و هو في طور التشكيل ، في عمله المتعلق بمسألة تعزيز حماية حقوق الانسان للجميع في سياق مكافحة الارهاب .

7- دعم عملية تعزيز القدرة التشغيلية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان ، مع التركيز بشكل خاص على العمليات الميدينية و الحضور الميداني . و ينبغي للمفوضية أن تستمر في الاضطلاع بدور طليعي في دراسة مسألة حقوق الانسان في سياق مكافحة الارهاب ، لتقديم توصيات عامة بشأن التزامات الدول المتصلة بحقوق الانسان و تقديم

المساعدة و المشورة للدول ، ولا سيما في مجال التوعية بالقانون الدولي لحقوق الانسان في أوساط وكالات انفاذ القانون الوطنية ، و ذلك بناء على طلب الدول .

8- دعم الدور الذي يطلع به المقرر الخاص المعني بتشجيع بحماية حقوق الانسان و الحريات الأساسية في سياق مكافحة الارهاب . و ينبغي للمقرر الخاص مواصلة دعم جهود الدول و اسداء المشورة العملية عن طريق المراسلة مع الحكومات ، و القيام بزيارات قطرية، و اقامة اتصال مع الأمم المتحدة و المنظمات الاقليمية ، و تقديم تقارير عن هذه المسائل .

جهود الامم المتحدة في مكافحة الارهاب[1] :

و قد بدأ اهتمام منظمة الامم المتحدة بضاهرة الارهاب على اثر تفشي موجة العنف على المستوى الدولي ، و انتشار ضاهرة خطف الطائرات و احتجاج الرهائن و الاغتيالات و بعض السلوكات الاجرامية التي أودت بحيات المئات من البشر . و زاد هذا الاهتمام الاممي ، سعيا للقضاء على هذه الضاهرة التي أصبحت لا تقتصر على دولة معينة ، بل غدت ضاهرة عبرة دولية ، انطلاقا من كون الأمم المتحدة هي المنظمة العالمية المنوط بها الحفاظ على السلم و الامن الدوليين .

و تشير جميع القرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتدابير الرامية الى القضاء على الارهاب الدولي و قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأخطار التي تهدد السلام و أمن الدوليين من جراء

[1] الموقع الالكتروني الخاص بالامم المتحدة www.un.org

الاعمال الارهابية و خاصة القرار المؤرخ في 24 ديسمبر 2009 و كذا القرار المؤرخ في سبتمبر 2010 المتعلقة باستراتيجية الامم المتحدة لمكافحة الارهاب[1] .

مركز الامم المتحدة في لمكافحة الارهاب :

في عام 2006 اعتبرت استراتيجية الامم المتحدة العالمية لمكافحة الارهاب بأنه (يمكن اعتبار مسألة انشاء مركز دولي لمكافحة الارهاب جزءا من الجهود الدولية الرامية الى تعزيز مكافحة الارهاب) ، يعتني مركز الأمم المتحدة لمكافحة الارهاب بما يلي :

1- تعزيز تنفيذ استراتيجية الامم المتحدة العالمية لمكافحة الارهاب : و هذا بصورة شاملة و متكاملة عن طريق وضع خطط وطنية و اقليمية لتنفيذ استراتيجية مكافحة الارهاب .

2- تشجيع التعاون الدولي : سيعمل المركز على اتخاذ مبادرات تهدف الى تشجيع التعاون الدولي في مجال مكافحة الارهاب ، و تعزيز التعاون بين المراكز و المنظمات الاقليمية و الدولية و الوطنية المعنية بمكافحة الارهاب .

3- تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات .

يضطلع المركز من خلال التعاون مع الفرق العاملة التابعة للجنة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافخة الارهاب بدور حاسم في بناء قدرات الدول الاعضاء في مجال مكافحة الارهاب[2] .

---

[1] الجمعية العامة،الأمم المتحدة ،مركز الأمم المتحدة لمكافحة الارهاب ،7ديسمبر 2011. A/RES/66/10
WWW.un.org/ar/terrorism/cititf/index.shtml

[2] فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الارهاب CTITF

الأسس و القواعد اللازمة لمكافحة الارهاب على المستوى الدولي في اطار منظمة الأمم المتحدة و هذا من خلال استراتيجية ثلاثية تدعم الجهود العالمية من خلال :

أ- اقناع الفئات الساخطة بالعدول عن الارهاب و عدم جدواه

ب- منع المجموعات أو الافراد القيام باعمال الارهاب .

ج- تقديم الدعم للتعاون الدولي ذي القاعدة العريضة في مجال مكافحة الارهاب[1]

دور مجلس الأمن في مكافحة الارهاب :

يعتبر مجلس الامن هو الجهاز للامم المتحدة المسؤول عن اعمال الامن الجماعي الدولي و المختص باتخاذ طرق مباشرة و غير مباشرة لتحقيق السلم و الامن الدوليين ، و عقب اقرار المجلس بأن اعمال الارهاب الدولي تشكل تهديدا للأمن و السلم الدوليين ، اعتمد عدد من القرارات المتعلقة بالارهاب بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، كما أنشا 3 لجان كلفت برصد تنفيذ قرارات محددة متعلقة بالارهاب و قد قام المجلس بالتصدي لضاهرة الارهاب بكافة صورها و اشكالها حيث اصدر عدد من القرارات التي شددت بموجبها على ضرورة تكثيف الجهود المبذولة في مكافحة الارهاب[2] .

---

[1] مركز الاعلام الأمني ، ضرورة التكاتف الجهود الدولية في ضوء تفاقم خطر الارهاب المنظم ، ص8 www.policemc.gov.bh

[2] أحمد رشاد سلام ، مستقبل الارهاب الدولي ، الحلقة العلمية ، التعاون الدولي و اثره في مكافحة الارهاب ص50-51

التزامات الدول اتجاه قرارات جلس الأمن حول الارهاب :

1- التعاون فيما بينها لاسيما من خلال اتفاقيات و ترتيبات ثنائية متعددة الأطراف لمنع و قمع االعمال الارهاب و حماية مواطنيها و غيرهم من الاشخاص من الهجمات الارهابية و تقديم مرتكبي تلك الاعمال الى العدالة .

2- القيام عن طريق استعمال جميع الوسائل القانونية بمنع و قمع اي اعمال ارهابية او الاعداد لها أو تمويلها في أقاليمها .

3- حرمان من يخططون لأعمال الارهاب او يمولونها أو يرتكبونها من الملذات الامنة ، و ذلك بكفالة اعتقالهم و محامتهم او تسليمهم .

4- اتخاذ تدابير مناسبة و ووفقا للاحكام ذات الصلة من القانون الوطني و الدولي بما في ذلك المعايير الدولية لحقوق الانسان قبل منح مركز اللاجئ للتؤكد من ان طالب اللجوء لم يشترك في اعمال ارهابية[1] .

لجنة مكافحة الارهاب :

انشئت لجنة مكافحة الارهاب بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1373 الذي اتخذ بالاجماع في 28 سبتمبر عام 2001 عقب الهجمات الارهابية التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية، و قد كلفت اللجنة التي تضم جميع الدول الأعضاء البالغ عددهم 15 دولة برصد تنفيذ القرار المذكور اعلاه ، الذي طلب من البلدان الرامية الى تعزيز قدرتها القانونية و

[1] سهيل حسين الفتلاوي ، الأمم المتحدة ، اهداف الامم المتحدة و مبادئها ،ط1، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ،الاردن ،2011 ، صص125-126

المؤسسية على التصدي للانشطة الارهابية داخل البلدان و في مناطقها و حول العالم ، و من بينها اتخاذخطوات من اجل :

1- تجريم تمويل الارهاب .

2- القيام بدور تاخير بتجميد اي اموال لاشخاص يشاركون في اعمال ارهابية .

3- منع الجماعات الارهابية من الحصول على اي شكل من اشكال الدعم المالي .

4- عدم توفير الملاذ الأمن او الدعم المساند للارهابيين .

5- تبادل المعلومات مع الحكومات الأخرى عن اي جماعات تمارس اعمال ارهابية أو تخطط لها .

6- التعاون مع الحكومات الأخرى في التحقيق بمثل تلك الأعمال ، و اكتشافها ، و اعتقال المشتركين فيها ، و تسليمهم و تقديمهم للعدالة .

و من جهة أخرى يدعو القرار رقم 1625 و 1624 الصادر في عام 2005 المتعلق بالتحريض على ارتكاب الارهاب ، الدول الأعضاء في الامم المتحدة الى ان تحظر بنص القانون التحريض، و أن تمتع مثل هذا التصرف ، و ان تحرم من الملاذ الامن اي اشخاص توجد بشأنهم معلومات موثوقة و ذات صلة تشكل أسباب جدية تدعو الى اعتبارهم مرتكبين لذلك التصرف[1] .

[1] مجلس الامن: لجنة مكافحة الارهاب ، الأمم المتحدة 2010 www.un.org/ar/sc/about.html

مهام اللجنة الوطنية لمكافحة الارهاب

1- التنسيق بين الجهات الوطنية المعنية بمكافحة الارهاب لتنفيذ استراتيجية الدولة و خططها في هذا المجال .

2- دراسة السبل القانونية و المداخل الاخرى التي تمكن الدولة من تجميد أنشطة العناصر الارهابية .

3- اقتراح ابرام الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الارهاب .

4- متابعة العناصر الارهابية الهاربة وفقا لأحكام القانون الدولي و التشريعات و المعاهدات النافذة .

5- التعاون و التنسيق بين الدول في مجل مكافحة الارهاب .

6- التعاون مع الاليات الدولية المعنية بمكافحة الارهاب[1] .

تحديث الاستراتيجية العامة لمكافحة الارهاب المعاصر :

عقب احداث 11 سبتمبر 2001 أعدت الوزارة الخارجية الامريكية عن انماط الارهاب العالمي جذبت اليه كثيرا من دول اوروبا الغربية و عد بمثابة الخطوط الأساسية الجديدة لاستراتيجيات مكافحة الارهاب العالمي ، و قد ادى الى اعتماد مثل هذه التقارير العالمية الى تغيير كلي و جزئي في سياسات مكافحة الارهاب على المستويين الوطني و الدولي من خلال محاور التشريعية ، و الامنية ، و السياسية .و قد اعتمدت التقرير في وصفه للانماط

[1] أكرم عبد الرزاق المشهداني ،القدرات الوقائية للأجهزة المنية لمكافحة الارهاب و سبل تعزيزها ، الندوة العلمية : قدرات الاجهزة العلمية و أثرها على جهود مكافحة الارهاب ، ط1،جامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض،2010 ،ص201 .

الجديدة للارهاب العالمي على الاسلوب العلمي في التحليل و التصنيف و الدراسة و استخدام وسائل الاستقراء و الاحصاء و الاستبيان ، و تتوزع جهود الدول في مواجهتها للارهاب على 5 محاور اساسية جديدة هي :

1- المحور القانوني التشريعي : و يشمل استحداث القوانين و التجريمات و العقوبات .

2- المحور الامني : يتوزع بين جهات الامن خاصة و اجهزة الاستخبارات بالتنسيق بينهما .

3- المحور الدبلوماسي : و يعتني بعقد الاتفاقيات الثنائية التي تضمن تواصل تظافر الجهود .

4- المحور القضائي:و يعتني بالمحاكمات الخاصة و تنفيذ العقوبات و تسليم المجرمين.

5- المحور العسكري : باعتباره الجهد الأكبر حسما للمعركة مع منظمات و الدول الارهابية[1] .

التقارير الأممية الشاملة لكل الدول الاعضاء :

سيقدم الامين العام لهيئة الامم المتحدة للدورة 64 ،المرتقبة في فيفري 2020 على أبعد تقدير ،تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة في مكافحة الارهاب ،التي تخص كل الدول الاعضاء في الهيئة .و في العادة تصدر هيئة الأمم المتحدة قراراتها،منها القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في 26 جوان 2018 ،عقب اجتماع حول

[1] محمد مؤنس محب الدين ،تحديث أجهزة مكافحة الارهاب و تطوير اساليبها ،مركز الدراسات و البحوث ،جامعة نايف لعربية للعلوم الامنية ،الرياض ، 2006،ص136،135،134

التقييم العام لحالة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الارهاب ،من دون ذكر أي بلد،بل تتحدث عن الدول الأعضاء .

و أكد القرار من جديد التزام الدول الأعضاء باتخاذ تدابير لازمة بمعالجة الظروف المؤدية الى انتشار الارهاب ، وهي على وجه الخصوص الصراعات التي لم تحل بعد فترات طويلة و (التجريد الانساني) لضحايا الارهاب بجميع أشكاله و بجميع مظاهره و غياب سيادة القانون و انتهاكات حقوق الانسان و التمييز على اساس سياسي و عرقي و وطني و ديني ،و كذا التهميش و غياب الحكم الرشيد ،شريطة أن لا تبرر أو تغفر هذه الشروط أعمال الارهاب[1] .

[1] التقارير الاممية الشاملة لكل الدول الاعضاء ،الخبر ،الجزائر ، عدد 9007 ،4اكتوبر 2018

المحور الثالث: انتشار أسلحة الدمار الشامل

الأسلحة النووية هي أخطر الأسلحة على وجه الأرض، فبإمكان أحدها أن يدمر مدينة بأكملها، ويقتل الملايين احتمالا، ويعرض لخطر البيئة الطبيعة للأجيال القادمة وحياتها، من خلال آثارها الوخيمة الطويلة الآجل، إن الأخطار المترتبة على هذه الأسلحة تنشأ من وجودها ذاته، ومع أن الأسلحة النووية استخدمت مرتين فقط في الحرب–في قصف هيروشيما وناغاساكي في عام 2000 تجربة نووية، إن نزع السلاح هو أفضل وقاية من هذه الأخطار، وإن يكن بلوغ هذه الغاية يمثل تحديا صعبا إلى أبعد الحدود.

وقد أقيمت المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية لتعزيز المعايير الدولية لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، ودعم الجهود الدولية لتحقيق السلام والأمن[1].

1-التنافس والخطر النووي بين الهند وباكستان:

في منتصف شهر أكتوبر 1984، وبعد عشر سنوات من مفاجأة الهند للعالم بتفجير قنبلتها الذرية، عملت المخابرات الباكستانية– ربما من صديقها الكبير رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وليام كاسي– أن الهند كانت على وشك شن هجوم مفاجئ ضد منشأتها النووية الواقعة في كاهوتا، ولذلك أرسلت باكستان رسالة ضمنية إلى نيودلهي من خلال القنوات الدبلوماسية إلى رئيسة وزراء الهند آنذاك، انديرا غاندي حذرت فيها بأنه فيما لو هاجمت الهند مركز كاهوتا في 21 أكتوبر كما خطط لذلك، فإنه تستكون هناك ردة فعل

[1] الموقع الرسمي لمكتب شؤون نزع السلاح UNODA الأمم المتحدة WWW.UN.ORG

انتقامية ستكلف الهند غاليا. فالقاذفات المقاتلة الباكستانية ستضرب كافة المنشآت النووية في الهند، المدني والعسكرية منها[1].

إن الهند وباكستان طورتا أسلحة نووية بالرغم من الفقر المدقع المتواجد فيها، وقامت كل من إسرائيل وجنوب افريقيا بتطوير وإنتاج أسلحة نووية بالرغم من الاتهامات العالمية المضادة لذلك، وقامت كوريا الشمالية بتطوير أسلحة نووية رغم فقرها وعزلتها، وكانت العراق على وشك انتاج سلاح نووي رغم تدمير مفاعلها النووي الأول، واستمرارها في الحرب لمدة ثماني سنوات مع إيران[2].

2-المنازعات المسلحة واستخدام الأسلحة النووية:

من الجلي في مظاهر الواقع الفعلي للأثار الناجمة عن استخدام السلاح النووي، تحديدا في ضرب أمريكا لمدينتين يابانيتين وما نجم عنه من دمار وهلاك لملايين البشر وكل الآثار الكارثية المرافقة لتلك الهجمة البربرية من جهتها، والجدير بالذكر أدى تحطم طائرة أمريكية من طراز ب 52 كانت تنقل أسلحة نووية، أدى إلى وفاة 78 من بين 202 دنماركي يعملون في القاعدة التابعة لحلف الشمال الأطلسي والتي تقع في شمال غرب جزر غورلند، لاحقا، إلى قيام 05 من العاملين الدنماركيين في القاعدة العسكرية لرفع شكوى أمام المحاكم

[1] ويليام بورومي وروبرت ويندروم، ترجمة دار الجليل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطنية، عمان، 1994، ص ص 301-302.
[2] ويليام بورومي وروبرت ويندروم، نفس المرجع، ص 422.

الأمريكية سنة 1988، وذلك بعد إصابتهم بمختلف أنواع الأمراض المسرطنة، وهذا بعد أن شاركوا في عمليات إزالة وتنظيم مخلفات الطائرة الأمريكية المحطمة[1].

علما بأن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والمكلفة بدراسة تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قد سبق لها وأن أدلت بدلوها في هذا المجال وذلك خلال إلقائها لملاحظاتها العامة رقم 23/14 أين صرحت بما لا يدع مجالا للشك بأن صناعة وتجربة وحيازة الأسلحة النووية يعتبر أكبر تهديد يمس بحق البشر في الحياة وهو ما دعاها إلى المطالبة بحظر كل حيازة أو صناعة أو تجربة لهذه الأسلحة الفتاكة، شأنها شأن استخدام هذا النوع من الأسلحة، كما دعت إلى اعتبارها جريمة ضد الإنسانية[2].

3-سوء استخدام الأسلحة النووية

من أهم مبادئ تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني تقييد حرية المتحاربين أثناء النزاعات المسلحة في اختيار طرق القتال والأدوات والأسلحة المستعملة في المعارك، وأنها ليست مطلقة بل تخضع لضوابط وإجراءات قانونية محددة بدقة متناهية بسبب حساسية الأمور التي تعني بتنظيمها، بالإضافة إلى مبادئ أخرى تعتبر المبدأ الأنف الذكر من أساسيات وأركان القانون الدولي الإنساني، كمبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، ومبدأ منع استخدام

[1] مرسلي محمد، باحث دكتوراه، السلاح النووي الكوري الشمالي بين الشرعية القانونية والضرورة السياسية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 08، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ديسمبر 2017، ص 295.

[2] M. NOWAK. CCCP Commentary. 1993. P 108- and sq.

الأسلحة التي تسبب ضررا أكبر من الضرر الكافي لتحقيق الأهداف العسكرية المشروعة (منع استخدام أسلحة تسبب بمعاناة لا داعي لها للمقاتلين)[1].

4-إسرائيل والأسلحة النووية

لقد جعلت حكومة آيزنهاور تزويد مفاعل ناحال سوريك متوقفا على وضع ضمانات معينة حتى لا يمكن استخدامه في صناعة الأسلحة، والاتفاق المبرم بين إسرائيل والولايات المتحدة حظر استخدام هذه المنشأة في الأغراض العسكرية وأجاز لهيئة الطاقة الذرية الأمريكية، وفيما بعد للوكالة الدولية للطاقة الذرية، القيام بالتفشيات الموضعية لتنفيذ شرط الاستخدام غير العسكري الوارد في الاتفاق.

وبقي المفاعل حتى العام 1965 خاضعا لتفتيش الولايات المتحدة، وأفادت تقارير صحيفة أن مفتشين أمريكيين كانوا يزورنه كل ستة أشهر.

بموجب اتفاق مبرم بين الولايات المتحدة وإسرائيل والوكالة الدولية للطاقة الذرية في 18 جوان 1965[2] وفي الرابع من أفريل 1975 استعيض عن الاتفاق بالتفاق مماثل مدد ببروتوكول مؤرخ في 07 أفريل 1977.

يتفق عدد من المتناولين للموضوع على أن منشأة ناحال سوريك، الصغيرة نسبيا، وكانت ولا تزال غير قابلة للاستعمال بوصفها مصدرا ممكنا للمواد المستخدمة في صناعة الأسلحة النووية، ويرى بعض الدراسين للموضوع ان تصميم مفاعل ناحال سوريك حال دون اية

[1] أنظر: الفقرتين 77 و 78 من فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية الأسلحة النووية والقانون الدولي الإنساني.
[2] S.JaishankarK " the israeli nucear Option "، india Quarterly، 34، No.1 .

محاولة للحصول على الوقود النووي اللازم لصناعة الأسلحة النووية أو جعل من الصعب صعوبة بالغة القيام بهذه المحاولة، كتب فؤاد جابر انه " نظرا إلى أن البوتونيوم ينتج من اليورانيوم 237 فان الغياب تقريبا لهذا النظير عن وقود هذا المفاعل يعني انه عمليا لا ينتج مادة قابلة للانشطار.

بيد أن براي يرى ان مفاعل ناحال سوريك يستطيع ان ينتج الأسلحة النووية، وانه يستطيع ان ينتج هده الأسلحة بسهولة نسبية، وكتب براي انه خلال الفترة الواقعة ما بين 1960 و 1966 وافقت الولايات المتحدة على تزويد إسرائيل بخمسين كيلوغراما من اليورانيوم 235 بخلوص 90 في المائة لتزويد مفاعل ناحال سوريك بالطاقة، إن هذه الكمية بذلك الخلوص ليورانيوم 235 تكفي، دون المزيد من الإغناء، لصناعة بضع قنابل انشطارية [1].

وهكذا يمكن القول كم كانت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية متينة منذ ستينات القرن الماضي وما قبله فيما يتعلق بالمساعدة بصناعة السلاح النووي، رغم تغير الإدارات الامريكية إلا أن السياسة الخارجية الأمريكية بقيت وفية لمصالحها ومصالح ربيبتها إسرائيل وحلفائه في المنطقة.

ولسنا ببعيدين عن مؤامرات وشطحات وخزعبلات المسمى ترامب الذي خرج عن المألوف من خلال نقل السفارة الأمريكية إلى القدس واعتبارها عاصمة للكيان الصهيوني.

[1] PryK opK cit.، P8.

ولا بد أن نشير الى أن إسرائيل تمتلك القنبلة النووية منذ عام 1965، وكادت تستعملها في الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة عام 1973، لولا الاتفاق الأمريكي السوفياتي الذي حال دون ذلك ولم تستطع أي قوة بما فيها الإدارة الامريكية أن تمنع هذا الكيان من امتلاك هذا السلاح الفتاك بمعنى أن الكيل بمكيالين.

ونتذكر أن العراق في عهد صدام عندما حاول امتلاك السلاح النووي أجهضت تلك التجربة العربية الفريدة من نوعها من قبل القوى الغربية من خلال تنفيذ إسرائيل لغارة إسرائيلية من تسع طائرات أف 16 دمرت مفاعل تموز عام 1981 في 05 ماي، واهتزت الأرض في ذلك اليوم وكأنها قامت القيامة وسمعت الضربة في كل أنحاء بغداد.

5- الفقر والأسلحة النووية والتهديد النووي:

إن الهند وباكستان طورتا أسلحة نووية بالرغم من الفقر المدقع المتواجد فيهما، وقامت كل من إسرائيل وجنوب افريقيا بتطوير وإنتاج أسلحة نووية بالرغم من الاتهامات العالمية المضادة لذلك، وقامت كوريا الشمالية بتطوير أسلحة نووية رغم فقرها وعزلتها، وكانت العراق على وشك انتاج سلاح نووي رغم تدمير مفاعلها النووي الأول، واستمرارها في الحرب لمدة ثماني سنوات مع إيران.

ومما يساعد على الحد من خطر التهديد النووي، وإيجاد حل سياسي لجميع المشكلات في المناطق المتوترة، فإيجاد حل لمشكلة كشمير بين الهند والباكستان، سيساعد على نزع فتيل الخطر النووي بين البلدين، والمساعدة على إيجاد أرضية مشتركة بين الكوريتين سيهدئ من

الوضع هنالك، ويجب ان تعزل وتربك تلك الدول التي تسعى وراء امتلاك سلاح نووي، مثل إيران وغيرها.

لكن المشكلة المحيرة للأمر، هي فهم الحقيقة الجديدة، ان بعض دول العالم الثالث لديها قدرة تامة على انتاج أسلحة دمار شامل خاصة بها[1].

6- بين روسيا والولايات المتحدة يكمن الهدف

ويعتقد صانعوا القرار في الولايات المتحدة أن هنالك فرص جديدة لتقليل احتمالات نشوب صراع عسكري جديد وتخفيض أعباء الإنفاق العسكري، ومن ناحية أخرى فإن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الولايات المتحدة لا تقل خطورة أو ضخامة عن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها روسيا الاتحادية، ولكن الفرق بين الحالتين يكمن في القدرة على مواجهة هذه المشاكل وإدارة الخطط لمعالجتها، ولذلك فإن الولايات المتحدة ستضل في موقف الجانب الأقوى في مجال القوة الاستراتيجية النووية[2].

أما أهداف روسيا الاتحادية من امتلاكها للأسلحة النووية بعد انتهاء الحرب الباردة تتمثل فيما يلي:[3]

1- معادلة التفوق التكنولوجي الغربي.

2- منع الولايات المتحدة من دعم الجبهة الأوروبية في حالة الاقدام على شن حرب على ألمانيا.

---

[1] ويليام بورومي وروبرت ويندروم، مرجع سابق، ص 421.
[2] مراد إبراهيم الدسوقي، "إعادة تقويم السياسة النووية للقوى العظمى في عالم متغير"، السياسة الدولية، العدد 106، أكتوبر 1991، ص 151.
[3] المصدر السابق، ص151.

3- تقليل أثر انفصال دول أوروبا الشرقية وفقدان إمكانياتها العسكرية التي كانت ذات تأثير كبير على إمكانيات الكتلة الشرقية.

7- امتلاك السلاح النووي ونظرية الردع (كوريا الشمالية والهند وباكستان)

والردع هو استراتيجية استعمال التهديد لثني الخصم عن محاولة تحقيق هدفه، ومفهوم العقوبة يقع في صلب استراتيجية الردع، ويتحقق الردع بتهديد ان محاولة الخصم سينجم عنها دفع ثمن عال جدا أو كلفة عالية جدا، ان هذه الكلفة اعلى من الحد الأقصى من القيمة التي يعلقها الخصم على تحقيق هدفه.

ومما يساعد على الردع المستقر الموثوق به توفر القدرة على الضربة الثانية، وتعرف قدرة الضربة الثانية بأنها مناعة أو حصانة القدرة على إنزال العقوبة من ضربة استباقية أو وقائية يقوم بها الخصم[1].

ومثلها مثل الهند، التي تتقاسم معها شبه القارة الهندية، فان الباكستان تجنبت على نحو متعمد التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد وقعت هذه المعاهدة من قبل كل من الولايات المتحدة، بريطانيا، والاتحاد السوفياتي في عام 1968، ووضعت حيز التنفيذ بعد سنتين، وحرمت هذه المعاهدة بشكل ضمني على الدول التي تملك أسلحة نووية، نقلها إلى دول لا تمتلكها، علاوة على ذلك فان هذه المعاهدة تشترط على الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية والتي تصبح عضوا موقعا عليها، الا تمتلك أو تنتج سلاحا ذريا، بينما باكستان كانت في سبات عميق خاصة بعد هزيمتها على يد الهنود خلال الحرب حول

[1] تيسبير الناشف، الأسلحة النووية في إسرائيل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1990، ص 34.

باكستان الشرقية في مارس 1971 مما أثر ذلك على الجيش الباكستاني نفسيا وتكنولوجيا وأدى إلى تأخر صناعة القنبلة النووية الباكستانية، ولكنها توصلت بعد جهد جهيد إلى ذلك وأصبحت تشكل تهديدا متبادلا بينها وبين الهند مما يسمى بسياسة الردع المتبادل وبقي ذلك حتى الوقت الحاضر[1].

فيما يتعلق بكوريا فإنها تستند إلى نظرية الردع، أي بما معناه أن امتلاكها للسلاح النووي سيكون رادعا لمواجهة أي اعتداء قد يطالها مستقبلا، وسيمثل السلاح ضمانة قوية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وابقائها بعيدة عن أن أي مساس بالسلامة الترابية لكوريا الشمالية.

تجد نظرية الردع ضالتها في أنها نظرية بطلب سياسي، تنفي عنها أي صفة قانونية، حيث يستحيل أن تجدها في أي اتفاقية متعددة الأطراف، بل تكرست في العلاقات الدولية تحديدا في جانبها السياسي، رغم أن الرئيس الأمريكي ريغن قتل هذه النظرية لاحقا، حين أعلن مشروع حرب النجوم سنة 1983 والذي أساسه تقوم القوات الأمريكية بنشر محطات عسكرية في الفضاء الخارجي وتكون مزودة بأسلحة الليزر والتي من شأنها وفقا لمفعول أي صواريخ مهما كان نوعها حتى تلك النووية لأي دولة معادية لها، وبذلك نجد أنه حتى السلاح النووي أصبح لا يحقق نظرية الردع في مواجهة القوات الأمريكية[2].

[1] ويليام بورومي وروبرت ويندروم، سبق ذكره، ص 313.

[2] Y.K TYAGI. Judicial statesmanship without political courageK indian journal of international lawK 1997K P197.

8-جهود الأمم المتحدة من أجل التخلص من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل

وتسعى الأمم المتحدة منذ إنشائها إلى القضاء على هذه الأسلحة، وقد أنشأ أول قرار اتخذته الجمعية العامة في عام 1946 لجنة لمعالجة المشاكل المرتبطة باكتشاف الطاقة الذرية وغيرها، وأنيط بهذه اللجنة تقديم اقتراحات تتعلق بجملة أمور، منها التحكم في الطاقة الذرية إلى المدى اللازم لاستخدامها في الأغراض السلمية فقط، وجاء في القرار أيضا أن على اللجنة تقديم اقتراحات بشأن " القضاء على الأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن تعديلها لأغراض التدمير الشامل من الترسانات الوطنية".

وجرى منذ لك الحين وضع عدد من المعاهدات المتعددة الأطراف بغرض منع انتشار وتجربة الأسلحة النووية، مع تعزيز التقدم صوب نزع السلاح النووي، ومن هذه المعاهدات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء، المعروفة كذلك بمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية، وكذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي وقعت في عام 1996، وإن تكن لا تزال رهن النفاذ[1].

[1] الموقع الرسمي لمكتب شؤون نزع السلاح UNODAالأمم المتحدة www.un.org.

المحور الرابع : العلاقات بين القوى الكبرى و التحول في ميزان القوى

إن النظام الدولي هو محصلة تفاعلات(التعاونية منها و الصراعية) القائمة بين الوحدات الساسية التي يتكون منها النضام سواء كانت هذه الوحدات (الدول) أو غير الدول كالمنظمات الاقليمية و العالمية الحكومية و غير الحكومية .

مميزات النظام الدولي الجديد

1-الانتقال نهائيا من نظام القطبية الثنائية الى نظام القطبية الاحادية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية .

2- انتقال الصراع العالمي بعد انهيار التوازن الدولي من صراع سياسي و عسكري ،الى صراع اقتصادي ،ومن صراع بين الشرق و الغرب الى صراع بين الشمال الغني و الجنوب الفقير .

3- موافقة معظم الانظمة الغربية التي تتشدق بالحرية ،و الديمقراطية على تحويل الولايات المتحدة كيف شائت و متى شائت باستخدام القوة العسكرية ضد كل دولة في العالم الثالث تنشد الحرية أو تنادي بحق تقرير المصير أو تسعى لامتلاك القدرات الذاتية التي تسمح لها بالتغلب على عوامل التخلف .

4- استعادة العالم الغربي و معه بعض الدول التي تلتقي مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة بمساعدة واشنطن بشتى انواع المساعدات في عملياتها العسكرية التي استهدفت دولا ذات سيادة و شعوبا أبرياء .

5- استخدام الأمم المتحدة و المنظمات الاقليمية لتحقيق مصالحها و تهميش الشرعية الدولية .

6- الانحياز الكامل " لاسرائيل " و سياستها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني بوجه خاص و الحقوق العربية بوجه عام .

7- انسحاب اتفاقية كيتو المتعلقة بالاحتباس الحراري المعنية بمكافحة الأخطار التي تهدد المناخ و البيئة العالميين .

8- التحكم بقرارات الأمم المتحدة و التحرر من التزامات بعض المعاهدات و الاتفاقيات الدولية ، ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق أسرى الحرب و حصانتهم[1]

استراتيجيات القوى الكبرى في العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ظهور نوع جديد من الصراع بين القوى الكبرى تجلى ذلك في الحرب الباردة 1945 -1991 التي قامت بين حليفي الحرب العالمية الثانية و بريطانيا و فرنسا ، و الاتحاد السوفياتي الى جانبه حلفاء اوروبا الشرقية .

كان جوهر هذا الصراع هو اختلاف الرؤى بشأن ادارة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بين القوتيت العظمتين نظرا للاختلاف الايديولوجي و الاستراتيجي و هو ما فتح الباب واسعا على مرحلة جديدة من الصراع ، امتدت رقعته في افريفيا و اسيا باعتبارهما المختبر الذي

[1] جاسم يونس الحريري ،مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية /2001-2017 ا http: //mcsr.net

وقعت عليه تفاعلات الصراع الدولي بين الكبار ، و كانت قضاياه المصيرية رهنا بتوازنات القوى العالمية .

كان الصراع بين القوتين العظمتين و حلفائهما بهدف تحقيق السيطرة على عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كل ذلك من خلال فلسفة شيوعية شمولية ضد رأسمالية ضد طبقية ،ضد قومية ، وضد عنصرية من خلال الثورة العالمية للوصول الى ديكتاتورية البلوريتارية او من خلال فلسفة ليبيرالية تحمل في طياتها منظومة قيمية أساسها دعه يعمل دعه يمر و"حقوق الانسان" و " الديمقراطية " و " التداول على الحكم "[1] .

النيوكولونيالية و المستوطنات الجديدة ، الوسائل و الأساليب

أدى تفككك المعسكر الشيوعي و انهيار الاتحاد السوفياتي منذ عام 1989 الى انهيار النظام القائم على الثنائية القطبية منذ عام 1945 و انتقال موازين القوى الى الأحادية القطبية ، و بالتالي فقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية المنتصر الأكبر من الحرب الباردة و تربعت على امبراطورية العالمية . انها اللحظة الأمريكية في العلاقات الدولية[2] .

التحدي الاستراتيجي

الصراع ظاهرة تتسم بالديمومة عبر العصور و ذلك من خلال سعي الأطراف المتصارعة لفرض هيمنتها و رؤيتها و تصورها على الاخر . انطلاقا من ذلك ، فانه بالرغم من شدة

[1] محمد رزيق ، العالم الثالث في ضل استراتيجية القوى الكبرى : بين تحدي النيوكولونيالية و استجابة المقاومة الوطنية ، المجلة الحزائرية للدراسات السياسية ، ص 242 .

[2] محمد رزيق المرجع نفسه ص243 .

وطأة الكولونيالية على عديد من الشعوب الاسلامية(الجزائر ،فلسطين نموذجا) فقد شهدت الكولونيالية الغربية تراجعا منذ القرن 20 و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية 1945 .

الاستعمار في تجلياته الجديدة

اهم ما يميز العصر الأمريكي هو سعي هذه الأخيرة لفرض تصورها للعالم من خلال المنظور الجيوبولوتيكي الذي يعتبر الرؤية الشمولية التي تندرج في اطار أمم العالم و لعلى مفهوم الحرب على الارهاب الذي رفعته أمريكا بعد اعتدائات 11 سبتمبر 2001 قد كان المؤشر لاعلان الحرب على الطغيان ،الفاشية،الشمولية ، للدفاع عن الخير (الحرية الديمقراطية)[1] و مواجهة الدول المارقة ، التي تشكل تهديدا لجيرانها و للعالم بأسره ، وأنها دولة خارجة عن القانون ،يقودها متقمس لهتلر ينبغي أن يحتويه حراس النظام العالمي[2] .

غياب القيادة العالمية

و منذ انتخاب ترامب العام الماضي ، اصبحت المانيا و الصين من بين الدول التي من المتوقع أن تحل محل القيادة العالمية الأمريكية . لكن ألمانيا و الصين تختلفان اختلافا عميقا ، ولا يوجد اتفاق حول ما اذا كان بامكان أي من البلدين أن يأخذ مكان أمريكا .

وفي نهاية القرن العشرين ، وصفت وزيرة الخارجية الأمريكة السابقة "مادلين اولبرايت" الولايات المتحدة بأنها (الوطن الأساسي) . الأن ، بعد ما يقرب من عشرين عاما ،

---

[1] كارولين بوستل ، من الاستعمار الاوروبي الى الهيمنة الامريكية كيف فرض الغرب تصوراته عن العالم ، ترجمة قاسم المقداد ، منشورات اتحاد العرب ، دمشق ، 2006،ص10 .

[2] نعوم تشومسكي ،الدولة المارقة ،استخدام القوة في الشؤون الدولية ،تعريب اسامة اسبر ،مكتبة العابيكان ،2004، ص33 .

اعتبرت مجلة " الايكولوميست" ميركل الأوروبية الاساسية و لكن كما حذرت ميركل ، سيكون من الغريب أن نتوقع تحملها معيار الليبيرالية الدولية ، ان المانيا بسبب تاريخها ، لم تعلن بعد عن استعادة دور قيادي على الساحة العالمية . ولكن على المستوى الاوروبي ، تستطيع ميركل ذلك ، و ينبغي أن تستخدم فترة رابعة لانشاء ارث دولي يقيس مكانتها السياسية بانتخابها ،و مع شريك محتمل كفرنسا ، ستتاح لها فرصة كبيرة لمتابعة التدابير الرامية الى اعادة التوازن و تعزيز الاتحاد الأوروبي .

و في الوقت نفسه ، فان " ارث شي " هو ايضا على المحك و في شهر اكتوبر القادم ، ستجتمع النخبة السياسية الصينية في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني و هو حدث سيتركز على حدث "شي" . واعتبارا من العام الماضي تم اعلان شي رسميا الزعيم الأساسي للحزب الشيوعي الصيني و هو لقب لم يحققه هو "جين تاو"[1] .

أنماط التفاعلات بين القوى العالمية

و مما ساعد الولايات المتحدة الأمريكية على ترتيب و ضمان مصالحها العالمية ، أنه و على الرغم من وحود دولة كبرى الى جانبها تمتلك امكانية الظهور كأقطاب دولية مستقبلا كما هو الحال مع الصين و روسيا و الاتحاد الأوروبي ، الا انها لا تزال تعاني من معوقات عديدة لا سيما على الصعيد الداخلي ، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة على الهرم الدولي دون منازع .

---

[1] بروجيكت سانديكت www.project-syndicate.org

و قد يكون من السابق لأوانه تحديد الشكل النهائي لنمط التفاعلات بين الدول الفاعلة في النضام الدولي المتعدد الأقطاب و ذلك لأن حداثة النظام غير مواتية لاستقرار نمط التفاعلات الدولية بشكلها النهائي و المستقر ، الا ان هذا لا يمنع من رصد بعض الانماط . ففي ضل نظام متعدد الاقطاب اقتصاديا تدين قواه الفاعلة لمذهبي اقتصادية متماثلة ، فان امكانية الصراع الايديولوجي و بنفس القياسات التي كانت تحكم عمليات المواجهة و الصراع في ضل القطبية الثنائية سوف تتراجع لحساب التنافس الاقتصادي العالمي[1] .

و من ناحية اخرى فان طبيعة العلاقات التنافسية بين القوى الفاعلة في القانون الدولي المتعدد الاقطاب سوف يدفه بهذه القوة الى تمتين امكاناتها و قدراتها التنافسية و لاسيما الاقتصادية منها من ناحية ، و من ناحية اخرى ، فان هذه العلاقة التنافسية بين الدول الكبرى سوف تنعكس بالضرورة على علاقاتها مع دول الجنوب اذ سيزداد تنافسها اتجاه هذه الدول بالحصول على الموارد الاقتصادية و الثروات الطبيعية ، فضلا عن أنها تمثل سوقا لتصريف منتحاتها الصناعية .

بعبارة أخرى ، أن توازن المصالح بين القوى القطبية سيكون هو الأرجح في ضل النضام المتعدد الأقطاب اذ سيخلو من التناقضات الايديلوجية و هو بذلك عكس التوازن الذي ساد

[1] سليم كاطع علي أنماط التفاعل بين القوى العالمية ،مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية 2001-2017 ت www.mcsr.net

في ظل القطبية الثنائية ، الذي اتصف بالجمود القائم على قاعدة التناقضات الايديولوجية الحادة ، و هي تناقضات كانت تؤدي بطبيعتها نحو الصدامات المتكررة[1] .

و يمكن القول أن توازن القوى في ظل التعددية القطبية سوف يتيح للولايات المتحدة الأمريكية عدة فرص ، فمن ناحية سوف يخفض من النفاق الدفاعي ، كما يقلل من الحاجة الى نشر القوات الأمريكية في المناطق الساخنة في العالم ما دامت الولايات المتحدة ستترك معالجة المشكلات لتظطلع بها الدول الكبرى في مناطقها و ربما سيكون هذا دافعا لأن تركز الولايات الأمريكية تخطيطها الدفاعي على منع ظهور قوة مهيمنة في العالم .

و بما أن كل قوة من القوة الفاعلة سوف تسعى الى تحقيق مصالحها المختلفة فان الصراع فيما بينها سياخذ اتجاها مغايرا للصراعات المعروفة على مدى التاريخ.فالصراعات السابقة التي انتهت بالحرب العالمية الاولى ، و الثانية ، كانت أطرافها الرئيسية من مراكز الرأسمالية العالمية الا ان ما يجري في المرحلة الراهنة يتميز بأمرين : اولهما أنه يتم في اطار اممية رأس المال و الشركات عابرة القومية ، أو ما يدعى بعولمة الاقتصاد . أما الأمر الثاني ، فانه ليس من الضروري أن يأخذ الصراع طابعا عسكريا ، بل أن الطابع العام للصراع سيكون طابعا تجاريا اقتصاديا عالميا ، و قد يؤدي هذا النوع من الصراع الى نتائج ربما ستكون أقسى من نتائج الصراع العسكري ، و من المرجح أن تتحمل دول الجنوب الجزء الأكبر من هذه النتائج في جميع الحالات .

---

[1] سليم كاطع علي ، المرجع نفسه

وهكذا فالنمط السائد في حروب المستقبل سوف لن يتخذ نمطا عسكريا ، فان احتمال استخ

دام القوة من دولة عظمى كالولايات المتحدة ضد القوى الاخرى الكبرى ، أو بالعكس ينطوي على قبول تكاليف سياسية عالية[1] .

و في تقديرنا فان هذا الاحتمال يبنى في جوهره على ثلاثة أسباب رئيسة : اولهما تنامي الاعتماد الاقتصادي المتبادل و ثانيهما ، تزايد القوة التدميرية للحرب، و ثالث الأسباب هو ظهور ما نسميه اليوم بالقوة العقلانية .

طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة

ان طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة أصبحت لا تتوافق مع النموذج النزاعي بين الدول ، انطلاقا من أن التطورات المرتبطة بالثورة الصناعية ، و توزايد التبادل العالمي قد ساهم في انشاء شبكة متشبعة من الترابط المتبادل بين مختلف الدول ، كما فرض مهام اجتماعية و اقتصادية جديدة على الدولة التي اتضح أنها غير قادرة بمفردها على تلبية هذه المتطلبات الجديدة ، و هو ما جعل علاقات المشاركة و التعاون في تحمل الأكلاف و المسؤوليات الدولية و توزيع المنافع تتم عبر التعاون بصيغة توزيع المصالح و ليس بصيغة علاقات عدوانية ، كما كانت خلال حقبة الحرب الباردة . اذ أن طبيعة المشكلات الدولية سوف تجعل من الصعوبة مواجهتها بدون مشاركة الأطراف الأخرى ، كالارهاب و انتشار أسلحة

[1] سليم كاطع علي ، مرجع سبق ذكره .

الدمار الشامل ، و تغيير المناخ ، و تأمين مصادر التأمين ، و انعدام الاستقرار نتيجة للفقر و الأمراض .

اذ يعد النظام الدولي متعدد الأقطاب أكثر استقرارا من الأنظمة الأخرى ، اذ يشير" كوينسي رايت " الى : " ان احتمال حدوث الحرب ينخفض تناسبيا كلما يزداد عدد الدول المسلمة في النظام " .

و لعل السبب في ذلك يعود الى أن العلاقات المتبادلة و المتفاعلة بين أطراف النظام الدولي المتعدد الأقطاب تجري على مساحة واسعة ، و تتخذ فيها أنماط متعددة من التفاعلات ، بما يحقق الثقة المتبادلة بين الأطراف ، و من ثم تكون علاقات المجابهة و عدم الاستقرار بين الأقطاب في حدها الأدنى و عدم انكارنا بوجود خلافات بين القوى الفاعلة في النضام المتعدد الأقطاب ، الا أن هذه الخلافات ذات طبيعة تنافسية يصعب وصفها بأنها خلافات ايديولوجية أو مذهبية–عقائدية ذات طبيعة تصارعية . وفي هذا الصدد يشير "كنيس وارتز" الى أن الأنظمة التنافسية تحكمها ان صح القول عقلية المتنافسين الأكثر نجاحا[1] .

توازن القوى

توازن القوى نظرية تقوم على أن وجود الدول و التحالفات في حالة تكاد تتعادل قوتها العسكرية أم من شأنه أن يحول دون نشوء النزاع المسلح ، و عليه فان بعضا من الدول

[1] مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية 2001–2017 www.mcsr.net

تسعى الى الحفاظ على التوازن العسكري فيما بينها و يعتبر سعي احدى الدول الى زيادة قدرتها العسكرية بالصورة التي تخل بتوازن القوى أمرا يدعة للاضطراب و يولد سعيا من قبل الدول الأخرى ، لتعزيز توازن القوى بمعاهدات تلتزم فيها الدول الأطراف بالحفاظ على قوتها العسكرية ضمن حدود مقبولة من الدول الأخرى في معاهدات السلام التي تبرم بين الدول بعد انقضاء الحروب يتم في العادة التطرق لتوازن القوى و الاشارة الى الترتيبات التي من شأنها أن تحافظ عليه و دون الاخلال به[1] .

الواقعية و التوازن

تعتبر نظرية الواقعية و التوازن احدى الركائز الأساسية لكل من نظرية الواقعية الكلاسيكية و نظرية العلاقات الدولية ، و تسعى لتوضيح مفهوم التحالفات . و نظرا لفكرة الفوضى في العلاقات الدولية التي تتبناها الواقعية الجديدة ، يجب أ تضمن الدول بقائها من خلال الحفاظ على قوتها و زيادتها في عالم يزيد فيه الاعتماد على القوة الذاتية . تحاول الدول تجنب الوقوع تحت أي هيمنة محتملة عليها من قبل قوة متوازنة . ووفقا لكينيث وارتز مؤسس الواقعية الجديدة ، سوف تسود سياسة اتوازن القوى عندما يتم استفاء مطلبين اثنين فقط و هما أن يكون النظام فوضويا و أن يكون مشغولا من قبل الوحدات ترغب بالبقاء على قيد الحياة . و يمكن للدول القيام بذلك من خلال (التوازن الداخلي) ، حيث تستخدم الدولة

[1] kenneth N waltz نظرية السياسات التنموية,1979,Addison-wesley

جهودها الداخلية لزيادة قدراتها الاقتصادية و لتطوير استراتيجيات ذكية و زيادة القوة العسكرية ، أو من خلال " التوازن الخارجي " و الذي يحدث عندما تتخذ الدولة تدابير خارجية لزيادة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات مع دول أخرى[1] .

تحولات الصراع بين القوى الكبرى على قوة المعلومات :

أهميتها الاستراتيجية ، لاسيما لأغراض شخصية منها ، سواء لشركات الدعاية و الاعلان أو للحكومات و الأحزاب السياسية لم يتم و تذكر الورقة البحثية أنها في عام 2018 ، تم استهداف السجلات الصحية الرقمية لرئيس الوزراء السنغفوري . الكشف عنها . و في عام 2015 اخترقت الصين مكتب ادارة شؤون المظيفين في الولايات المتحدة ، و سرقت المعلومات الشخصية الحساسة لأربعة ملايين شخص خضعوا لفحوصات أمنية حكومية ، فأصبحو مادة لعمليات التجسس و الابتزاز ، و مع الموجة القادمة من أبحاث الذكاء الاصطناعي ، يرجح أن تصبح المعلومات الشخصية للمواطنين موردا للمعلومات التجارية ، و تقوم الحكومات بشكل متزايد بحماية ذا استراتيجية أكبر و مراقبة الشركات و البنية التحتية المرتبطة بالمعلومات ، و هو الأمر الذي يتجلى بوضوح في عدد من الدول غير الديمقراطية لكنها ليس حكرا عليها .

كما أعلن الرئي الروسي * فلاديمير بوتين * في عام 2017 أن (كل من سيصبح رائدا في تكنولوجيا المعلومات ، سيصبح حاكما للعالم) . و تسعى خطة التنمية لجيل جديد من

---

[1] Addison–wesley ، مرجع سبق ذكره .

الذكاء الاصطناعي و تضيف أن الدول لا ترغب في الحصول عليها و هذا لدفع بيكين الى قيادة العالم بحلول عام 2030 .

و قد عملت الصين بالفعل على احكام و المخاطر التي تشكلها بلدان مثل : روسيا ، سيطرتها على الأنترنت و وسائل الاعلام الأجنبية . ككا سعت لتقويض تدفق التكنولوجيا الأجنبية على أسواقها . كما أقدمت روسيا على فصل الأنترنت الروسي على الأنترنت العالمي . و يفكر المشرعون الأمرريكيون أيضا في اتخاذ مزيد من الاجرائات لعزل مواطني الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بذلك[1]

عودة التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى :

وفقا لوثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الأخيرة ، بالمقابل رصدت الاستراتيجية العودة لسياسات التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى ، معتبرا أن ذلك معتبرة أن ذلك يمثل التهديد الأهم للأمن و المصالح الأمريكية ، و بناء على هذا اعتبرت الوثيقة الأمركية المهمة أن روسيا و الصين يمثلان التحديات الأكثر جدية لأمن الولايات المتحدة .

المقصود بالعودة لسياسات التنافس الاستراتيجي هو تزايد اهتمام القوى الكبرى بميزان القوى بينها ، و تركيزها بشكل خاص على ميزان القوى العسكرية ، و على تضييق فجوات القدرة العسكرية فيما بينها ، و النظر لكل القضايا و التفاعلات من منظور عسكري ، فتصبح علاقات التجارة و الاستثمار و الاعلام و التكنولوجيا و الثقافة قضايا أمنية و جيواستراتيجية

(1) www.elsiyasa-online.com/2019/06/blog-post_55.html3/4

لقد شجعت هذه التحولات الكثيرين في الغرب على هجر أفكار التوازن الاستراتيجي و ميزان القوى ، و التركيز بالمقابل على المصالح و المنافع المشتركة ، و بمقتضى هذا المنهج الليبيرالي في النظر للأمور أصبحت (الأولية للاقتصاد) عقيدة حاكمة لسياسات الدول الغربية ، التي نظرت بازدراء لأفكار ميزان القوى و التوازن الاستراتيجي و الافتخار القومي باعتبارها أشباحا تنتمي للماضي و لم يعد لها مكان في العالم المعاصر[1] .

أثر العولمة :

المصالح المشتركة بدلا من الصراع ، و المنافسة الاقتصادية و التكنولوجية التي تعود بالمنفعة على لجميع ، بدلا من التنافس العسكري و الجيو استراتيجي ذي الحصيلة الصفرية، التي يكون فيها ما يكسبه أحد الأطراف خسارة للأطراف الاخرى . هذه هي المفاهيم التي سادت النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة[2] .

الصين و أمريكا :

الصين ، على الجانب الأخر، ليست في عجلة من أمرها ، فالمخططون الاستراتيجيون في الصين يؤمنون أن الولايات المتحد هي قوة عظمى افلة ، و أن بلدهم هو المرشح الأول بلا منافس للحول محلها ، و أن حدوث ذلك لا يحتاج منهم القيام بتصرفات عدائية فجائية ، و لكن عليهم فقط مواصلة تطبيق أساليب الهندسة العكسية و التجسس التكنولوجي و انتهاك

[1] جمال عبد الجواد ، عودة التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى ، اتجاهات ، صحيفة البيان ، أبو ظبي ، فيفري 2019

[2] جمال عبد الجواد ، المرجع نفسه

حقوق الملكية الفكرية ، من أجل بناء قدراتهم الاقتصادية و التكنولوجية و العسكرية بهدوء و مواصلة التضييق الفجوة مع الولايات المتحدة ، و عندما يصبحون القوة رقم واحد اقتصاديا و تكنولوجيا و عسكريا ، فعندها سيتغير كل شيئ تلقائيا لصالح بلدهم .

أما روسيا فقد ضحت بالمنافع الاقتصادية للعولمة من أجل الفوز بما تعتبره حقا لها في شبه جزيرة القرم و في شرق أوكرانيا ، و من أجل تحصين نفوذها فيما تعتبره مجالا حيويا لها في البلاد الذي كان جزءا من الاتحاد السوفياتي السابق ، و من أجل منع حلف الناتو من توسيع عضويته في الجوار القريب . انه تفكير قومي و جيواستراتيجي بامتياز ، ليس له عوائد اقتصادية واضحة تبرره ، على العكس فقد تحمل الاقتصاد الروسي الكثير من الأعباء بسبب هذه السياسة[1] .

ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية :

1- موازين القوى و علاقاته بالتنافس :

يفترض مفهوم توازن القوى وجود عدد من أحلاف أو محاور القوى المضادة و التي تتكافئ قواها أو تكاد و لذلك لردع أي محور دولي من استغلال أن تفوق في قواه لتغيير معالم الوضع الدولي القائم[2] .

---

[1] عبد الجواد ، مرجع سبق ذكره .

[2] اسماعيل عبد الفتاح ، عبد الكافي ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي-انجليزي ، كتب عربية ، www.kotobarabia.com

تماما مثل ما كن عليه العالم في زمن الثنائية القطبية (1945-1990) بين المعسكرين الشيوعي و الرأسمالي أما غيرها من تفاعلات التي تحدث بين الوحدات السياسية للمعسكرين الايديولوجيين فهي تمثل قمة التضارب و الصراع ، و لكن و بعد انحسار حالة التوازن القوى القائم على البعد الايديولوجي بتفكك الاتحاد السوفياتي و بروز تعدد دولي في الأقطاب ، خاصة بعد بدايات القرن 21 ، تلاشي نموذج توازن القوى القائم على الأحلاف و الاتفاقيات الايديولوجية و انحصر تأثير بعض القوى التقليدية على المسرح الدولي مع بروز قوى دولية أخرى ، و تنامي دور العوامل الاقتصادية و التكنولوجية التي أصبحت موضوع معظم التفاعلات و العلاقات الدولية فيما بعد ، لينتقل مفهوم توازن القوى ما بعد الحرب الباردة من اعتماده الكلي على مؤشر القوة العسكرية الى توازن قوى قائم على وسائل أكثر ليونة و أشد تأثير بأقل تكلفة ، فالتحكم في التكنولوجيا يعني زيادة مؤكدة في القوة[1] .

2- تفسير ظاهرة التنافس الدولي في نظريات العلاقات الدولية :

التنافس حسب النظرة الواقعية في العلاقات الدولية ظاهرة قديمة بين الشعوب و الامم ،حيث تسعى الدول لتحقيق مصالحها بدوافع مختلفة في جو من عدم التكافؤ و الفوضى و غياب سلطة عالمية فوق قومية ، معتمدين في ذلك على ما يملكون من قدرات و امكانيات تشكل نقاط قوتهم و تفوقهم ، اذ أن القوة هي المؤشر الضروري الذي يضمن للدول خوض رهان أي تنافس دولي و الفوز به ، لكن تبقى هذه رؤية و تفسير انصار المدرسة الواقعية لضاهرة

[1] حمدي محمد نذير ، المركز الديمقراطي العربي 10 جويلية 2014

التنافس الدولي بينما في الحقيقة وجد الكثير من المدارس و النظريات الأخرى التي لها نظرى مغايرة لهذا الطرح على غرار المدرسة الليبيرالية التي تعتبر التنافي الدولي في نطاق الأخلاق و القيم الديمقراطية و في اططار حرية اقتصاد السوق ، و في ضل وجود مؤسسات فوق قومية دولية تنظمه أمر مرغوب لاقامة السلام و حفظ الأمن العالميين ، بينما المدرسة الماركسية التبعية التي ترى غير ذلك على اعتبار ان التنافس ينحصر في جهة واحدة اي التبعية .

و كخلاصة لهذه الفقرة المقتضبة الذي ناقشنا من خلاله مفهوم التنافس الدولي نجد أن التنافس أصبح ظاهرة حتمية تميز العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة ، و لو نظرنا الى القوة الفاعلة في النظام الدولي الراهن ، و بسبب غياب المعطى الايديولوجي المضاد ، و بسبب كون العديد من هذه القوة تدين بنفس الايديولوجية الرأسمالية التي تحملها أعتى القوى على الساحة الدولية حتى روسيا الاتحادية نفسها ، لو وجدنا أنها قوة متنافسة أكثر من كونها قوة متصارعة ، صحيح أننا لا نستطيع نكران وجود خلافات فما بينها ، الا أن هذه الخلافات ذات طبيعة تنافسية يصعب وصفها بأنها خلافات ايديولوجية او مذهبية عقائدية ذات طبيعة تصارعية ، و بالتالي فان السمة الغالبة التي تتميز بها قواعد ادارة العلاقات بين هذه القوى هي سمة التنافس و ليس الصراع .

المحور الخامس : دور و مكانة الأمم المتحدة في ضل التحولات الراهنة

التصرفات الدولية للدول الكبرى :

من المؤكد أن التصرفات الدولية الحالية للدول الكبرى الأعضاء في الأمم المتحدة للأعضاء ماهي الا انعكاسات للتطورات الدولية الراهنة التي يمر بها المجتمع الدولي في الوقت الراهن، و التي تدل دلالة واضحة على انفراط العقد الدولي و جنوح الأعضاء في التنظيم الدولي الحالي الى التحلل من القيم و المبادئ الدولية الراسخة التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة و الأعراف و الأخلاق الدولية التي حظت على السلام بدلا من الحرب ، و عملت جاهدة على انماء العلاقات الدولية بين الأمم و تحقيق التعاون الدولي في مختلف المجالات وصولا الى تحقيق غايتين : أولهما حماية الأمن القومي الدولي و ثانيهما تحقيق الرفاهية لجميع شعوب العالم و تجلى المسلك الدولي و الخاطئ الرافض للقيم و المبادئ الدولية في انتشار جرائم الحرب الدولية و التدخل في الشؤون الداخلية لكثير من الدول ، مخالفة لنص المادة 712 من الميثاق و التي حرمت التدخل حتى على المنظمة الدولية في الشؤون الداخلية للدول ، و كذلك جرائم العدوان و الاحتلال الحربي غير المشروع و المخالف لقواعد القانون الدولي و للمواثيق و الأعراف الدولية ، مما كان له أكبر أثر في أداء المنظمة الدولية على المستوى الدولي في عرقلتها و اعاقتها عن أداء مهامها و تحقيق أهدافها و مبادئها التي قامت من أجل تحقيقها ، مما كان له عظيم الأثر في الغاء الامم المتحدة و ذلك لعدم فعاليتها على

المستوى الدولي و لعجزها عن حفظ السلم و الأمن الدوليين و تحقيق رفاهية الشعوب و مهما يكن فان منظمة الأمم المتحدة قامت و بقدر الامكان بما يلي :

1- دورها في حفظ الأمن و السلم الدوليين .

2- الوسائل الغير السلمية لحفظ الأمن و الدوليين .

3- نجاحها و فشلها في حل بعض القضايا[1] .

تطوير الامم المتحدة استجابة للمستجدات الدولية :

من المؤكد أن النظام العالمي الحالي له سمات أو خصائص تميزه عن النظام العالمي الذي كان سائدا في الحقبة الماضية ، مما جعل التغير يلقي بضلاله على هيكل التنظيم الدولي المعاصر و النظام القانوني السائد فيه ، و لعلى أهم ما يميز النظام القانوني الدولي الحالي انه نظام يتميز بزيادة القطب الواحد و هو الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية وحيدة لا منافسة لها ، و سيادة المفاهيم و القيم الغربية فانها تقلص الدور الحقيقي للمنظمات الدولية في حل المنازعات الدولية كذلك الطابع المؤقت للنظام العالمي الجديد .

و لعل تغير ملامح النظام العالمي أدى الى تغير و شكل دور الأمم المتحدة و غيرها من المنظمات ادولية في المنازعات الدولية ، و هو أمر بدت سماته بوضوح من خلال مسلك المنظمة الدولية ذاته في ضل هذا النظام . و في ضل هذا النظام حيث كثر تدخل المنظمة في الشؤون الدولية و اتسع مدلول التدخل و تعددت أسبابه و مبرراته ، و كذلك كثرة اللجوء

[1] هشام شنكاو ، دور الأمم المتحدة في الأحداث الدولية ، منبر حر للفكر و الثقافة و الأدب ، موقع الديوان العربي ،15-6-2010

الى التدخل المسلح ، و ظهرت له أسباب جديدة الى جانب الأسباب القديمة و التقليدية ، فظهر الى جانب جريمة الحرب و العدوان المسلح الارهاب الدولي ، كمبرر و سبب حقيقي وراء التدخل المسلح من قبل المنظمة الدولية ، كذلك انتهاك حقوق الانسان و حرياته الأساسية بالاضافة الى اهدار الديمقراطية داخل البلاد و غير ذلك الكثير مما يستلزم ضرورة تعديل و تغيير أو بمعنى أوضح تطور المنظمة الدولية ، استجابة للظروف و المستجدات الدولية التي ظهرت حديثا ، و لم يكن لها وجود من قبل[1] .

كيف تؤثر الأمم المتحدة في صياغة النظام الدولي :

عندما كانت الحاجة ملحة الى ميلاد منظمة دولية جديدة بعد الحرب العالمية الثانية لتدخل ميدان العمل و تعمل على حفظ الأمن و السلم الدوليين ، كان هذا الشغل الشاغل لرجال القانون و قادة العالم من أجل اقامة نظام دولي مستقر و غير متناحر ، و بعد المخاض العسير المعروف الذي أفرزته تصريحات الأطلنطي عام 1941 ...

و هكذا ولدت الأمم المتحدة و ميثاقها كمرجعية دولية من أجل نظام دولي الذي كان يمر بأزمات عسكرية خانقة في تلك الفترة ، و فعلا استطاعت الأمم المتحدة انتشال النضام الدولي من الانزلاق الكلي و حاولت من خلال قوانينها و فروعها التي أقرها المشروع مثل الجمعية العامة و مجلس الأمن و محكمة العدل الدولية و حفظ الأمن و السلم الدوليين على الأقل في تلك المرحلة التاريخية ، و ربما تكون قد أنقضت العالم من حرب عالمية ثالثة

[1] هشام شنكاو ، مرجع سبق ذكره .

أما بعد حدوث المتغيرات الجديدة و الأحداث العالمية الكبرى بما فيها هجمات 11 سبتمر و نهاية الحرب الباردة و تبرول أساسيات و أهداف النظام العالمي أحادية القطبية الذي يتمركز حول القوة الامريكية المسيطرة ، كل هذه التطورات و المتغيرات أدت الى ظهور اتجاهين في العلاقات الدولية هما دول الشمال و دول الجنوب ، و هنا توضحت الرؤيا لمصادر التهديد في النظام الدولي الذي صار يعكس حقيقة مزدوجة ، و هي أنها دول الشمال بصورة عامة تتصف بالتجانس الحضاري و الاستقرار السياسي و احترام التعددية و حقوق الانسان و المدنية و الرقي الى مستويات عالية من الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية ، فهذه الدول متفوقة على دول جنوب تفوقا مطلقا في التكنولوجيا و في مقدمتها الدول النووية الكبرى التي تؤثر في تطوير العالم و مستقبله[1] .

الأعمال الصادرة عن الجهاز التشريعي في المنظمة الدولية :

للمنظمة عن طريق جهازها التشريعي اصدار القرارات و اللوائح ، الا أنها غير قادرة على الاحتجاج بهذه اللوائح و القرارات للتحلل من التزاماتها الدولية ، و بذلك تثور مسؤولية المنظمة عندما تصدر قرارا أو لائحة تتعارض مع قواعد القانون الدولي ، كأن تكون أحكاك هذا القرار متعارضة مع معاهدة سبق و أن التزمت بها المنظمة و بالتالي فان عمل المنظمة هذا هو عمل غير مشروع ، و تترتب عليه المسؤولية الدولية ، ولا يشفع للمنظمة احتجاجها

[1] شبكة النبئ للمعلوماتية بحث مختص في العلاقات الدولية و القانون الدولي

هو جهاز تشريعي مستقل ، و أنه ينظم ممثلي كل الدول ، و أنه صاحب الاختصاص العام فهذا الأمر يتصل بأجهزة المنظمة و علاقاتها بالأخر .

ولا تقتصر مسؤولية المنظمة الدولية عن جهازها التشريعي على الحالة سالفة الذكر بل تثور مسؤوليتها أيضا اذا ما امتنعت الننظمة أو تراخت في اصدار القرارات و اللوائح الضرورية لاحترام التزاماتها الدولية .

و هناك أيضا الأعمال الصادرة عن الجهاز الاداري للمنظمة الدولية و كذلك الأعمال الصادرة عن الجهاز القضائي للمنظمة الدولية[1] .

المسؤولية غير المباشرة للمنظمة الدولية

تتحمل الدولة المسؤولية الغير المباشرة في حالة انتهاك دولة أخرى لأحكام القانون الدولي و هذه المسؤولية تتطلب وجود علاقة قانونية تربط بين الدولتيين كما لو كانت احداهما تحت حماية الأخر أو تحت الانتداب و خاضعة للوصاية[2] . هذا في حالة مسؤولية الدول ، أما بخصوص مسؤولية المنظمة الدولية الغير المباشر فهل يمكن أن تتحمل المنظمة هذا النوع من المسؤولية و الا أي مدى يمكن تصور ذلك ؟ .

---

[1] C.Eaglon–international organization and the law of responsibility –recueil des cours .vol.76.1950.pp.387–392.

[2] محمد سامي عبد الحميد ، أصول القانون الدولي العام ، الجماعة الدولية ، القاعدة الدولية ، الحياة الدولية ، مكتبة المعارف بالاسكندرية ، مصر ، 1955 ، ص395

تثور مسؤولية المنظمة غير المباشرة عن الأعمال التي تحصل في منطقة المقر كما لو أن مواطنا من الاتحاد السوفياتي هوجم و أصيب ضمن الحدود و المنطقة الخاضعة لولاية الأمم المتحدة في دولة المقر ، فلو أن حادثا كهذا وقع في دولة أخرى أو في مكان أخر من الدولة نفسها ، عند اذ يمكن للمتضرر اللجوء للقضاء في تلك الدولة ، أما الأمم المتحدة فلا تملك نضاما قضائيا أو وسائل للتعويض المالي كتلك التي تستخدمها الدولة ، و عالى فرض أن الشكوى قدمت الى القسم القانوني في الأممم المتحدة ، و قام برفض الشكوى مما يؤدي الى طريق أخر للتعويض[1] .

دور الأمم المتحدة في حماية حقوق الانسان :

أن السعي لتوفير حقوق الانسان كان أحد أهم الأسباب التي قامت من أجلها الأمم المتحدة، أدت الأعمال الوحشية و الابادة الجماعية في الحرب العالمية الثانية الى اجماع عام على أن تعمل الأمم المتحدة ما بوسعها لمنع هكذا مأسي في المستقبل ، هذا الهدف المبكر أصبح اطارا قانونيا لاحتواء و حل الشكاوى المتعلقة بانتهاكات بحقوق الانسان .

يلزم ميثاق الأمم المتحدة كل الدول تشجيع (الاحترام العالمي و مراعات حقوق الانسان) بالقيام بالأعمال التعاونية لذلك الهدف و الاعلان العالمي لحقوق الانسان ليس ملزما قانونيا، الا أن الجمعية العامة قد تبنته في سنة 1948 كمعيار مشترك لطموح الانسانية جمعاء . الجمعية العامة تتابع قضايا حقوق الانيان بانتظام . أن لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم

[1] هديل صالح الجنابي ، مسؤولية المنظمة الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1،بيروت ، 2012 ، ص46ص-47

المتحدة تحت رعاية المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة هي الجزء الأساسي من الأمم المتحدة الذي يؤخذ على عاتقه تشجيع على احترام حقوق الانسان و نشرها . من خلال التحقيقات و المعونات التقنية . أن المفوض السامي لحقوق الانسان هو من أهم المسؤولين المعينين من قبل الأمين العام للأمم المتحدة و المسؤول عن كافة أنشطة حقوق الانسان ضمن اطار المؤسسة .

تأسس مجلس حقوق الانسان كهيئة حكومية متعددة الأطراف تبعا لاعتماد قرار الجمعية العامة الصادر بتاريخ 2006/3/15 ، و يتكون المجلس من 27 عضوا يمثلون الدول الأعضاء في الجمعية العامة على أساس التوزيع الجغرافي العادل ، و يتبع المجلس في اجرائاته الجمعية العامة و يعد أحد أجهزتها الرئيسية ، لقد تم تأسيس المجلس ليحل محل لجنة حقوق الانسان المنتهية ولايتها عام 2005 ، و يتولى ذات المهام المتعلقة بتشجيع احترام حقوق الانسان و يختلف عن سابقه بحيث يعطي للدول مجال أكبر لتقييم الذات و مراجعة سياساتها العامة و تحديد أولوياتها في معالجة القضايا الهامة بالنسبة لشعوبها و ذلك من خلال الأليات التي اضافتها مؤخرا الى هذا الجهاز الأممي حديث التكوين مثل ألية الاستعراض الدوري الشاملة[1] .

[1] مجلس حقوق الانسان www.2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/

المفوض السامي لحقوق الانسان في الأمم المتحدة :

يمارس المفوض السامي لحقوق الانسان في الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن أننشطة الأمم المتحدة لحقوق الانسان . و تم تكليف المفوض السامي للرد على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان و اتخاذ اجرائات وقائية .

مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان ، مفوضية حقوق الانسان هي النقطة المحورية لأنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان . و هي مبثابة أمانة لمجلس حقوق الانسان ، و الهيئات المنشئة بموجب معاهدات و غيرها من هيئات حقوق الانسان في الأمم المتحدة . كما يضطلع على الأنشطة الميدانية في مجال حقوق الانسان .

و لدى معظم المعاهدات الأساسية لحقوق الانسان هيئة رقابة مسؤولة عن استعراض تنفيذ هذه المعاهدة من قبل الدول التي صاادقت عليها . و يمكن للأفراد الذين تنتهك حقوقهم تقديم شكاوى مباشرة الى لجان الاشراف على معاهدات حقوق الانسان .

حقوق الانسان و منظومة الأمم المتحدة :

تشكل حقوق الانسان الأساس المشترك لجميع سياسات و برامج الأمم المتحدة في المجالات الرئيسة للسلام و الأمن و التنمية و المساعدات الانسانية و الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية و نتيجة لذلك ، تشارك منظومة الامم المتحدة و الوكالة المتخصصة الى حد ما في مجال حماية حقوق الانسان . و من أمثلة ذالك الحق في التنمية ، و التي هي في

صميم اهداف التنمية المستدامة ، و الحق في الغذاء التي تدافع عنه منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة ، و حقوق العمال ، المحددة و المحمية من قبل منظمة العمل الدولية، و المساواة بين الجنسين ، التي تدافع عنه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، و حقوق الطفل ، و الشعوب الأصلية ، و المعوقين[1] .

و يمكن القول أنه في هذا المحور المتعلق بدور و مكانة الامم المتحدة تعتبر مجالات حقوق الانسان بالنسبة للمنظمة الجولية و المجتمع الدولي من صميم أهدافهما و الدفاع عنها في كل المجالات و خاصة أيام الحروب و النزاعات و الاقتتالات الطائفية و الدينية و المذهبية و العرقية و القومية داخليا و محليا و اقليميا و دوليا خاصة من خلال تدخل القوى الكبرى سابقا و حاليا في تلك النزاعات و الحروب و المأسي ....، و خير دليل على ذلك جروب الخليج الثلاثة ، و الاقتتال الطائفي و المذهبي و القومي في العراق و روندا الذي أدى فيها تدخل القوتين العظمتين في الصراع الذي وقع في تسعينيات القرن الماضي بين قبيلتي الهوتس و التوتس ة الذي أدى الى مقتل مليون مواذن هباءا منثورا ، و أدى الى تعطيل التنمية و التقدم الاقتصادي في تلك البلاد الفقيرة و الجائعة و التي لا تملك ثروات كبيرة يصعب تعويض ما خسرته . هذا بالرغم من دور الأمم المتحدة الايجابي في روندا أثناء تلك المحنة الانسانية الكبيرة و تقديم معونات مادية و عينية و لكنهل لم تكن كافية و تدخلها في كثير من بقاع العالم و خاصة في العالم العربي في سوريا و اليمن و ليبي التي عانت

[1] الموقع الالكتروني لهيئة الأمم المتحدة www.un.org.com

ويلات الحرب و الفقر و المجاعة ، حيث أصبح أكثر من 20 مليون في الدول الثلاث و خاصة سوريا و اليمن يعانون الأمرين

الأمم المتحدة و تطور مفهوم بناء السلام :

حرص الأباء المؤسسون في صياغة ميثاق الأمم المتحدة ، على ابراز دور المنظمة في مجلات الدبلوماسية الوقائية و الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين ، حيث ضمت أهدافهم مبادئ الميثاق الأسس التي بنى عليها الميثاق اختصاص الجمعية العامة و مجلس الأمن في هذا المجال فقد اختصت الجمعية العامة باصدار توصيات في مجالي الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين ، وفقا للفصل الرابع من الميثاق. و جاء اختصاص مجلس الأمن في هذا الاطار باعتباره الجهاز الأصيل في هذا الشأن وفقا للفصل الخامس من الميثاق .

و لم يغفل واضعي الوميثاق ارساء قواعد لتفادي النزاع قبل حدوث مواجهة مسلحة بتأكيد دور الدبلوماسية الوقائية في ما نص عليه الميثاق في الفصل السادس بحل المنازعات سلميا ، من خلال المفاوضات و التحقيق و الوساطة و التوفيق و التحكيم و التسوية القضائية ، و يدعو مجلس الأمن أطراف النزاع الى تسوية ما بينهم من نزاع من خلال تلك الطرق اذا رأى ضرورة لذلك دون اغفال دور محكمة العدل الدولية بالنسبة للمنازعات القانونية وفقا للنظام الأساسي للمحكمة الذي يعتبر جزءا لا يتجزء من الميثاق .

و أورد الميثاق في الفصل السابع الأحكام التي يلتزم بها مجلس الأمن اذا ما قرر اتخاذ اجراءات لمواجهة حالات التهديد السلام و الأمن الدوليين أو الاخلال بهما و وقوع العدوان ، و كل هذا و ذاك يتمثل في :

1- مراقبة خطوط الهدنة .

2- قوات حفظ السلام .

3- تمويل عمليات حفظ سلام .

4- دور الأمم المتحدة في مجال بناء السلام .

5- صندوق بناء السلام .

6- عمليات حفظ و بناء السلام في افريقيا[1] .

تنمية العلاقات الودية بين الدول :

لما كانت العلاقات الغير الودية بين الدول هي أساس المنازعات و الحروب ، فان من مهام الأمم المتحدة تنمية العلاقات الودية بين الدول ، و قد نصت الفقرة الثانية المادة 1 على ما يلي : مقاصد الأمم المتحدة هي انماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية و يجعل لها حق تقرير مصيرها ، و اتخاذ تدابير أخرى ملائمة لتعزيز السلم العام .

---

[1] الأمم المتحدة و تطور مفهوم بناء السلام ، محمد منير زهران ، السياسة الدولية ، العدد 169 ، مؤسسة الأهرام ، جويلة 2007 ، صص44-48 .

و تنمية العلاقات الدولية لا تتحقق و أن هناك العديد من الشعوب تخضع تحت نير الاستعمار الأجنبي الذي يسلب مواردها و حقوقها . و لهذا فقد ربط الميثاق بين انماء العلاقات الدولية و حق تقرير المصير

تطور حق تقرير المصير :

كان الاستعمار عملا مشروعا ينظمه القانون الدولي ، و تعددت أشكال الاستعمار و تنوعت أساليب اضطهاد الشعوب فظهرت أنظمة استعمارية متنوعة منها : التبعية و الحماية الدولية و الحماية الاستعمارية و الضم[1] .

و جاءت العصبة بنظام الانتداب و قسمته الى 3 درجات[2] ، ثم جاء ميثاق الأمم المتحدة بنظام الوصاية[3] .

و تتولى الدول المستعمرة في الأشكال المذكورة ادارة الاقليم الواقع تحت سيطرتها و حرمان الشعوب من حكم نفسها . و قد عانت الشعوب شتى أنواع الاضطهاد و تعرضت ثرواتها للنهب و التدمير .

و ما يمكن ثوله أن الأمم المتحدة قامت بواجبها على أكمل وجه و بقدر الامكان و استنادا الى مبادئها و ميثاقها و رغم الضغوط من الدول الكبرى و المستعمرة و النافذة ، خاصة فيما

---

[1] شارل روسو ، القانون الدولي العام ، تعريب شكر الله خليفة ، الأهلية للطباعة و النشر ، بيروت 1982 ، ص142 و الدكتور محمود سامي حنيفة ، القانون الدولي العام ط2 ، مطبعة لجنة التعريب و النشر ، القاهرة 1938 ، ص126

[2] المادة 22 من عهد العصبة

[3] يراجع الفصل 12 من ميثاق الأمم المتحدة .

يتعلق بتقرير المصير فانها أصدرت قرارها التاريخي عام 1960 الذي يقضي بتصفية الاستعمار بكل أشكاله في العالم و خاصة في القارة الافريقية ، و بهذا القرار الجريئ الدولي و الانساني تحررت شعوب العالم و خاصة في افريقيا من نيل الاستعمار ، و لم يبقى الا دول قليلة جدا تعد على أصابع اليد الواحدة التي لم تنل استقلالها بعد ، و منها فلسطين و الصحراء الغربية و غيرها .

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول :

ورد هذا الاتزام في الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق و التي نصت على ما يأتي :

" ليس في هذا الميثاق ما يصوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون الداخلية التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، و ليس فيه ما يقتضي للأعضاء أن يعرضو مثل هذه المسائل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع " .

و وضع الميثاق قاعدة عامة تقضي بعدم تدخل المنظمة في الشؤون الداخلية لأية دولة فليس للأمم المتحدة مناقشة أية مسألة تتعلق بنظام حكم في دولة معينة أو اصدار تشريعات معينة أو غير ذلك مما يعد من السلطان الداخلي للدولة ، و قد أورد الميثاق في هذا المبدأ أجاز فيه للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة معينة عندما تتدخا اجراءات القمع فحسب ضد تلك الدولة .

ان احترام مبدأ استقلال الدولة و سيادتها يوجب على الدول عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . و هذا يضمن للدول جميعا حرية اتخاذ القرارات التي تنسجم و رغباتها و يمنع الدول الأخرى من فرض ارادتها على دول ظاخرى . و أن احترام هذا المبدأ يعد الركيزة الأساسية في تعزيز مبدأ سيادة الدولة ، و أن عدم احترام هذا المبدأ قد يؤدي الى تدهور العلاقات الدولية ، قد تصل الى مرحلة الحرب[1] .

دور الجمعية الأممية في مختلف القضايا :

انطلقت يوم الثلاثاءالموافق 17 سبتمبر 2019 بمقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك ، أشغال الجمعية العامة الأممية في دورتها العادية ، الرابعة و السبعين التي ينتظر أن يشارك فيها قادة دول العالم للتعبير عن مواقفهم ازاء مختلف قضايا الراهن الدولي السياسية و الاقتصادية و الأمنية و التنموية .

و يأتي الافتتاح الرسمي أسبوعا قبل قمة الردول و الرؤساء و الحكومات ، حيث ستكون المناسبة فرصة لقادة العالم لعقد قمم أممية و متعددة الأطراف لبحث مختلف القضايا و الاقليمية و الدولية و العمل على نزع فتيل النزاعات المتأججة في مختلف مناطق العالم ، الى جانب بحث قضايا التنمية و الصراعات العرقية و الحروب الأهلية و حتى الاحتباس الحراري . و قال الأمين العام الأممي : (اننا في عالم سريع التغير حيث القضايا الانسانية متشابكة بشكل متزايد و أن الجمعية العامة هي منصتنا الوحيدة للتوصل الى اجماع دولي

[1] سهيل حسين الفتلاوي ، مبادئ المنظمات الدولية و الاقليمية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان ، 2010 ، صص129-130 .

حول مختلف القضايا من أزمة المناخ الى تدفقات الهجرة و تزايد عدم المساوات من موجات التعصب الى تسخير التكنولوجيا للخير، هناك شيئ واحد مؤكد و هو أن القضايا العالمية تتطلب حلولا عالمية .

و أشرف أنطونيو غوتيريس على اعطاط شرف انطلاق فعاليات هذه الدورة التي حضرها رئيس الجمعية الجديد النيجري ، تجاني محمد باندي ، الذي تم ترسيمه في منصبه الجديد كرئيس للجمعية العامة التي تظم في عضويتها 193 دولة .

و سيتولى الدبلوماسي النيجيري هذا المنصب الشرفي لمدة عام خلفا للأكوادورية ماريا فيرناندا التي كانت رابع امرأة تقود الهيئة الأممية التي تعدد بمثابة برلمان عربي يتم تحت قبته مناقشة مختلف القضايا و المواقف الدولية .

و ثمن الأمين العام الأممي عهدة هذه الأخيرة التي وصفها بالناجحة كونها شكلت بداية لتأكيد مشاركة المرأة في المجال السياسي في جميع أنحاء العالم ، و تسريع التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين داخل الأمم المتحدة و خارجها .

و أضاف أن اعتماد الجمعية العامة لاتفاقين عالميين بشأن الهجرة و اللاجئين يعتبر من الأمثلة الرائعة ، مؤكدا أن الأمم المتحدة عززت العام الماضي اصلاحاتها الشاملة بوتيرة و حجم غير مسبوقين .

يشار على أن الجمعية العامة هي هيئة تمثيلية رئيسية للأمم المتحدة تتمتع فيها جميع الدول 193 الأعضاء تتمتع بنفس الحق في التصويت على مختلف القرارات و التوصيات رغم أنها تبقى غير ملزمة و لكنها تبقى ذات تأثير معنوي على قضايا النسق الدولي[1] .

و مهما يكن فان الأمم المتحدة قامت بدورها كما يجب من خلال هذا المحور ، بالرغم من العراقيل و الصعوبات التي تجدها من قبل القوى الكبرى و خاصة الولايات المتحد الأمريكية ، و مع ذلك فقد ساهمت و قدر الامكان و من خلال جمعيتها العامة و اجرائات التصويت أن تصل الى المبتغى ، و لو أن ذلك غير كافي الا أنه أفضل من لا شيئ .

[1] دور الجمعية العامة في مختلف القضايا ، الحدث ، المساء ، الجزائر ، العدد 6903 ، 09/18/ 2019 .

المحور السادس مشكلة الأمن البيئي

1- مفهوم الأمن البيئي وعلاقته بالأمن الإنساني

إذا نظرنا إلى مفهوم الأمن البيئي من زاوية معالجة ما خلفته الحروب من أثار فيمكن تعريفه (بإعادة تأهيل البيئة التي تدمر في الحروب ومعالجة المخارج البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور لاجتماعي)، في حين يرى البعض مفهوم الأمن البيئي مفهوم الأمن البيئي من الزاوية العلمية بأنه: (المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع وتلبية احتياجاته من دون التأثير على المخزون الطبيعي) ويخلص مفهوم أمن البيئة إلى أن الضغط المتزايد على نظم دعم الحياة في الكرة الأرضية والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة يحملان أخطار تهدد صحة إنسان ورفاهيته لا تقل في درجتها عن مخاطر دمار الحروب، بينما تهدف تطبيقات علم الأمن البي\اي الى المحافظة على هذه الموارد وعد استنزافها، خاصة وأن الأمن البيئي هو أحد أهم الفروع الأمن الإنساني بوجه عام [1].

2- مفهوم البيئة

أ-لغة: يعود الأصل اللغوي لكلمة بيئة في اللغة العربية الى الفعل بوأ، ونقول تبوأ المكان أي نزل وأقام به، وبالبيئة هي المنزل والحال، ومنها بوأ الرمح نحوه أي صوبه وسدده[2] .

---

[1] الهادي محمد العشري (نحو استراتيجية موحدة للأمن البيئي) مجلة الأمن والحياة, عدد 172, الرياض, 1997، ص 5.

[2] عبد المجيد قدي , الاقتصاد البيئي, الجزائر، دار الخلدونية, 2010, ص 34.

ب-اصطلاحا: المعنى الاصطلاحي للبيئة لم يختلف كثيرا عن المعنى اللغوي فجل التعاريف تشير الى ان البيئة هي ذلك الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه على مقومات حياته، ويمارس فيه علاقاته مع بني بشر[1] .

فالبيئة هي الغلاف المحيط بكوكب الأرض، ومكونات التربة، وطبقة الأوزون، هي الأوكسجين الذي ننفسه لنعيش، هي الأرض التي نزرعها للأمن الغذائي هي مصدر المياه ومواد البناء، والحيوانات والنباتات والكيماويات، والبيئة هي الموازن بين الإنسان والحيوان والنبات[2] .

3- الأمن البيئي هاجس إستراتيجي :

يشكل الجانب الأمني في جهود حماية البيئة جانبا مهما، لأن الأمن بشقيه المادي والمعنوي ركن من أركان المطالب التي يسعى الكائن الحي الى تحقيقها، وقديما كان الإنسان شديد الخوف والحذر من وحشية البيئة في صورتها الأولى، والتي تحجب عنه سبل الراحة وتجعله كثير الإنتباه والهرب من مفاجئات أخطارها المجهولة .

وعندما تطورت وسائل الاستقرار البشري وتجاوز الإنسان على البيئة وتدخل بطريقة عشوائية، ظهر التلوث البيئي بكافة أوساط البيئة نتيجة ذلك التخل من أجل إشباع رغباته .

تلك الملوثات التي إنتشرت وتفاقمت بمناطق كثيرة من العالم، تختلف درجة حدتها بإختلاف نوعيتها وأحجامها وسرعة تراكمها، فأنتقلت من بلد لاخر لأن التلوث البيئي لا يعرف حدودا

---

[1] مجمد لمين جدي :المسؤولية الدولية في مكافحة التلوث البيئي , دراسة حالة الجزائر , مذكرة ماستر , كلية الحقوق والعلوم السياسة بجامعة المسيلة , 2017، ص 22.

[2] محمد لمين جدي : المصدر السابق صفحة 23 .

جغرافية أو سياسة، يقف عندها وإنما يحدث في بلد واثاره تدمر بلد اخر . وهنا يأتي الدور الأمني في حماية المجتمعات من اخطار التلوث البيئي[1] .

4- مبادئ القانون الدولي للبيئة :

يعد القانون الدولي للبيئة فرعا من فروع القانون الدولي العام وإن له مبادئ تضبط سلوك أسخاص القانون الدولي لحماية البيلئة، التي قد نجدها مؤلوفة في القانون الدولي العام، كما قد تكون متميزة عنه ومنها :

أ- مبدئ تضامن الدولي : هذا المبدأ هو روح قيام القانون الدولي العام . ولكن رغم ذلك نجد له أهمية بالغة في فروع القانون الدولي للبيئة وذلك لأسباب إقتصادية وسياسية وطبيعية[2] . ونجد هذا المبدأ مقررا في إعلان ستو كهولم حول البيئة حيث شدد علة معالجة مشاكل البيئة بالتضامن والوسائل القانونية .

* أسباب طبيعية فالبيئة لا حدود لها فمثلا إستنزاف خشب غابة الأمازون يأثر على أكبر رئة طبيعية للأرض . ومثلا الإحتباس الحراري لا يفرق بين الدول حيث يضرب باثاره .

والاليات الاخرى كتبادل المعلومات والتشاور وإرسال الأخطارات عند حدوث التلوث أو انشاء لجان وهيئات دولية[3] .

---

[1] 9 أفريل 2016 ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية www.politics-dz.com

[2] إعلان ستو كهولم حول البيئة لعام 1972، صدرعن المؤتمر العالمي حول البيئة التي دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1967/12/03

[3] لطرش علي عيسى عبد القادر : حماية البيئة والتنمية المستدامة / افاق وتحديات بين التشريعات العربية والدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص 152 .

ب- مبدأ عدم التمييز : أي توحيد الاجراءات والسياسات الدولية على الأشخاص الذين لهم يدا في التاثير سلبا على النظام البيئي، وهذا التوحيد يساوي بين المواطنين والأجانب في الجزاء والتقاضي وتحديد المسؤوليات[1] .

ج- مبدأ الملوث هو الدافع : أي إلتزام المتسبب في الضرر البيئي بإصلاحه أو التعويض عنه . أي أن الملوث هو الدافع لأن يتحمل الشخص أو الجهة أو الهيئة أو الدولة التي تحدث تلوثا للغير بالتكاليف الازمة لمكافحة هذا التلوث[2] ، وهناك مبادئ أخرى ومنها مبدأ عدم التمييز، ومبدأ الأمن والحظر، ومبدأ المصلحة الفردية لحماية المبدأ .

إلتزامات الإتفاقيات الإقليمية :

على سبيل المثال يرى جانب من الفقه أن الإلتزامات الواردة في الإتفاقيات الإقليمية بشأن التحكم في نقل النفايات النووية أو المشعة والتخلص منها عبر الحدود أصبحث بمثابة قواعد عرفية ملزمة للأطراف في هذه الإتفاقيات، علما بأن قواعد القانون الدولي العام الخاصة بحظر نقل النفايات الخطرة والمشعة والتخلص منها في أقاليم الدول النامية من القواعد الامرة التي يقع باطلا بطلانا مطلقا كل إتفاقيات يتعارض معها[3] .

---

[1] لطرش علي عيسى عبد القادر : مرجع سبق ذكره ، ص153 .

[2] عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، دار النهظة الغربية، القاهرة، 1986، صفحة 172 .

[3] خالد السيد متولي، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص246.

وبناء على قواعد القانون الدولي المرعية يمكن للجريمة الدولية أن تنجم خصوصا عن إنتهاك خطير لإلتزام دولي ذي أهمية جوهرية لحماية وصون البيئة البشرية، كالإلتزام بتحريم التلويث الجسيم للجو أو البحار[1]

5- تطلعات لبيئة نظيفة وفعالة وصحية (نماذج عنها بالجزائر).

أ- المخطط الوطني للمناخ (156 عملية للتصدي لتاثيرات التغير المناخي) : قامت وزيرة البيئة والطاقات المتجددة، فاطمة الزهراء زرواطي، بعرض المخطط الوطني للمناخ، الذي يشكل وثيقة أستراتيجية للتاثيرات السلبية للتغيرات المناخية على المستوى الوطني والتي تضم 156 عملية . وفي مداخلة بمناسة الملتقى الوطني حول التغيرات المناخية تحت عنوان (اثار ووسائل التصدي ضد التغيرات المناخية)، أوضحت أن هذا المخطط الوطني يعتبر بمثابة إعادة بعث قطاع البيئة والطاقات المتجددة، وهذا من خلال برنامج عمل من شأنه التكفل بحق المواطن في بيئة سليمة وصحية مع الأخذ بعين الإعتبار إلتزامات الجزائلر الدولية، خاصة في ما يتعلق باهداف التنمية المستدامة .

ويشمل المخطط الوطني للمناخ 156 عملية تنقسم الى ثلاث أجزاء : تدابير التأقلم مع التغيرات المناخير وتدابير التقليص من هذه الظاهرة الطبيعية وكذا حوكمة المخطط الوطني للمناخ[2] .

---

[1] وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم (30/10/). تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والعشرين، 1976، ص222، نص الفقرة الثالثة (د) من المادة 19 بشأن والجنح الدولية، من مشروع مسؤولية الدول الأفعال غير مشروعة دوليا .

[2] فاطمة الزهراء زرواطي : المخطط الوطني للمناخ، الخبر، الجزائر،2018/10/24 .

ب- قافلة دزاير نقية : نظمت جمعية (تعيش مترميش) المختصة في المجال البيئي ببلدية بو روبة، مؤخرا، لقاء تنسيقيا مع جمعيات مختصة وجمعيات تطوعية لمناقشة سبل إيجاد حلول بيئية، حيث سعت الجمعية الى تنظيم هذه المبادرة من اجل رفع الوعي البيئي لدى المواطنين، بعد الإنتشار الكبير للاوساخ التي باتت تهدد حياة الفرد بالامراض التي تخلفها حسب تأكيد أصحاب الفكرة .

وأوضح رئيس الجمعية،سالم محمد، أن هذه المبادرة كانت فرصة للقاء للمختصين في المجال البيئي، من أجل الحديث عن موضوع جد مهم ويخص كل إنسان مهما كانت ثقافته، موضحا أنه تم التطرق الى موضوع حماية البيئة من التهديدات التي تحدق بها يوميا، من تلوث وتغير في المناخ وانقراض بعض الكائنات الحية فيها . وابدى المتحدث ارتياحه فيما يخص انضمام العديد من الشباب الى هذا النوع من المبادرات، وهو ما يترجم- حسبه – ارتفاع الوعي البيئي وسط الشباب، وهو مؤشر جيد يتطلب تعميمه عللى باقي الفات النشطة في المجتمع[1] .

ورقة الطريق لتسيير دور البيئة

أشرفت وزارة البيئة والطاقات المتجددة على اعداد خارطة طريق لتسيير دور البيئة التي سيبلغ عددها 36 دارا خلال عام 2019 حسب ما أفادت به وزيرة القطاع فاطمة الزهراء زرواطي وهذا من خلال اشرافها على الملتقى الوطني لاطارات دور البيئة عن ورقة طريق في طور الاعداد لادارة دور البيئة التي يحدد من خلالها برنامج عمل يتماشى وخصوصيات

[1] قافلة دزاير نقية،المساء الجزائر،عدد6600، 2018/09/18 .

كل منطقة . وأوضحت في هذا الشأن أنه يجب (الخروج من التسيير التقليدي للمؤسسات البيئية، لانه من غير المجدي تعميم برنامج واحد على كل المناطق باعتبار ان هناك ولايات تعاني من التصحر، واخرى تعاني من تلوث الساحل، وثالثة من الافتقار الى التنوع البيئي واعتبرت الوزيرة دور البيئة من البنى التحتية التي تعزز بها القطاع لا سيما من الجانب البيداغوجي لما لها من دور في التكوين والتحسيس على المستوى المحلي، حيث ساهمت في تكوين 4000 عون بلدي على مستوى الوطن في ما يتعلق بتحسين جمع الضريبة على النفايات المنزلية وخلصت الوزيرة الى القول ان دور البيئة يجب ان تفتح أبوابها لكل الشركاء حتى تصبح حقيقة المشتلة التي من خلالها يمكن ان نجسد مفهوم المواطن الذي يتميز يروح احترام البيئة ويكون الشريك الاقتصادي الصديق للبيئة[1] .

شريط الساحل الجزائري مهدد

كشفت وثائق لبرنامج الدعم لسياسة قطاع البيئة في الجزائر، المدعم من قبل الإتحاد الأوروبي، هشاشة الساحل الجزائري الذي يتعرض بإستمرار لسلسلة من المد البحري،يهدد بتضاؤل مساحة الساحل بإستمرار . وفي هذا الإطار أكدت وزيرة البيئة والطاقات المتجددة، ان هذه التهديدات التي تسببت فيها التغيرات المناخية، يتم العمل على اعداد مخطط وطني للمناخ ودراسة هشاشة الساحل العاصمي، حيث دعت المجتمع الدولي الى دعم الجهود الوطنية لتجسيد هذه الاعمال في المستقبل القريب[2] .

[1] فاطمة الزهراء زرواطي، ورقة الطريق لتسيير دور البيئة، الشعب، الجزائر، 2018/12/23.

[2] شريط الساحل الجزائري مهدد ، الحياة، الجزائر، عدد18،2018/101/1527 .

المحور السابع: الأمن المعلوماتي

1-تقنية المعلومات والألفية الثالثة:

إن التطورات الحديثة في تقنية المعلومات أحدثت تغيرات مستمرة ومضطردة في أساليب العمل والميادين كافة، إذ أصبحت عملية انتقال المعلومات عبر الشبكات المحلية والدولية وأجهزة الحاسوب من الأمور الروتينية في عصرنا الحالي وإحدى علامات العصر المميزة التي لا يمكن الاستغناء عنها لتأثيرها الواضح في تسهيل متطلبات الحياة العصرية من خلال تقليل حجم الأعمال وتطوير أساليب خزن المعلومات وتوفيرها[1].

على أعتاب الألفية الثالثة حدثت ثورة حقيقية في المجالات المعلوماتية والاتصالية، رافقها تبدلات جذرية في تصورات البشرية المعاصرة عن الإعلام والمعلوماتية والاتصال، ورافقها دخول الحاسب الإلكتروني مجال الاستخدام الواسع، وأدى تطور تكنولوجيا المعلوماتية الحديثة إلى حدوث قفزة نوعية نحو الأمام في مجالات: التعليم، والتجارة، والصناعة، والبحث العلمي، والعلاقات الدولية[2].

2-تعريفات ومفهوم الأمن المعلوماتي:

من أجل فهم الأمن المعلوماتي information Security لابد من تحديد معناه، حيث عرف بأنه: مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية التي تستخدم سواء في المجال التقني أو الوقائي للحفاظ على المعلومات والأجهزة والبرمجيات إضافة إلى الإجراءات المتعلقة

[1] جامعة الأندلس الخاصة للعلوم الطبية، دمشق، سوريا.
[2] محمد البخاري، الأمن المعلوماتي في الظروف العالمية المعاصرة، محور البعد الإعلامي والمعلوماتي ولاتصالي للأمن القومي للدول، جامعة طشقند، جمهورية أوزبكستان.

بالحفاظ على العاملين في هذا المجال، كم عرف بأنه: (الحفاظ على المعلومات المتواجدة في أي نظام معلوماتي من مخاطر الضياع والتلف أو من مخاطر الاستخدام غير الصحيح سواء المعتمد أو العفوي أو من مخاطر الكوارث الطبيعية)، وعرف أيضا بأنه: (مجموعة من التدابير الوقائية المستخدمة في المجالين الإداري والفني لحماية مصادر البيانات من أجهزة وبرمجيات وبيانات من التجاوزات أو التداخلات غير المشروعة التي تقع عن طريق المصادفة أو عمدا عن طريق التسلسل أو الإجراءات الخاطئة المستخدمة من قبل إدارة المصادرة المعلوماتية[1].

3-التبدلات الاجتماعية والأوضاع السياسية

وغدت التبدلات الاجتماعية العالمية التي جرت في العالم المعاصر مع نهاية القرن العشرين، تتطلب تحليل موضوعي وإيجابي للوسط المعلوماتي في المجتمعات الدولية.

وغدت الأوضاع السياسية والجغرافية تفرض الحاجة لإيجاد مدخل مبدئي جديد للنظر في مشاكل توفير الأمن القومي، وتحليل مضامين ومراحل تطور كل المسائل السياسية الجغرافية، وكانت مسائل المعلوماتية الأهم بينها، وأصبح معها طبيعيا اليوم أن إثبات الظروف الواقعية للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية للدولة مرتبط بالقدرات المعلوماتية، كما يتضح مثلا أن إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية على اقتناء تكنولوجيا المعلوماتية بلغ نحو 8

[1] جامعة الأندلس الخاصة، سبق ذكره.

مليار دولار أمريكي عام 1980، وزاد هذا الإنفاق في عام 1994 لأكثر من 25 مليار دولار أمريكي[1].

4- حماية المواقع الاجتماعية والشخصية والحكومية

وعلى هذا الشكل، ولأغراض حماية المواقع الاجتماعية (الشخصية، والاجتماعية، والحكومية) من أخطار التأثير المعلوماتي، كان من الضروري إحداث نظام لتوفير الخدمات المعلوماتية والنفسية كجزء أساسي من نظام الأمن القومي، وتوفير الخدمات المعلوماتية والنفسية لنظام الأمن القومي، يسمح بتنظيم وتنسيق نشاطات الوزارات (الإدارات)، والمنشآت، والمنظمات، والقطاعات العسكرية، وأجهزة الإدارة الحكومية، والعسكرية، والاتحادات الاجتماعية، والأحزاب السياسية، والمواطنين، لتوفير الأمن للوسط المعلوماتي والنفسي، والأمن النفسي للسكان والعسكريين في المجتمع[2].

5-مفهوم ثورة المعلومات:

تستخدم لفظة " ثورة " لكل تغيير أو تعديل في المجالات كافة، فكل تغيير يتناول البناء الشكلي ormf أو جوهر Essential يطلق عليه ثورة، انطلاقا من العلاقة التفاعلية بين التغيير Change والتحول Transformation ، ومن هنا فالحديث عن ثورة المعلومات، يشير إلى تغيير أو انقطاع كيفي في التكنولوجيا وفي الآفاق المتاحة[3]، وهناك من يرى أن

[1] سكفارتسوف أ، وكلوتكوف أ، وتوركو م: استخدام العوامل الجغرافية والسياسية من أجل حل مسائل الأمن القومي والحكومي، موسكو، مجلة الفكر العسكري 1995/2، ص 15-23، باللغة الروسية.

[2] باناريـن ي: توفير الأمن المعلوماتي والنفسي في روسيا، ملخص أطروحة للحصول على الدرجة العلمية دكتور في العلوم السياسية ، موسكو، 1997، ص 13، باللغة الروسية.

[3] البيلاوي، حازم (د.) على أبواب عصر جديد، بيروت، دار الشرق، ط2، 1983، ص ص 324 325.

عمق هذه الثورة شبيه بالتحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، وهو تحول جوهري " تغيير في نمط وعادة الإنتاج المادي والفكري" والتحول في البنى الأساسية في المجتمع[1].

6-مكانة الأمن المعلوماتي في سلم الأمن الدولي ومن أهمها يلي:

أ. تعدد مفهوم الأمن واتساعه، وظهور تهديدات غير تقليدية للأمن الدولي يجعل من موضوع الأمن المعلوماتي ذا حداثة وأهمية.

ب.مستوى التهديد الذي يشكله الاختراق الرقمي، والأضرار التي يمكن أن يخلفها على حياة الناس، وعلى أمن الدول وعلى العلاقات الدولية.

ج. نتائج وآثار توظيف الاختراق الرقمي على السياسات الدولية والتي تأخذ أشكال: الجوسسة الصناعية والعسكرية، السيطرة.

د. البحث عن التعامل الآمن مع الزخم المعلوماتي والخدماتي الهائل الذي توفره شبكة الأنترنت.[2]

7- براعة الطالب والباحث عبد الوهاب جعيجع:

أشاد الدكتور سفيان صخري، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر3، في مقدمة الكتاب بالاجتهاد العلمي للباحث، وإسهاماته القيم في إثراء الأدبيات المتصلة بالأمن والعلاقات

[1] Miles، I an : Information Revolution ، Microsoft Encarta Encyclopedia 2000.

[2] عبد الوهاب جعيجع، الأمن المعلوماتي وإدارة العلاقات الدولية، دار الخلدونية للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 60.

الدولية، مسايرة للتطورات الأمنية والدولية الراهنة، معتبرا الكتاب خطوة فكرية بارزة، ستسهم حتما في تنوير مسار انتقال الاهتمامات والأوليات الأمنية الجزائرية من مجالات الأمن الصلب إلى مجالات الأمن الناعم، وأضاف " صخري" أن متصفح الكتاب سيكتشف حتما قدرة صاحبه في التوفيق بين دراسات العلاقات الدولية والجوانب التقنية المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية وبين الأطر النظرية والنماذج التطبيقية وبين تكوين الكاتب الأكاديمي في ميدان الدراسات السياسية ومشواره التعليمي في مجال الهندسة الالكترونية.

8-تكنولوجيا المعلومات سلاح ذو حدين:

تعد تكنولوجيا المعلومات سلاح ذو حدين، فالتبعية والاعتماد على هذه التكنولوجيات لمزاياها الكثيرة والفوائد التي تحققها يمثل في نهاية المطاف مصدرا لتهديدات وأخطار جديدة، فالتهديد هنا مزدوج، يمكن أن تكون النظم المعلوماتية مضطربة وهو ما يدفع المؤسسات التي تستخدمها بشكل أعمى للوقوع في الأخطاء، إضافة لهذا فان استخدام نظم معلومات مفتوحة يسهل اختراق هذه النظم المعلوماتية وتشويشها، لهذا يبقى من الضروري تطوير أشكال الوقاية- الحماية ضد اختراقات الأنظمة المعلوماتية، في هذا الصدد قامت المؤسسات العسكرية باستثمار أموال كثيرة في البحث والتطوير لذات الغرض، حيث قامت الوكالة المخصصة للمشاريع في البحث المتطور للدفاع DARPA التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية بتمويل برنامج مقداره 1.5 مليون دولار أمريكي وذلك

لتطوير واختبار شبكة معلوماتية ذات مستوى آمن جد عالي، والمسماة بالشبكة الخارجية لأخصائي الأمن[1].

9-المعرفة ونظام الثروة:

إن المعرفة هي أعظم المصادر تنوعا من حيث استخداماتها وأكثرها أهمية، بها نتفادى التحديات التي قد تستلزم استخدام العنف أو الثروة كما يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بالعمل على النحو المطلوب من منطلق المصلحة الذاتية المدركة، فالمعرفة تعطي أعلى نوعية للسلطة على الإطلاق،

من هنا عدت المعرفة قوة يتمكن مالكها السيطرة على العالم.

إن نظام الثروة الجديد القائم على المعرفة الذي يمثل الحاسب الآلي رمزا له ينهي ثلاثة قرون من حروب سيطرة الدول الصناعية على العقل، بعد أن وضعت قواعد جديدة للمعرفة يجري تثويرها في كل شيء مثل: نظرية التنظيم والموسيقى والبيئة واللغويات... إلخ وصولا إلى تنافس الباحثين في مجالات مثل: الشبكات العصبية والذكاء الاصطناعي وهم يقدمون معرفة جديدة عن المعرفة نفسها جعل هذا الحقل قريبا جدا من خطط الساسة والصراع، أن المعرفة هي العامل (ك) في الصراعات الدولية حول السلطة[2].

[1] رقية العاقل، دور الثورة المعلوماتية في تطوير الاستراتيجية العسكرية للدول، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العد الثامن، 2013، ص 268.

[2] بتول رضا عباس، حاضر العالم المعاصر ومستقبلنا / دراسة موجة الحضارة الثالثة لأولف توفلر، دار دجلة للنشر، ط1، عمان، 2010، ص 112.

10-التطور التكنولوجي:

إن التطور التكنولوجي الذي أوصلنا إلى ما يمكن تسميته ب " القرية الإلكترونية"، والذي يعد عنصرا حاسما في التدفق اللامتناهي للمعرفة والأفكار والرموز والمسلمات، أن هذا التقدم الذي هو نتاج العقل الإنساني، أصبح يؤدي دورا كبيرا في تنمية العقل، أو بمعنى آخر، إننا أمام ثورة في تخطي الأفكار والعقائد والإيديولوجيات، وحتى الماركات والنقود والعواطف، الحدود القومية لبناء منظومة عقلية " عبر الاتصال والتواصل"، من هنا فإن مفهومنا لثورة المعلومات لن يأخذ شكل تعريف لها، وإنما يتحدد في تكوين يرتكز على أربعة عناصر:

أ- حرية تسويق واستعلام المعرفة.

ب- سقوط الحواجز التقليدية بين الأمم والشعوب.

ج-ظهور بيئة دولية-مجتمعية، تقوم على " المعلوماتية" أي افتقاد المعلومات، و " المعلواتصالية " و " المعلومعرفية"، من خلال علاقة تفاعل interaction لخلق منظومة جديدة من العلاقة بين الانسان والأشياء، بين الانسان والدولة، وبين الدولة والبيئة، وبين المجتمعات التي ترسم معالمها الحدود السياسية وليس الانتماء إلى القومية والدين أو الأيديولوجية.

د- إنها ثورة هندسية منظومة الإيقاع الحيوي Biorhythm بعناصره الأربعة:

هـ- الفسيولوجي (البدني)، والعاطفي (الانفعالي)، والذهني (الفكري) والحدسي (التنبؤ) للفرد والمجتمع، بطريقة جديدة، تعيد تركيب عناصر النسق العقيدي Belief system الفردي والمجتمع وفقا لمنظور الزمن الاتي " المستقبل"[1].

[1] عبد اللطيف علي مياح و علي الطائي، وثورة المعلومات والأمن القومي العربي، دار المجدلاني للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2003، ص ص 21 22.

المحور الثامن: الدين والقومية في ظل التحولات الراهنة

1-الدين والتوجهات الجديدة

بالرغم من أن الدين يلعب دورا هاما في التوجهات التي سادت العلاقات الدولية في الفترة منذ الخمسينيات وحتى أواخر السبعينيات من القرن العشرين، إلا أن مراجعة الكتابات الغربية في المرحلة التالية توضح أن هنالك تزايدا في الاهتمام بدراسة دور الدين في تحليل العلاقات الدولية، بل لقد جعل البعض من الدين أحد مصادر الابداع النظري في العلاقات الدولية، والتي يمكن أن تساعد على بلورة نظرية لاختبار فروض معينة في الواقع.

كما أنه من الصعب تجاهل تأثير المعتقدات الدينية التي يؤمن بها العديد من الباحثين على ما ينادون به من مقولات، وما يضعونه من مداخل واقترابات تحليلية في مختلف جوانب المعرفة الإنسانية، ومنها علم العلاقات الدولية، وفي هذا الإطار، يأتي التأكيد على التأثير الكبير للديانات السماوية (اليهودية، المسيحية، الإسلام) على قطاع عريض من الباحثين والمحللين في حقل العلاقات الدولية، وأن جانبا كبيرا من مقولاتهم الفكرية والتحليلية، أنما تجد جذورها في المعتقدات الدينية التي يؤمنون بها[1].

2- اليمين الديني:

خرج اليمين الديني كحركة سياسية دينية من عباءة الأصولية البروتستانتية التي ظهرت مع بداية القرن العشرين، ليأخذ طبيعة سياسية تحمل القيم الأصولية الأولى دون تغيير، إلا أن

[1] نجوى بوشحدان ونورة بيجاوي، البعد الديني في العلاقات الدولية لفترة مابعد الحرب الباردة-البعد الديني في السياسة الخارجية أنموذجا، مذكرة ماستر نقشت بجامعة 08 ماي 1945 بقالمة، 2012/2011، ص 1.

التسيس طال هذا الاتجاه، حيث حاولت أن تواكب النتائج المترتبة عن التقدم المطرد في مجالي التصنيع والتكنولوجيا، فقد أراد أنصارها الاستجابة للمتغيرات والسير بكنائسهم في مسار ليبرالي يتفاعل مع المستجدات برؤى علمية وواقعية، فاعتبر كل مؤمن مطالب بنشر الايمان باعتباره في معركة مع الأديان والثقافات الأخرى بما فيها مسيحية الآخرين[1].

ويمكننا القول أنه بالرغم من زحف وطوفان العولمة الظالم والسلبي في غالبيته، من خلال متطلباتها وألياتها، لأن العامل الديني والقومي لازالا في أوجهما، ولم يتأثر كثيرا بالعولمة التي تريد أن تجعل من العالم قرية واحدة، غير أنها نجحت من خلال الانترنت وكل المتطلبات التكنولوجية الحديثة.

يثير البعد الديني والقومي في العلاقات الدولية، ليس بجديد، فالمعتقدات والاعتبارات الدينية كانت وراء أعمق الأحداث والتحولات السياسية العالمية (كالفتح الإسلامي والحروب الصليبية، والحروب الأوروبية في القرون الوسطى)، ولم يكن إقصاء الدين عن الحياة السياسية خلال القرون الأخيرة حائلا دون تسرب الدوافع الدينية إلى العمل السياسي

فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين بروز الدوافع الدينية بروزا واضحا في العمل السياسي العالمي، وتمثل ذلك في العديد من المؤشرات لعل أوضحها قيام عدد من الدول على أسس دينية (باكستان وإسرائيل)، وكذلك تعدد الجماعات والتيارات الدينية العابرة للقوميات، والتي لم تقتصر على ديانة بذاتها، بل شملت كل الديانات السماوية، فيما عرف

[1] نجوى بوشحدان ونورة بيجاوي، نفس المرجع، ص 6.

بالمد الأصولي أو " الصحوة الدينية" سواء في المسيحية أو اليهودية، أو الإسلام، بل وكذلك في العديد من المعتقدات الفلسفية كالهندوسية والكونفشيوسية والبوذية والشنتية[1].

3- الدين والحروب وملء الفراغ:

ويقول " بريجنسكي" مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي " جيمي كارتر" في كتابه (خارج حدود السيطرة):

" لقد بلغت حروب القرن العشرين ثلاثون حربا إقليمية مهمة وحربين عالميتين، وأوقعت من الضحايا مائة وسبعون مليون إنسانا، ويرجع سبب ذلك إلى التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل، وامتلاك أرقى أنواع الأسلحة وأكثرها فتكا، وكذلك الفراغ الروحي وتدني المستوى الأخلاقي، مما جعل سياسة القرن العشرين (سياسة الجنون المنظم) "[2].

ولملء هذا الفراغ الروحي ورفع المستوى الأخلاقي، تم الرجوع إلى الديانات والاهتمام بما جاء فيها من تعاليم تحث على الأخلاق والقيم والسلم والأمن في العالم، فالبرغم من أن الدين لم يلعب دورا هاما في التوات التي سادت دراسة العلاقات الدولية منذ الخمسينيات وحتى أواخر السبعينيات من القرن العشرين، إلا أن مراجعة الكتابات الغربية في المرحلة التالية توضح أن هنالك تزايدا في الاهتمام بدراسة دور الدين في تحليل العلاقات الدولية[3].

---

[1] عصام عبد الشافي، دور العامل الديني في العلاقات الدولية، 2008/02/13 في:
http://bohothe.blogspot.com/2009/05/blog-post.html.

[2] مختار محمد، قراءة في كتاب خارج حدود السيطرة، قضايا دولية، العدد 223، 1994، ص ص 26-27.

[3] نجوى بوشحدان ونورة بيجاوي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

ونشير إلا أنه في الكيان الصهيوني (إسرائيل) مزجو بين الدين والقومية ونجحوا في ذلك إلا أبعد الحدود ولو بطريقة غير قانونية وسلبية، بمعنى أن ذلك الكيان ربط الإنسان اليهودي بالعامل الديني مرفوقا بالقومي، وهذا في إطار التحولات الراهنة خاصة في السنوات الخمس الأخيرة. في الوقت الذي نجد فيه العرب لم يوفقوا في ذلك، بالرغم من أن ما يجمعهم أكثر مما يفرقهم وبكثير، وهذا يعود إلى أنانية وشخصية الحاكم العربي وتعاليه على شعبه وعلى بعضه بعضا بطريقة تأموريه وسلبية.

يمكننا التمييز بين الدين والتدين، فالدين مجموع التعاليم المقدسة الصادرة عن مصدر إلهي أو مصدر بشري ذو مكانة وبنية عالية تخول له البث في أمور الدين والاجتهاد فيه، أما التدين فهو الممارسة الفردية أو الجماعية لتلك التعاليم الدينية، إذن الفرق الجوهري هو فيما يقول الدين وما يمارسه الناس باسم هذا الدين[1].

4-رصد أدوار الدين وتوظيفاته:

أكد عبد الشافي إلى أنه عند رصد أدوار الدين وتوظيفاته في العلاقات الدولية، يبرز دوره في التعبئة السياسية، وكمصدر من مصادر الشرعية السياسية، وأداة لتبرير الخطاب السياسي والاجتماعي، كما تم استخدامه كأداة للتغيرات السياسية، وتحقيق التوازن السياسي بين الجماعات المختلفة، وأيظا كإطار أيديولوجي وأداة لبعث الحيوية السياسية والاجتماعية للشعوب في اطار مناهضة التحلل والتفكك والفساد والانهيار، هذا بجانب دوره كحائط صد دفاعي في مواجهة نفاذ القوى الخارجية.

[1] حبيب عادل العوا، علم الأديان وبنية الفكر الإسلامي، بيروت، منشورات عويدات، 1977، ص 77.

وأوضح أن ما أفرزته التحولات الدولية التي شهدها العالم في الربع الأخير من القرن العشرين، من تفكك المجتمعات إلى تفريعات جديدة تدور حول هوايات دينية ومذهبية وقومية ولغوية وعرقية مختلفة، ترتب عليه " دعم الدور الذي يلعبه الدين في العلاقات الدولية، باعتباره مكونا رئيسيا في السياسة الخارجية للعديد من الدول، كالمملكة العربية السعودية، وباكستان، وإسرائيل، كما تزايدت عمليات توظيف الدين ورموزه وتفسيراته في العلاقات الدولية، وخاصة في النزاعات والصراعات حول الهوية والمصالح والحدود والقيم، وأيضا في بناء التحالفات الدولية[1].

5- الطابع القومي والسلوك الخارجي للدولة:

واذا كانت الدولة القومية تعني تلك الوحدة السياسية المتجانسة قوميا من خلال عوامل هذا التجانس Harmony المهيئ للوحدة الوطنية في الداخل كالتجانس بالفكر والضمير، أو التجانس باللغة، والأصل معا أو حتى التجانس بعامل وحدة المصالح وما يهيئ له من وحدة المصير.

فإن هنالك سؤالا يطرح نفسه في هذا الصدد، وهو ألا يوحي ذلك كله بعلاقة حتمية بين الطابع القومي لهؤلاء القوميين وبين السلوك الخارجي Foreign behavior لدولتهم القومية في المجال الدولي الخارجي في واقع الأمر أن كيفية تحديد طباع الأمم هي في ذاتها مسألة خلافية تتردد بين دراسة علم النفس الاجتماعي وعلم الأنثروبولوجيا وبين الملاحظة الشخصية لتلك الطباع، وإذا كان الباحث في دراسة الطباع القومية لا يستطيع أن يتجنب

[1] عصام عبد الشافي، سلسلة مراصد، وحدة الدراسات المستقبلية، الإسكندرية، 2019.

الأحكام الذاتية المسبقة وأيضا فإن الذي يصدر أحكاما على طباع الأمم التي لا ينتمي إليها ومهما حرص على الموضوعية فهو معرض للتأثر بطباع قومه[1].

[1] هشام محمود الأقداحي، الشخصية القومية/ تحليل تاريخي اجتماعي سياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص ص 160 161.

المحور التاسع : التعاون الدولي

التعاون الدولي هو مصطلح يطلق على الجهود المذولة بين دول العالم من أجل تحقيق مصلحة الدول المتعاونة في سبيل تحقيق الأمن و السلم الدوليين و مواجهة التحديات السياسية و الاجتماعية و الأمنية . كما يمكن للتعاون الدولي أن يتم على مستوى الأفراد بين الدول و المجتمعات و الأعراق المختلفة اضافة الى المنظمات الحكومية و غير الحكومية بشكل عام التعاون الدولي يتم بصفة رسمية عبر الاتفاقيات و المعاهدات البينية أو الدولية كما يمكن ان يتجسد في المساعدات الانسانية و التحركات المشتركة يعد هذا المبدأ من القواعد الأساسية التي تقوم عليها منظمة الامم المتحدة و تعمل على تحقيقها

مستويات التعاون الدولي

أ–التعاون العلمي

ب–التعاون على المستوى السياسي

ج–التعاون القضائي

د–التعاون الاقتصادي

هـ–التعاون العسكري

و – منظمات أو وزارات وطنية

ز- منظمات دولية

أ-التعاون العلمي :

و يقصد به تعاون دول أو منظمات حكومية أو غير حكومية من أجل بلوغ غاية مشتركة ما على الصعيد العلمي أو لايجاد حلول لمعضلة علمية ما أو العمل على مساندة المجهود العلمي و تمويله . و من أبرز مجالات التعاون الدولي العلمي هو المجال الطبي في مستوى مراكز البحث العلمي أو ضمن منظمة الصحة العالمية . تتعاون الدول و المنظمات فيما بينها من أجل مقاومة الأمراض المختلفة و من أجل انتاج تلاقيح و مواجهة الجوانح

ب- التعاون على المستوى السياسي :

و يقصد بذلك خاصة مجالات التعاون بين دول مختلفة في مجالات مختلفة مرتبطة بشكل خاص بالمسائل السياسية (ابرام المعاهدات الدولية – توحيد الجهود الدولية لصد افة ما) ، جامعة الدول العربية، الأمم المتحدة ،رابطة الدول المستقلة .

ج- التعاون القضائي :

و يقصد بذاط أي شكل من أشكال التعاون بين الأجهزة القضائية في العالم و توقيع اتفاقيات التعاون القضائي المشترك التي تبين ظروف تسليم الفارين و المطلوبين للعدالة و شروطها و تسهيل تلك الاجرائات ، اضافة الى تبادل المعلومات و المعطيات بين الأجهزة الأمنية في مجال مكافحة الجريمة أو مكافحة الارهاب

د- التعاون الاقتصادي :

و هو أحد أهم أشكال التعاون و يعني التعاون على المستوى الاقتصادي و التجاري و المالي قصد تحقيق التنمية الاقتصادية عبر اجرائات مشتركة و محددة ، و يتضمن التعاون الاقتصادي توقيع الاتفاقيات من أجل رفع مستوى التبادل التجاري بين الدول أو الحصول على القروض و الهبات و الدفعات المالية اضافة الى تحرير التجارة و رفع الحواجز الجمركية و تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال مكافحة التهريب و الجريمة الاقتصادية . و من خلال التعاون االقتصادي يتم التعاون من خلال : صندوق النقد الدولي ، البنك العالمي ، مجموعة الثمانية .

هـ- التعاون العسكري :

و هو كل أشكال التعاون على مستوى القوات المسلحة للدول ، و ذلك من خلال ابرام اتفاقيات و معاهدات من اجل تحديث معدات الجيوش و تزويدها بالأسلحة او توحيد الجهود من أجل تطوير التكنولوجيا العسكرية ، اضافة الى القيام بالمناورات العسكرية و الانضمام للأحلاف و الانتاج المشترك للعتاد العسكري

و- منظمات او وزارات وطنية :

الوكالة المغربية للتعاون الدولي ، وكالة اليابان للتعاون الدولي ، وزارة التعاون الدولي (مصر)، وزارة التخطيط و التعاون الدولي (اليمن)، وزارة التمنية و التعاون الدولي(تونس)،

ز- منظمات دولية :

المنظمة العربية للتعاون الدولي ، الاتحاد الدولي للرياضات[1].

تطور مفهوم التعاون الدولي:

ما المقصود بالتعامل الدولي ؟

التعاون هو تحرك جماعي للأطراف الدولية المعنية به ، فهذا الشعور الجماعي يفترض ضمنيا وجود استعداد و ارادة و رغبة و قدرة من الفاعلين بشكل جدي و منسحم يسهل التدخل في الحياة الاستراتيجية بالدول المرتبطة بهذا التعاون . و على هذه المبادرات المتعددة الأطراف أو يقع

الا ان التعاون في أغلب الأحيان ، و كما اثبته الواقع في العلاقات الاقتصادية الدوللية قد ارتبط بمفهوم اخر عندما يتعلق الأمر بنشوء العلاقة بين الدول المتقدمة و الدول النامية أو قد ما يعبر عنه بعلاقات شمال جنوب ، حيث تميز هذا الواقع بظاهرة تنطوي على توزيع لا متكافئ للثروات الاقتصادية و عليه فالتعاون يظهر اذا من خلال أسسه النظرية و الأدبيات الاقتصادية و الايديولوجية مرتبطا ارتباطا مباشرا بقيم التضامن الدولي[2] .

---

[1] التعاون الدولي ، ويكيبيديا ، ال https//ar.wikipedia.org/wiki/

[2] اشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي ، Droit-dz.com

التعاون الدولي عنصر أساسي :

يقع التضامن الدولي في صميم التعاون الدولي . و ينص ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته على أهمية حقوق الأساسية و الحريات و الكرامة و التقدم و تحقيق مستوى أعلى للمعيشة . و تنص المادة رقم "1" على أن احد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الانسانية، و على تشجيع و احترام حقوق الانسان و الحريات الأساسية للناس جميعا . و قد شددت الجمعية العامة مرارا على ضرورة التعاون الدولي . بموجب المادة 55 من الميثاق ، من واجب الأمم المتحدة العمل على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة و توفير العمالة الكاملة ، و النهوض بعوامل التطور و التقدم الاقتصادي ، و تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية و ما يتصل بها ، و تعزيز التعاون الدولي أمور الثقافة و التعليم و أن يشيع في العالم احترام و مراعات حقوق الانسان و الحريات الأساسية . و حسب المقررين الخاصين للجنة الفرعية بتعزيز و حماية حقوق الانسان ، فان العمل الذي تقوم به الدول الأعضاء بصورة جماعية او فردية بقصد محالفة هذا الالتزام ، يشكل انتهاكا لمبادئ و القواعد القطعية . و هذا الموقف يدعم وجهات النظر القائلة بأن التعاون و التضامن الدوليين ينطويان على التزامات من الدرجة الأولى[1] .

فاذا كان التعاون الدولي اعتمد في السابق على مسألة المساعدات بشكل أساسي، فان الأوضاع الراهنة اعطاء الأسبقية للتعاون التجاري و المالي متعدد الأطراف ، و التعاون

[1] مجلس حقوق الانسان ، الدورة 12 ، البند 3 من جدول الأعمال ، مذكرة مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان

الاقليمي و المبادرات اللا مركزية و كل هذا مكلفة بالتعاون و الاشراف عليه ، اذ أن الأمر لا يستدعي اعادة بناء مؤسسات حكومية يتوقف على مدى السلطات و الاختصاصات الممنوحة للتكتل الاقليمي بقدر ما يتوقف على اتجاه ارادة و حرص الدول الاعضاء نحو تدعيم عمليات التعاون و ترقيتها لتشمل جميع ميادين الحياة الاقتصادية و الثقافية .

شروط و أهداف التعاون الدولي بالمفهوم الجديد:

كل هذه العوامل تدفع بالدول النامية الى تغيير المنهج التنموي و التعاون مع المعطيات الدولية الجديدة و لا يخفى على أحد أن التعاون كمبادرات دولية قد تكيف مع المعطيات الراهنة ، فالدول المتقدمة أصبحت تربط قيامها للتعاون بضرورة توفر الشروط التالية ،- شروط تعاون شمال جنوب :

1-تحقيق الديمقراطية التي تضمن التداول على السلطة و تكون أداة للمراقبة الشعبية مما يؤدي الى الاستقرار السياسي و توفير الأمن .

2- احترام حقوق الانسان و ترقيتها بشكل يضمن كرامة الانسان في جميع ميادين الحياة.

3-ايجاد مؤسسات كفؤة تمنح لها صلاحيات واسعة لمراقبة و أوجه و استعمالات المال العام و الذي غالبا ما يهدر بطرق غير شرعية .

4- اعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى حيث سبق و أن طبقت مجموعة كبيرة من الدول ما يعرف ببرنامج التكييف الهيكلي تحت اشراف صندوق النقد الدولي .

5-فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية .

6-توفير الشروط الضرورية للاستثمارات الأجنبية و تشجيع القطاع الخاص[1] .

الأهداف الجديدة للتعاون :

1- يحقق التعاون الدولي مصدرا رئيسيا لتعزيز التجارة و الاستثمار و الكفاءة الاقتصادية من خلال تطوير اليات تنافسية اقتصادية المتمثلة في توفير ذو جودة عالية و أسعار منخفظة و كميات كبيرة .

2- القضاء على ظاهرة الهجرة بجميع أشكالها من خلال توفير الظروف الاجتماعية الملائمة للعيش الكريم في البلدان النامية .

3- محاربة الجريمة المنظمة لتوفير أجواء أمنة .

4- القضاء على الأسواق الموازية و الاقتصاد غير الرسمي و المتاجرة في المخدرات و تبييض الأموال .

5- الاشتراك في وضع برنامج للحفاظ على البيئة و تخفيض درجات التلوث .

استنادا الى الشروط و الأهداف المذكورة سابقا يتضح لنا أن التعاون الدولي لم يعد يقتصر على المساعدات النقدية و المالية فحسب بل يتعدى الى المساهمة المباشرة في الحياة الاقتصادية ، من خلال الاستثمار المباشر الذي يجعل الدول المتقدمة طرفا في عملية تطوير المنتوج و الخدمة على قدر المساواة بشكل يضمن التساوي في الحقوق ، كما أشرنا

[1] مصطفى سلامة حسين ، المنظمات الدولية ، الدار الجامعية ، بيروت ، ط ، بدون تاريخ ، ص50 .

اليه في تعريف التعاون الدولي و لعله من نافلة القول أن الشراكة الأورومتوسطية تندرج في هذا السياق.

التعاون الدولي و الجزائر :

لكونه يهدف لتحسين وضعية بلدنا على الساحة الدولية ، فان التعاون الدولي يشكل محورا مهما و معتبرا في مخطط عمل وزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية و التكنولوجيا و الرقمنة و بالفعل فسعيا لتطوير مجال البريد و التكتولوجيا الاتصال عن طريق تحديث منشات الاتصالات و اعتمادها و تعميمها ، و ترقية استعمال تكنولوجيات الاعلام و الاتصال و ادماج مجتمعنا في ضل اقتصاد قائم على العلم و المعرفة فان الأهداف المسطرة فيما يخص مشاريع التعاون الدولي ، تتمحور أساسا حول ما يلي :

أ–تملك التكنولوجيات الحديثة و المعرفة

ب–نقل التكنولوجيا

ج–تعزيز القدرات

على الصعيد التعاون الثنائي :

يسهر القطاع على تحديد استراتيجية بمعية المتعاملين و الولكالات و المؤسسات للعمل على بلوغ الأهداف المسطرة ، و أيضا تقوية قدراتهم التكتولوجية خدمة لاقتصادهم

من هذا المنطلق ، تشرع الوزارة في اقامة شراكات استراتيجية مع العديد من البلدان و ترقيتها و تعزيزها عن طريق اعداد برامج تعاون تندرج ضمن ذلك ، و تلك المنصوص عليها في

مخطط عمل الحكومة . و كذلك فان لوزارة البريد و تكنولوجيات الاعلام و الاتصال علاقات مع نظيراتها في العديد من الدول ، افريقيا و أسيويا و أوروبيا و عربيا[1] .

مركز البحث العلمي :

يشجع المركز على فتح مختبرات بحثية للتعاون العمي الوطني و الدولي بهدف تعزيز البعد الدولي للبحوث ، و تدعم في هذا الصدد جميع برامج التعاون الدولي العلمي التي تربط مختبرات الجامعة الامريكية للعلوم و التكنولوجيا و المختبرات الجزائرية و الأجنبية .

و قد كان "أوسذب" دائما جزءا من ديناميكية التعاون العلمي الدولي المكثف . و تجدر الاشارة أن الجامعة أبرمت منذ انشاءئها اتفاقات تعاون بين الجامعات ، و لاسيما مع الجامعات الفرنسية (غرونوبل مونبلييه رين) .

و "أوسذب" هو عضو في مختلف الشبكات الدوللية للتعاون الجامعي . و من الأمثلة على ذلك اتحاد الجامعات الافريقية ، مركز اليونيسكو الدولي للتعليم، و اتحاد الجامعات العربية و الوكالة الجامعة للفرانكوفونية الهندسية ، و مركز اليونيسكو للتنمية لعلوم الهندسة و التدريس في التكنولوحيا[2] .

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية و التعاون الدولي :

تحتل العلاقات الدولية مكانة هامة في الاستراتيجية و الاجرائات التي اتخذتها وزارة الداخلية و الحكومة المحلية . تساهم وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بالتشاور الدائم مع الوزارات

---

[1] التعاون الدولي ، www.mpttn.gov.dz/ar/content

[2] جامعة هواري بومدين للعلوم و التكتنولوجيا ، و انظر أيضا www.usthb.dz

الأخرى ذات السيادة الوطنية مع شركائها الدوليين في الجهود الرامية الى تعزيز سيادة القانون ، مكافحة الجريمة المنظمة بكافة أشكالها ، و و الوقاية و ادارة المخاطر و الكوارث الطبيعية ، أو التي من صنع الانسان ، و تطوير و تحديث الجماعات المحلية . تتركز الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الهدف على تدابير بناء الثقة من خلال الاتفاقيات الثنائية و مذكرات التفاهم و تبادل الخبرات و المساعدة التقنية المتبادلة ، يتجسد نشاط وزارة الداخلية و الجماعات المحلية على المستوى متعدد الأطراف و الاقليمي ، في المشاركة في الاجتماعات و الأشغال التي تعالج قضايا متعلقة بمهامها ، و التي تعقد في المحافل الدولية[1] .

ملاحظات على هذا المحور :

1- بالنظر الى الوضع الحالي التي تسوده الاضطرابات على اختلاف أشكالها ، يعتبر التضامن الدولي شرطا مسبقا بالغ الأهمية لتحقيق الكرامة الانسانية التي تعتبر أساسا لكافة حقوق الانسان ، و أمن البشر و بقائهم ، من أجل ضمان مستقبلنا مشترك و التعاون الدولي ، الذي يشكل أساس التضامن الدولي ، مبدأ راسخ في القانون الدولي . و أن العمل باتجاه الاعتراف بحق الشعوب و الأفراد في التضامن الدولي ، يوفر مجالا خصبا يتعين زيادة استكشافه ، كما يتمثل في تعدد القوانين و المسارات و السياسات العامة و الترتيبات المتعددة الأطراف و الثنائية ، التي يمكن تفسيرها بطريقة هادفة في ضوء العدالة و الانصاف و التنمية المستدامة .

[1] وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية

2- ولا بد أن نشير الا أن ثمة دليلا كافيا لا لبس فيه على وحود مبدأ التضامن الدولي و تظهر دراسة استقصائية في مجال التضامن الدولي وجود العديد من القيم العامة العالمية و السياسات و المفاهيم و القوانين في مختلف الصكوك القانونية و السياسية و الدولية ،، و أغلبها في مجال القانون غير الملزم أو القانون المنشود أو السياسة العامة الدولية حيث تتلاقى القوانين و الأخلاق و المثل العليا و الأداب و السياسة العامة . و يشكل ذلك مجموعة من القيم و القوانين التي بامكانها دعم انشاء اطار معياري لحقوق الانسان و التضامن الدولي ، و بروز حق الشعوب و الأفراد في التضامن الدولي المصاحب لذلك ، اعتمادا على مبدأ التوافق الأساسي الذي يسترشد به في وضع القانون الدولي و بدرجة أقل ، ثمة أيضا مجموعة من القوانين الأكثر صرامة تنطوي على تعهدات ملزمة بالتضامن و التعاون الدوليين . و لدعم كل من القوانين الملزمة و القوانين غير الملزمة ، ثمة مجموعة هائلة من الممارسات تقوم بها الدول و أطراف من غير الدول بناءا على مثل تلك الالتزامات. و يتعين ردم القوة القائمة بين القوانين الملزمة و القوانين الغير ملزمة و بين القيم و القوانين من خلال مشروعات قانونية متنوعة و متعددة و اتباع مناهج أوسع نطاقا في التفسير ، مع الاعتراف بأن ادارة الشؤون العالمية تعتمد على عدد من الجهات المعنية ، التي تساهم جميعها في صياغة القانون الدولي و السياسات الدولية .

3- و يعد التصنيف الثلاثي للالتزامات ، المتمثل في الاحترام و الحماية و الوفاء ، اطارا مفيدا لتفسير النصوص المتعلقة بالتعاون و التضامن الدوليين . و يقوم التعاون و التضامن

الدوليين على مفهوم تقاسم المسؤولية ، و ينطوي مفهوم المسؤوليات المشتركة و لكن المتمايزة على قيمة محتملة في اطار تطوير حق الشعوب و الأفراد في التضامن .

و يمكن القول أن الالتزامات القائمة على التضامن الدولي ، حيثما تتعلق بأبسط حقوق الانسان الأساسية يمكن أن تتخطى الحدود الاقليمية للدولة ، بما أنها واجبة اتجاه الجميع و ليس فيما بين الأطراف[1] .

و هكذا يتبين لنا كم هو مهما التعاون الدولي المحلي و الثنائي و الاقليمي و الدولي و المتعدد الاطراف ، اذا صدقت النيات و و الوعود و عدم فرض اللائات و السيطرة و القوة بحجة التطور و التقدم التكنولوجي الهائل ، في ضل التكنولوجيات الرقمنة و المعرفة و التواصل الاجتماعي التي تدفقت على العالم خلال السنوات العشرين الأخيرة ، مما أدى الى تطور هائل للشعوب و الدول التي عرفت كيف تستغل و تستخدم تلك التكنولوجيات الحديثة مع ما يتطلب ذلك من جهد و أموال و الاستخدام الأمثل خاصة ، في الدول النامية و الفقيرة، و لكن يجب أن يتم ذلك في ضل التطور الديمقراطي و حق في الشعوب في العلام و النقد و الاختلاف بعيدا عن الديكتاتورية و الاستبداد و التطرف و عدم الاعتراف بالأهر ، للحاق بالركب و ما أصعبه .

فمثلا تركيا صرفت في العشر سنوات الأخيرة 188 مليار للتنمية و التكنولوجيا و هاهي في مصاف الدول العشرين الصناعية في العالم ، بينما نحن في الجزائر صرفنا 1000 مليار

[1] مجلس حقوق الانسان ، الدورة 12 ،البند3 من جدول الأعمال ، مذكرة مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان

دولار في عهد العصابة خلال السنوات العشرين الأخيرة ، دون تحقيق شيئ خاصة اذا علمنا أن عدد سكان تركيا 90 مليون نسمة و عدد سكان الجزائر نصفهم ، مما يعني أننا صرفنا 10 مرات بمثل ما صرفت تركيا عن التكنولوجيا و التنمية دون جدوى .

الخاتمة :

و هكذا يتبين لنا من خلال المحاور التسعة المذكورة ، كم هو مهم مثل هته القضايا و في هذا المقياس بالذات ، بالرغم من عدم جدية القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و عدم تعاونها بسبب بقية الدول و خاصة النامية منها و بالأخص الفقيرة و في القارة الافريقية بالذات خاصة جنوبها ، اذ أدت تدخلات الدول الكبرى و فرضها شروطها وولائاتها و املائاتها تارة بالاغراء و تارة أخرى بالقوة ، مما أدى الى اختلال كبير في ميزان القوى ، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، و تسلم الولايات المتحدة الأمرية زمام الأمور من خلال عالم وحيد القرن ، اذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تسرح و تمرح كما يقال ، و تتصرف في شؤون العالم كما تريد ،بل و تتلاعب بمشاعر العالم أيضا في ضل عدم توازن القوى و عدم تكافئ الفرص ، مما أدى الى عالم مضطرب أخلاقيا و اجتماعيا و سياسيا و أمنيا و اقتصاديا و تكتولوجيا و تنمويا و الخاسر الأكبر هي الدول و الشعوب الضعيفة الامكانيات و القدرات المالية ، و التي لاحول ولا قوة لها في هذا العالم المضطرب الذي أصبح فيه القوي يفرض شروطه على الضعيف دون وخز ضمير و متجردا من الانسانية العالمية . مما أدى الى خسائر كبيرة و تراجع كبير مادياو تنمويا و تكنولوجيا و اقتصاديا تكبدته الدول النامية عموما .

قائمة المراجع :

- العربية :

1- هابت حناشي : هؤلاء العرب ، يومية الحياة ، الجزائر ، عدد 1447 .

2- بن يوسف حكيم : السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط و تأثيرها على صناعة القرار العربي ، 2008-2015 ، مذكرة ماستر تخصص استراتيجية وعلاقات دولية ، علوم سياسية بجامعة المسيلة ، ماي 2015 .

3- فارس مسرحي ، اسئلة الحراك العربي ، تيارات ، جريدة الخبر ، يومية جزائرية ، العدد 7682 ، 24 جانفي 2015.

4- مصطفى هميسي ، عرب الفشل والعطل ، أقلام ، جريدة الخبر ، يومية جزائرية ، عدد 7764 ، 26 أفريل 2015 .

5- شليغم عبير : التغييرات الجديدة في الوطن العربي ... هل هي الطريق لتحقيق الديمقراطية ؟ ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، العدد الثالث ، جوان 2015 .

6- مجموعة باحثين ، الثورات و الإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، الملفات ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، الدوحة ، 2012 .

7- مرشد القبي ، قراءة في قراءات الثورة التونسية ، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، سلسلة تقييم حالة ، الدوحة، 2011 .

8- بلقيس محمد جواد ، سوسيولوجية ثورات الربيع العربي ، "دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية " ، مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، العدد 44 ، 2012.

9- البنا ، يحيى أحمد : الارهاب الدولي و مسؤوليات شركات الطيران ، منشأة المعارف في الاسكندرية ، 1941 .

10-رفعت ، أحمد محمد : الفوارق القانونية بين الكفاح المسلح المرتبط بحق تقرير المصبر و الارهاب الدولي ، بحث مقدم الى مؤتمر المحاميين العرب السادس عشر المنعقد بالكويت 1987 ، منشور في كتاب أبحاث المؤتمر الجزء الثاني .

11-عبد السلام ، علي جعفر : بين جريمة القرصنة و جرائم الارهاب الدولي .

12-داود كوركيس : الجريمة المنظمة ، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان الاردن ، طبعة اولى 2001 .

13-اسامة محمد بدر : مواجهة الارهاب ، دراسة في التشريع المصري و المقارن مصر ، النسر الذهبي للطباعة ، 2000 .

14-حمد دولي : الارهاب الدولي ، المنشورات الحقوقية صادر، بيروت ، 2003 .

15-حكيم غريب ، الارهاب بين اشكالية التعريف ، و الغموض المنطقي للمكافحة استراتيجية ، المعهد العسكري للوثائق و التقديم و الاستقبالية ، العدد 6 ، 2016 ، الجزائر .

16-رابح لونيسي : مواجهة الارهاب الدولي علاقة نشوء داعش بنظرية الاحتواء الامريكية .

17-مايكل بايرز : الارهاب و مستقبل اقانون الدولي ، في : كيمبوث تيم ديون ، عوالم متصادمة الارهاب و مستقبل النضام العالمي ، ترجمة : صلاح عبد الحق ، ابوظبي ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2005.

18-حمياز سمير : البعد الجيوسياسي للاستراتيجية الامريكية اتجاه ضاهرة الارهاب الدولي بين التحديات الامريكية و منطق الهيئة العالمية ، مجلة استراتيجيا ، المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الاستقبالية العدد 6 ،2016 .

19-كلايد بريس توفيتز : الدولة المارقة الدفع الاحادي في السياسة الخارجية الامريكية ، ترجمة : فاضل جدكر ، بيروت ، دار الوراق للنشر، 2003 .

20-برهان غليون : العرب و عالم ما بعد 11سبتمبر دمشق ، دار الفكر ، 2005 .

21-بنجامين باربر : امبراطورية الخوف ، الحرب و الارهاب و الديمقراطية ، ترجمة :عمر الايوبي ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 2005.

22-سوسن العساف : استراتيجية الردع العقيدة الامريكية العسكرية الجديدةو الاستقرار الدولي ، بيروت ، الشبكة العربية للابحاث و النشر ، 2008.

23-نعوم تشومسكي : الهيمنة ام البقاء : السعي الامريكي الى السيطرة على العالم ، بيروت ، دار الكتاي العربي ، 2005.

24-ليتيم نادية : الحرب على الارهاب و حريات الاقلية المسلمة للولايات الامريكية ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع الجزائر ط1، عمان، 2017 .

25-عبدالله نقرش : عبدالله حمية الدين ، السلوم الامريكي بعد 11 سبتمبر ، وجهة نظر ، المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،السنة25 ، العدد 286 ديسمبر .

26-التغيير في استراتيجية الامن القومي الامريكي ، التقرير الاستراتيجي العربي ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، على الموقع www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/1/rarb35.htm.

27-فزاري حسين : مفهوم الارهاب ، بين التاصيل و التاسيس القانوني و الاعتراف الدولي المتصاعد ، المجلة الاجزائرية للدراسات السياسية، المدرة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، العدد8،ديسمبر .

28-ناصير عاروري : حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب ، في أحمد بيضون العرب و العالم بعد 11 سبتمبر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

29-عبد الحي زلوم : أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 2009 .

30-مساهل يدعو الى ارفاق محاربة الارهاب باجرائات مكافحة التطرف ، الخبر ، الجزائر ، العدد 1507 ، 1اكتوبر 2018 .

31-وقازي عقبة : الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المدرسة العليا للعلوم السياسية ، العدد4 ، ديسمبر 2015 .

32-موقع الفدرالية الدولية لحقوق الانسان http//www.fidh.imaginet.fr/rapports/flrap.http

33-تقرير الجزائر حول مكافحة الإرهاب مرجعي ، الشعب الدبلوماسي ، عدد 17877 ، الجزائر ، 2019/02/20 .

34-ليندا خنيش باحثة دوكتوراه ، آثار الهجمات الارهابية على السياحة دراسة حالة تونس ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسة ، العدد الثامن ، ديسمبر 2017 ، الجزائر.

35-الإرهاب بين المعالجة الأمنية و التوظيف السياسي في الحملات الانتخابية ، الخبر ، الجزائر ، عدد 9330 .

36-الموقع الالكتروني الخاص بالامم المتحدة www.un.org .

37-الجمعية العامة،الأمم المتحدة ،مركز الأمم المتحدة لمكافحة الارهاب ،7ديسمبر 2011. A/RES/66/10 WWW.un.org/ar/terrorism/cititf/index.shtml

38-فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الارهاب CTITF .

39-مركز الاعلام الأمني ، ضرورة التكاتف الجهود الدولية في ضوء تفاقم خطر الارهاب المنظم ، www.policemc.gov.bh .

40-أحمد رشاد سلام ، مستقبل الارهاب الدولي ، الحلقة العلمية ، التعاون الدولي و اثره في مكافحة الارهاب .

41-سهيل حسين الفتلاوي ، الأمم المتحدة ، اهداف الامم المتحدة و مبادئها ،ط1، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان،الاردن،2011.

42-مجلس الامن: لجنة مكافحة الارهاب ، الأمم المتحدة 2010 www.un.org/ar/sc/about.html

43-أكرم عبد الرزاق المشهداني ،القدرات الوقائية للأجهزة المنية لمكافحة الارهاب و سبل تعزيزها ، الندوة العلمية : قدرات الاجهزة العلمية و أثرها على جهود مكافحة الارهاب ، ط1،جامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض،2010 .

44-محمد مؤنس محب الدين ،تحديث أجهزة مكافحة الارهاب و تطوير اساليبها ،مركز الدراسات و البحوث ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،الرياض ، 2006 .

45-التقارير الاممية الشاملة لكل الدول الاعضاء ،الخبر ،الجزائر ، عدد 9007 ،4اكتوبر 2018

46-الموقع الرسمي لمكتب شؤون نزع السلاح UNODA الأمم المتحدة WWW.UN.ORG .

47-ويليام بورومي وروبرت ويندروم، ترجمة دار الجليل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطنية، عمان، 1994.

48-مرسلي محمد، باحث دكتوراه، السلاح النووي الكوري الشمالي بين الشرعية القانونية والضرورة السياسية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 08، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ديسمبر 2017 .

49-أنظر: الفقرتين 77 و 78 من فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية الأسلحة النووية والقانون الدولي الإنساني.

50-مراد إبراهيم الدسوقي، "إعادة تقويم السياسة النووية للقوى العظمى في عالم متغير"، السياسة الدولية، العدد 106، أكتوبر 1991.

51-تيسير الناشف، الأسلحة النووية في إسرائيل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1990.

52-جاسم يونس الحريري ،مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية 2001/2017 http: //mcsr.net

53-محمد رزيق ، العالم الثالث في ضل استراتيجية القوى الكبرى : بين تحدي النيوكولونيالية و استجابة المقاومة الوطنية ، المجلة الحزائرية للدراسات السياسية .

54-كارولين بوستل ، من الاستعمار الاوروبي الى الهيمنة الامريكية كيف فرض الغرب تصوراته عن العالم ، ترجمة قاسم المقداد ، منشورات اتحاد العرب ، دمشق ، 2006 .

55-نعوم تشومسكي ،الدولة المارقة ،استخدام القوة في الشؤون الدولية ،تعريب اسامة اسبر ،مكتبة العابيكان ،2004، .

56-بروجيكت ساندكيت www.project-syndicate.org .

57-سليم كاطع علي أنماط التفاعل بين القوى العالمية ،مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية 2001-2017 ت www.mcsr.net

58-جمال عبد الجواد ، عودة التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى ، اتجاهات ، صحيفة البيان ، أبو ظبي ، فيفري 2019.

59-اسماعيل عبد الفتاح ، عبد الكافي ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي-انجليزي، كتب عربية، www.kotobarabia.com .

60-حمدي محمد نذير ، المركز الديمقراطي العربي 10 جويلية 2014 .

61-هشام شنكاو ، دور الأمم المتحدة في الأحداث الدولية ، منبر حر للفكر و الثقافة و الأدب ، موقع الديوان العربي،2010/06/15.

62-شبكة النبئ للمعلوماتية بحث مختص في العلاقات الدولية و القانون الدولي.

63-محمد سامي عبد الحميد ، أصول القانون الدولي العام ، الجماعة الدولية ، القاعدة الدولية ، الحياة الدولية ، مكتبة المعارف بالاسكندرية، مصر ، 1955.

64-هديل صالح الجنابي ، مسؤولية المنظمة الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1،بيروت ، 2012.

65-مجلس حقوق الانسان www.2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/ .

66-الأمم المتحدة و تطور مفهوم بناء السلام ، محمد منير زهران ، السياسة الدولية ، العدد 169 ، مؤسسة الأهرام ، جويلة 2007.

67-شارل روسو ، القانون الدولي العام ، تعريب شكر الله خليفة ، الأهلية للطباعة و النشر ، بيروت 1982 ، و الدكتور محموج سامي حنيفة ، القانون الدولي العام ط2 ، مطبعة لجنة التعريب و النشر ، القاهرة 1938 .

68-المادة 22 من عهد العصبة.

69-يراجع الفصل 12 من ميثاق الأمم المتحدة .

70-سهيل حسين الفتلاوي ، مبادئ المنظمات الدولية و الاقليمية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان ، 2010 .

71-دور الجمعية العامة في مختلف القضايا ، الحدث ، المساء ، الجزائر ، العدد 6903 ، 09/18/ 2019 .

72-الهادي محمد العشري (نحو استراتيجية موحدة للأمن البيئي) مجلة الأمن والحياة, عدد 172, الرياض, 1997.

73-عبد المجيد قدي , الاقتصاد البيئي, الجزائر، دار الخلدونية, 2010.

74-مجمد لمين جدي :المسؤولية الدولية في مكافحة التلوث البيئي , دراسة حالة الجزائر , مذكرة ماستر , كلية الحقوق والعلوم السياسة بجامعة المسيلة , 2017.

75-9 أفريل 2016 ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية www.politics-dz.com .

76-إعلان ستو كهولم حول البيئة لعام 1972، صدرعن المؤتمر العالمي حول البيئة التي دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1967/12/03 .

77-لطرش علي عيسى عبد القادر : حماية البيئة والتنمية المستدامة / افاق وتحديات بين التشريعات العربية والدولية، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، 2016.

78-عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، دار النهظة الغربية، القاهرة، 1986.

79-خالد السيد متولي، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

80-وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم (30/10/). تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والعشرين، 1976، نص الفقرة الثالثة (د) من المادة 19 بشأن والجنح الدولية، من مشروع مسؤولية الدول الأفعال غير مشروعة دوليا .

81-فاطمة الزهراء زرواطي : المخطط الوطني للمناخ، الخبر، الجزائر،2018/10/24 .

82-قافلة دزاير نقية،المساء الجزائر،عدد6600، 2018/09/18 .

83-فاطمة الزهراء زرواطي، ورقة الطريق لتسيير دور البيئة، الشعب، الجزائر، 2018/12/23.

84-شريط الساحل الجزائري مهدد ، الحياة، الجزائر، عدد18،2018/101/1527 .

85-جامعة الأندلس الخاصة للعلوم الطبية، دمشق، سوريا.

86-محمد البخاري، الأمن المعلوماتي في الظروف العالمية المعاصرة، محور البعد الإعلامي والمعلوماتي ولاتصالي للأمن القومي للدول، جامعة طشقند، جمهورية أوزبكستان.

87-سكفارتسوف أ، وكلوتكوف أ، وتوركو م: استخدام العوامل الجغرافية والسياسية من أجل حل مسائل الأمن القومي والحكومي، موسكو، مجلة الفكر العسكري 1995/2، باللغة الروسية.

88- باناربن ي: توفير الأمن المعلوماتي والنفسي في روسيا، ملخص أطروحة للحصول على الدرجة العلمية دكتور في العلوم السياسية ، موسكو، 1997، باللغة الروسية.

89- البيلاوي، حازم (د.) على أبواب عصر جديد، بيروت، دار الشرق، ط2، 1983.

90-عبد الوهاب جعيجع، الأمن المعلوماتي وإدارة العلاقات الدولية، دار الخلدونية للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر.

91-رقية العاقل، دور الثورة المعلوماتية في تطوير الاستراتيجية العسكرية للدول، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العد الثامن، 2013.

92-بتول رضا عباس، حاضر العالم المعاصر ومستقبلنا / دراسة موجة الحضارة الثالثة لأولف توفلر، دار دجلة للنشر، ط1، عمان، 2010.

93-عبد اللطيف علي مياح و علي الطائي، وثورة المعلومات والأمن القومي العربي، دار المجدلاني للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2003 .

94-نجوى بوشحدان ونورة بيجاوي، البعد الديني في العلاقات الدولية لفترة مابعد الحرب الباردة-البعد الديني في السياسة الخارجية أنموذجا، مذكرة ماستر نقشت بجامعة 08 ماي 1945 بقالمة، 2012/2011.

95-عصام عبد الشافي، دور العامل الديني في العلاقات الدولية، 2008/02/13 في: //bohothe.blogspot.com/2009/05/blog-post.html:http

96-مختار محمد، قراءة في كتاب خارج حدود السيطرة، قضايا دولية، العدد 223، 1994.

97-حبيب عادل العوا، علم الأديان وبنية الفكر الإسلامي، بيروت، منشورات عويدات، 1977.

98-عصام عبد الشافي، سلسلة مراصد، وحدة الدراسات المستقبيلة، الإسكندرية، 2019.

99-هشام محمود الأقداحي، الشخصية القومية/ تحليل تاريخي اجتماعي سياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

100- التعاون الدولي ، ويكيبيديا .

101- اشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي ، www.Droit-dz.com

102-

103- مجلس حقوق الانسان ، الدورة 12 ، البند 3 من جدول الأعمال ، مذكرة مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان.

104- مصطفى سلامة حسين ، المنظمات الدولية ، الدار الجامعية ، بيروت ، ط ، بدون تاريخ.

105- التعاون الدولي ، www.mpttn.gov.dz/ar/content

106- جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنتولوجيا ، و انظر أيضا www.usthb.dz .

107- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية.

108- مجلس حقوق الانسان ، الدورة 12 ،البند3 من جدول الأعمال ، مذكرة مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان.

- الفرنسية :

1- noone,michael.and yonah alexander . 3case and materials on terrorism ،thre nations response.michael noone and yonah alexander published by kluwer law international 1997 .

2- Peter dale scott . la route vers le nouveau desorde mondiale -50ans dambitions secretes des etats unis .traduit de lamericaine par maxime chaix et antony spaggiary.ed demi –lune paris 2009.
3- Remi baudoui , geopolitique du terrorisme , paris, armand colin, 2009 .
4- Yves lacoste .geopolitique.la longue histoire daujourd hui.paris.edition larousse.2009.
5- Bernard darin , les suites des attentas du 11septembre 2001 , diploweb, 20 fevrier 2002 http//www.diploweb.com/p5dori2.htm

6- Wafa tamzini , la lutte contre le terrorisme dans les pays arabes depuis le printemps arabe: les politiques mises en œuvre en Tunisie et en Egypte , université paris 13.
7- Moez labidi, Menaces terroristes et performance économique : quelles interactions ؟ billet économiques , n16 , aout 2014 .
8- M. NOWAK. CCCP Commentary. 1993.
9- S.JaishankarK " the israeli nucear Option "، india Quarterly، 34، No.1 .
10- Y.K TYAGI. Judicial statesmanship without political courageK indian journal of international lawK 1997K.
11- Addison-wesley,1979,نظرية السياسات التنموية kenneth N waltz
12- C.Eaglon-international organization and the law of responsibility –recueil des cours .vol.76.1950.

13- Miles، I an : Information Revolution ، Microsoft Encarta Encyclopedia 2000.